كراسات "علمية"

سلسلة غير دورية تصدرها المكتبة الأكاديمية

تعنى بتقديم اجتهادات حديثة حول العلم والمستقبل

رئيس التحرير أ. د. أحمد شوقى مدير التحرير أ. أحمد أمين

المراسلات:

المكتبة الأكاديمية

شركة مساهمة مصرية

رأس المال المصدر والمدفوع ١٨,٢٨٥,٠٠٠ جنيه مصرى

١٢١ شارع التحرير - الدقى - الجيزة

القاهرة - جمهورية مصر العربية

تليفون : ٣٧٤٨٥٢٨٢ - ٣٣٣٦٨٢٨٨(٢٠٢)

فاكس : ٣٧٤٩١٨٩٠(٢٠٢)

المكتبة الأكاديمية

شركة مساهمة مصرية

الحاصلة على شهادة الجودة

ISO 9002

Certificate No.: 82210

03/05/2001

UKAS QUALITY MANAGEMENT

هيكل العلاقات العربية الأمريكية

في مجـــال

مكافحـــة الإرهـــاب

حقوق النشر

الطبعة الأولى ٢٠١٠م - ١٤٣٠هـ

حقوق الطبع والنشر © جميع الحقوق محفوظة للناشر :

المكتبة الاكاديمية

شركة مساهمة مصرية

رأس المال المصدر والمدفوع ١٨,٢٨٥,٠٠٠ جنيه مصرى

١٢١ شارع التحرير - الدقى - الجيزة

القاهرة - جمهورية مصر العربية

تليفون : ٣٧٤٨٥٢٨٢ - ٣٣٣٦٨٢٨٨ (٢٠٢)

فاكس : ٧٤٩١٨٩٠ (٢٠٢)

لا يجوز استنساخ أى جزء من هذا الكتاب بأى طريقة
كانت إلا بعد الحصول على تصريح كتابى من الناشر .

هيكل العلاقات العربية الأمريكية

في مجـــال

مكافحـــة الإرهـــاب

إعداد

د. جهاد عودة

الناشر

المكتبة الاكاديمية

شركة مساهمة مصرية

٢٠١٠

هذه السلسلة

تعد استجابة منطقية لما لقيته شقيقتها الكبرى "كراسات مستقبلية" التى بدأ ظهور أعدادها الأولى عام ١٩٩٧، من الترحاب والتشجيع، المقرونين بالدعوة إلى زيادة مساحة العلم فى إصدارات السلسلة إلى أقصى حد ممكن.

لقد دفعتنا هذه الدعوة إلى التفكير فى أن نفرد للموضوعات العلمية سلسلة خاصة، تستحقها، فكانت هذه السلسلة، التى تمثل تطويراً وتوسعاً فى أحد محاور "كراسات مستقبلية" حيث ذكر فى مقدمتها ما نصه:

"الإلمام بمنجزات الثورة العلمية والتكنولوجية، التى تعد قوة الدفع الرئيسية فى تشكيل العالم، مع استيعاب تفاعلها مع الجديد فى العلوم الاجتماعية والإنسانية، من منطلق الإيمان بوحدة المعرفة".

ومن ملامح هذه السلسلة:

- المحافظة – على شكل المقال التفصيلى الطويل (Monograph) الذى تتميز به الكراسات عادة.
- الحرص على تقديم الاتجاهات والأفكار العلمية الجديدة، بجانب تقديم المعارف الخاصة بمختلف المجالات الحديثة، بشكل يسمح للقارئ "المتعلم غير المتخصص"، الذى يمثل القارئ المستهدف للكراسات، بالقدر الكافى من الإلمام والقدرة على المتابعة.
- وفى تقديمها للاتجاهات والمعارف العلمية الحديثة، لن تتبنى الكراسات الشكل النمطى لتبسيط العلوم، الذى يستهدف النجاح فى إضافة كمية –قلت أو كثرت– لبعض المعارف العلمية إلى ثقافة المتلقى. إننا لانتعامل هنا مع العلم كإضافة، ولكن كمكون عضوى أصيل للثقافة المعاصرة، وهو مكون ثرى، يتضمن المناهج والمعلومات والأفكار والاتجاهات.
- وتأكيدا لعدم النمطية، ستتسع السلسلة للتأليف والترجمة والعرض، وتتضمن اجتهادات التبسيط والاستشراف، وستنطلق من أهمية تضامن المعرفة والحكمة وارتباط العلم الحديث بالتكنولوجيا Techno-science، مع التركيز على أهمية ارتباطهما معًا بالأخلاق.

وبعد، فإننى أتقدم بالشكر إلى كل الزملاء الذين تحمسوا للفكرة، وساهموا فى تقديم المادة العلمية للسلسلة. وباسمهم وباسمى أشكر الصديق العزيز الأستاذ أحمد أمين، الناشر المثقف الذى أحتفى من قبل بسلسلة "كراسات مستقبلية"، وشجعنا على إصدار هذه السلسلة الجديدة. والله الموفق.

هذه الكراسة

تعكس المفهوم الواسع لسلسلة "كراسات علمية"، التى تتعامل مع العلم بمعناه الواسع، الذى تندرج تحته العلوم الطبيعية والإنسانية والإجتماعية، والعلاقات العضوية بينها. ويستعرض مؤلفها، الصديق الدكتور جهاد عودة المحلل الإستراتيجيى المعروف، وأستاذ العلوم السياسية بجامعة حلوان، موضوعاً مطروحاً على الساحة الدولية بشدة منذ أحداث سبتمبر ٢٠٠١، ونعنى به موضوع الإرهاب وأساليب التعاون الدولى للتصدى له. هذا الموضوع إتخذت الولايات المتحدة له شعاراً شهيراً، عندما أعلن رئيسها السابق جورج بوش "الحرب على الإرهاب"، ومارست إدارته فى سبيل ذلك ما يمكن أن يعد إرهاباً فى حد ذاته (أبو غريب، جوانتنامو، السجون السرية، التنصت... الخ).

وبعيداً عن هذه المعالجة الساخنة، يقدم لنا المؤلف معالجة منهجية موضوعية، تنطلق من كون الإرهاب ظاهرة خطيرة تستحق المواجهة، ويقدم عرضاً معلوماتياً نقدياً لما تم من جهود لمواجهتة. فى هذه المعالجة، تستعرض الكراسة المؤتمرات والإتفاقيات التى تعرضت للموضوع، وتقدم تحليلاً متميزاً للعلاقات والآليات المتضمنة، مع الإلتزام بالقراءة النقدية التى تميز الأعمال العلمية بشكل عام. ورغم التركيز المنطقى على الدور الأمريكى وصوته العالى، إلا أنها تضعه فى تقاطعاته مع الدوائر الإقليمية والدولية المختلفة. إنها تقدم وجبة دسمة وميسرة فى نفس الوقت للقارئ المهتم بموضوعها، ومن منا لايحب أن يهتم به؟!!!.

د. أحمد شوقى

٢٠٠٩

المحتويات

الموضوع	الصفحة
هيكل العلاقات العربية الأمريكية فى مجال مكافحة الإرهاب -	٧
مقدمة ----------	٧
أولاً: العلاقات النظامية Systematic Relation --------	١١
١- تبادل المعلومات Information Level --------	١١
٢- تبادل الخبرات Experiences Exchange Level ---	١٩
٣- تبادل التدريب المشترك The Training Level ----	٢٥
٤- تبادل إدراكى مشترك للإحتياجات الأمنية -------	٢٦
ثانياً: العلاقات التنظيمية Organizational Relations ----	٢٨
ثالثاً: العلاقات التنسيقية Coordination Mechanism ----	٤٧
رابعاً: الهياكل التنظيمية القائمة على تنفيذ الاستراتيجيات --	٥٦
أ - جامعة الدول العربية ----------	٥٦
ب- الإنتربول ----------	٦١
ج - اتحاد المصارف العربية ----------	٦٥
د - المؤسسات البحثية الأمريكية ----------	٦٦
هـ- حلف الناتو ----------	٦٩

هيكل العلاقات العربية الأمريكية فى مجال مكافحة الإرهاب

المصادر باللغة العربية

مقدمة

عقد فى المملكة العربية السعودية المؤتمر الدولى لمكافحة الارهاب فى الفترة من **٥ الى ٨ فبراير ٢٠٠٥م** واشتركت فيه عدد كبير من دول العالم يمكن تصنيفها الى العربية (١٩ دولة عربية) والغربية (على راسها الولايات المتحدة الأمريكية) والاسلامية والمسيحية والاوربية والاسيوية والافريقية والامريكتين واستراليا، كما تضمن ممثلى مؤسسات التنظيم الدولي والاقليمية وعلى رأسها الامم المتحدة والمؤسسات والشخصيات الامنية مثل الانتربول ووزاء الداخلية، هذا التنوع القومى والدينى والجغرافى والتنوع الدولي والاقليمى المؤسسي يدل على عالمية وعمق الاهتمام بموضوع المؤتمر وهو الإرهاب. ان تعولم ظاهرة الإرهاب اصبحت خطرا يهدد كافة دول العالم سواء كانت كيانا سياسيا او مدنيا. وان الدراسة والتحليل لتطور ظاهرة الإرهاب يجد لها قطبين دائمين هما الولايات المتحدة الأمريكية كقائد للحملة العالمية ضد الظاهرة والدول العربية والاسلامية كمتضرر ومصدر للارهابيين ومنبع للافكار الارهابية يجب ضبطه والتحكم فيه، حتى ان الدول العربية والاسلامية اصبحت تنعت بالدول الارهابية والراعية للارهاب.

ان ظاهرة الإرهاب هى ظاهرة مهددة للامن القومى للدول سواء العربية والامريكية على حد سواء. فنجد الإرهاب قد صال وجال فى مصر منذ عقد السبعينيات وحتى عام ٢٠٠٥، ونجده فى المملكة العربية السعودية وفى اليمن وفى الاردن وفى الجزائر وفى المغرب وفى السودان اى أنه شمل الدول العربية شرقا وغربا وشمالا وجنوبا قبل ان تهدد الامن القومى

الامريكى فى ١١ سبتمبر عام ٢٠٠١ وانتقلت بعدها الى الدول الغربية مثل فرنسا واسبانيا وبريطانيا وتركيا وروسيا. لذلك فهناك ارتباط بين الامن الاستراتيجى العربى والامن الاستراتيجى الامريكى بخصوص ظاهرة الإرهاب.

وقد ورد فى البيان الختامى للمؤتمر[1] "أن الجهد الدولي للتصدى الفعال لظاهرة الارهاب يجب ان يكون على مستوى العمل الجماعى والمنظور الاستراتيجى الشامل فى التعامل معها، لذلك اوصى المؤتمر بانشاء مركز دولى لمكافحة الارهاب مع الالتزام بالقرارات الدولية الصادرة عن منظمة الامم المتحدة ذات الصلة بمكافحة الارهاب التى تدعو المجتمع الدولى الى ادانة الارهاب ومكافحته بكافة السبل والتصدى له بجميع الوسائل وفقا لميثاق الامم المتحدة نظرا لما تسببه الاعمال الارهابية من تهديد للسلام والامن الدوليين. كما شجع الجهود الذاتية بهدف توسيع المشاركة السياسية وتحقيق التنمية المستدامة وتلبية متطلبات التوازن الاجتماعى وتفعيل دور مؤسسات المجتمع المدنى للتصدى للظروف المساعدة على انتشار العنف والفكر المتطرف. كما اكد على أهمية دور وسائل الاعلام والمؤسسات المدنية ونظم التعليم فى بلورة استراتيجيات للتصدى لمزاعم الارهابيين وتشجيع وسائل

* اشكر الاستاذ عبد المنعم عدلى على تجميع المادة الاولية للبحث

[1] http://www.alyaum.com/issue/page.php?IN=11562&P=1 الأربعاء29-12-1425 هـ الموافق09-02-2005 موقع دار اليوم للصحافة والنشر على الانترنت عن البيان الختامى للمؤتمر الدولي لمكافحة الإرهاب الذى عقد فى المملكة العربية السعودية للدول المشاركة فى الفترة من ٢٥ الى ٢٨ من ذى الحجة ١٤٢٥هـ الموافق ٥ الى ٨ فبراير ٢٠٠٥م وهى اثيوبيا والارجنتين والمملكة الاردنية الهاشمية واسبانيا واستراليا وافغانستان والمانيا ودولة الامارات العربية المتحدة وأندونيسيا واوزبكستان واوكرانيا والجمهورية الاسلامية الايرانية وايطاليا والجمهورية الباكستانية الاسلامية ومملكة البحرين والبرازيل وبلجيكا وتركيا وتنزانيا وتونس والجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وجنوب افريقيا والدنمارك والاتحاد الروسى وسريلانكا والمملكة العربية السعودية وسنغافورة والسودان والجمهورية العربية السورية والصين وطاجيكستان والعراق وسلطنة عمان وفرنسا والفلبين ودولة قطر وكازاخستان وكندا ودولة الكويت وكينيا والجمهورية اللبنانية وماليزيا وجمهورية مصر العربية والمملكة المغربية والمملكة المتحدة والهند وهولندا والولايات المتحدة الامريكية واليابان والجمهورية اليمنية واليونان والمنظمات الدولية والاقليمية والمتخصصة التى حضرت المؤتمر وهى الامم المتحدة ومنظمة المؤتمر الاسلامى وجامعة الدول العربية والاتحاد الافريقى والاتحاد الاوروبى والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية الانتربول ومجلس التعاون لدول الخليج العربية ومجلس وزراء الداخلية العرب ورابطة العالم الاسلامى – العدد ١١٨٩٦ السنة الأربعون.

الاعلام لوضع قواعد ارشادية للتقارير الاعلامية والصحفية بما يحول دون استفادة الارهابيين منها فى الاتصال أو التجنيد أو غير ذلك. كما دعا الى زيادة التعاون على المستوى الوطنى والثنائى والاقليمى للتنسيق بين الاجهزة المختصة بمكافحة الارهاب وغسل الاموال والاتجار بالاسلحة والمتفجرات وتهريب المخدرات لتبادل الخبرات والتجارب بما فى ذلك التدريب لضمان الفعالية فى محاربة الارهابيين وصلاتهم بالجريمة المنظمة تشدد على الحاجة الى تقوية الاجراءات الدولية الرامية الى منع الارهابيين من امتلاك أسلحة الدمار الشامل لدعم دور الامم المتحدة فى هذا المجال بما فى ذلك التنفيذ الكامل لقرار مجلس الامن رقم / ١٥٤٠ / كما دعا الى دعم ومساعدة الدول فى مجالات مكافحة الارهاب عبر تقديم المعدات والتدريب والمساعدة فى بناء القدرات. وطلب تطوير التشريعات والاجراءات الوطنية الكفيلة بمنع الارهابيين من استغلال قوانين اللجوء والهجرة للحصول على ملاذ آمن او استخدام أراضى الدول كقواعد للتجنيد او التدريب او التخطيط او التحريض او الانطلاق منها لتنفيذ عمليات ارهابية ضد الدول الاخرى.".

كما عقد فى الدوحة مؤتمر كان عنوانه (دور الناتو في أمن الخليج[٢]) والذى تناول الأمور المتعلقة بأمن المنطقة بالنسبة للحلف، ومصلحة الناتو ودول الخليج في العمل معاً وتعزيز التعاون الامنى بينهما على اعتبار **ان الامن فى عصر العولمة أصبح أمراً متداخلاً وإن عدم الإستقرار في مكان ما يمكن أن يقوض الأمن في مكان أبعد.** هذا الحوار السياسي لمناقشة امور امنية يهدف إلى تحقيق الاستقرار بسبب ان البيئة الأمنية المعاصرة أصبحت متغيرة فى ظل عولمة التهديدات، بمعنى ان التهديدات اصبحت مشتركة عبر العالم ولا توجد دولة ذات حصانة ضد هذه التهديدات والذى يمثل الإرهاب واحدا منها وهذه التهديدات لا يمكن احتوائها بسهولة، ويجب التصدي لها متى وأينما ظهرت، ولذلك يستوجب الامر توسيع دائرة التعاون والفهم الامنى (الادراك

[٢] http://www.nato-qatar.com/arabic/news14.html موقع خاص بالمؤتمر الذى عقد فى الدوحة بقطر الفترة من ٢٠٠٥/١١/٣٠ الى ٢٠٠٥/١٢/١ بخصوص دور حلف الناتو فى امن الخليج.

الامنى) المشترك للتصدى لهذه التهديدات وتحقيق المزيد من الأمن. ان التعاون الامنى المشترك القائم على تبادل وتقاسم الخبرات المكتسبة عبر الزمن في مجال الأمن مع تصحيح التصورات الخاطئة وتجاوز الأضرار وبناء الثقة تخدم أمن الخليج وامن الدول اعضاء الحلف. فأمن الخليج الذى يمثل جزئا شرقيا للامن الاستراتيجى العربى يواجه تحديات امنية هائلة مصاحبة لعمليات التغيير الهيكلية السياسية والاقتصادية والثقافية لدول المنطقة اسلاميا وعربيا فى اطار التفاعل مع الفرص والتحديات التى تفرضها العولمة، مما يجعلها مستهدفة للهجمات الإرهابية خاصة فى ظل القضايا الاقليمية المجاورة التى لم تحسم بعد والتى تتضمن أخطار انتشار الأسلحة والتطرف السياسي والديني وهذا ما يمكن ان يطلق عليه (بيئة أمنية جديدة)، وهو ما ينعكس بالتالى على الامن الاستراتيجى للدول الاعضاء فى الحلف ومن ضمنها الولايات المتحدة الأمريكية فهى العضو الحليف الاكبر، والاكثر تاثيرا فى قرارات حلف الناتو ولها اليد العليا فى تحديد تحركاته العالمية التى تخدم التوجهات الامنية الاستراتيجية الأمريكية، فالناتو احدى الادوات الاستراتيجية التى تستخدمها الولايات المتحدة الأمريكية فى تحقيق امنها الاستراتيجى على المستوى العالمى.

تتناول الدراسة العلاقة بين الامن الاستراتيجى العربى والامن الاستراتيجى للولايات المتحدة الأمريكية بخصوص الإرهاب والتى يمكن تجزئتها الى **العلاقات النظامية (Systematic Relation)** وهى العلاقة القائمة على التبادل (Action program oriented) على مستوى المعلومات (Information level) وتبادل الخبرات (Experiences exchange level) وتبادل التدريب المشترك (The training level) وتبادل ادراكى مشترك للاحتياجات الامنية، والى **العلاقات التنظيمية (Organization Relations)** وهى العلاقات من خلال المؤسسات مثل السفارات والمؤسسات الدولية (فى صورة مشاورات الدول لتمرير وصناعة القرارات وصياغة البيانات)، والى **العلاقات التنسيقية (Coordination Mechanism)** وهى علاقات توزيع المهام ذات المدد

المحددة (Limited duration) مثل التحالفات (للحرب ضد الارهـــاب) **والـــى العلاقات التعاونية (Corporation Relations)** وهى العلاقات التى لها شكل تنظيمى مستمر (هيكل تنظيمى & آلية تنظيمية & وجود مؤسسي) مثل هيكل التعاون بين مصر والسودان.

اولا: العلاقات النظامية (Systematic Relation)

وهى العلاقة القائمة على التبادل (Action program oriented) على مستوى المعلومات (Information level) وتبادل الخبرات (Experiences exchange level) وتبادل التدريب المـــشترك (The training level) وتبـــادل ادراكـــى مشترك للاحتياجات الامنية.

١- تبادل المعلومات (Information level)

ان تبادل المعلومات سواء بين الدول العربية او بين الدول العربية والولايات المتحدة الأمريكية هو امر هام وأساسى للنجاح فى القضاء علـــى الإرهـــاب. ويتضح ذلك من اشادة وزاره الخارجيه الامريكيه بجهود مصر فـــي مجـــال مكافحه الارهاب. وقد ورد فى تقرير لوزاره الخارجية الأمريكيـــة ان عـــام ٢٠٠٤ شهد تعاونا قويا بين الحكومتين المصريه والامريكيه في مجال تبادل المعلومات لمكافحه الإرهاب كما نوه التقرير بالاجراءات الامنيـــه المـــشدده التي اتخذتها السلطات المصريه في المطارات والموانئ خاصه في منطقـــه قناه السويس.[٣]

ويكون تبادل المعلومات بين الدول من اختصاص اجهزة الامن والمخـــابرات ويتضح ذلك جليا من خلال المؤتمرات التى يتم عقدها فى منطقـــة الـــشرق الاوسط بين الدول العربية كأطراف والدول الغربية كـــأطراف او مـــراقبين، ففى اسطنبول فى منتصف يوليو عام ٢٠٠٥ عقد اجتماع لـــوزراء الداخليـــة لمصر ودول الجوار العراقى لتحقيق مزيدا مـــن التعـــاون بينهـــا لمكافحـــة الإرهاب. فقد ركز المؤتمر بشكل اساسي علي تعاون الدول التـــسع (مـــصر

[٣] جريدة الاهرام، ٢٠٠٥/٤/٢٩

وتركيا وسوريا وايران والبحرين والعراق والكويت والسعوديه والاردن) الممثلة في هذه الاجتماعات في مكافحه الارهاب وقطع طرق المساعدات والتدريب والتمويل عن الجماعات الارهابيه في العراق والدول المجاوره له. وهذا بالطبع يصب فى صالح الولايات المتحدة الأمريكية التى تعانى من نار المقاومة والإرهاب فى العراق. وقد عقد المؤتمر بسبب تصاعد العمليات الارهابيه في العراق وبعض الدول المجاوره مثل تركيا واختطاف وقتل رئيس البعثه الدبلوماسيه في العراق السفير ايهاب الشريف وكذلك ادانه الهجمات التي تعرض لها رئيسا البعثتين الدبلوماسيتين الباكستانيه والبحرينيه في بغداد والتفجيرات الارهابيه في مدينه لندن. كما اكد الاجتماع على تعزيز التعاون الامني في اطار اقليمي، واكد كبار المسئولين خلال اجتماعهم ضروره العمل علي مراقبه الحدود بين العراق وجيرانه وتبادل المعلومات المخابراتيه بين الطرفين لمنع الارهابيين من التسلل عبر هذه الحدود وبشأن سبل تامين البعثات الدبلوماسيه ومحاصره الجماعات الارهابيه.[٤]

كما اكد السيد حبيب العادلي وزير الداخليه المصرى "ان قضيه تامين الحدود المشتركه بين دول الجوار العراقي تتطلب منع التسلل من وإلي العراق موضحا ان احد اركان جريمه الارهاب هو عمليه النقل والتسهيلات التي تقدم لعناصر الارهاب سواء بقصد او بدون قصد. واضاف وزير الداخليه في حديث لوكاله انباء الشرق الاوسط باسطنبول انه لا توجد دوله عربيه واحده من دول الجوار تقصد ان تعاون العناصر الارهابيه نظرا لان المصلحه القوميه للجميع واحده ومشتركه. واضاف ان مؤتمر وزراء داخليه دول الجوار العراقي الذي اختتم اعماله يعد من المؤتمرات الناجحه لانه تناول قضيه دعم العراق في ضوء الظروف المحليه والاقليميه والدوليه بالاسلوب الامني المناسب. لمواجهه مايمس الاستقرار في العراق من منطلق ان دول الجوار لها دور كبير جدا في عمليه الدعم للحدود المشتركه التي بينها وتقديم جميع المساعدات الي العراق في اطار تبادل المعلومات وسرعه نقلها

[٤] جريدة الاهرام، ٢٠٠٥/٧/١٩

ومراجعه البيانات من خلال العلاقات الثنائيه كما تم طرح اليه متابعه لاعمال المؤتمر وسوف يتم اعداد دراسه خاصه بهذه الاليه تعرض علي الاجتماع القادم لوزراء داخليه دول جوار العراق في الرياض، وحول الجهود المصريه الرائده في مكافحه الارهاب وكيفيه الاستفاده بها لدي العراق اكد وزير الداخليه ان الخبره المصريه في هذا المجال تتمثل فيما يوضع من خطط او اتخذ من خطوات اتت ثمارها. موضحا ان هناك من الجرائم ماقد تكون مختلفه ما بين دوله واخري لان جريمه الارهاب لها اسباب وجذور ومعتقدات وهي في النهايه جريمه."[٥].

وعلى مستوى التنظيم الدولي فى الامم المتحدة تبنت لجنه مكافحه الارهاب بالجمعيه العامه للامم المتحده بالاجماع مسوده المعاهده الخاصه بالارهاب النووي حيث صدر وحدد القرار ماهيه الارهاب النووي وشدد علي اهميه تصدي منظومه المجتمع الدولي له من خلال اطار قانوني كامل لمواجهته علي ان تتم محاكمه كل من يلوح بتهديد باستخدامه والعمل علي تبادل المعلومات والتعاون بين الدول ومباشره مستوي عال من التعاون المشترك كمسئوليه متلازمه بينها واعلن انان ان تلك المعاهده ستساعد علي منع وصول اي معلومات او تنسيق حول جميع اشكال الاسلحه المحظوره.[٦]

وهناك عدة نقاط هامة بخصوص عملية تبادل المعلومات بخصوص ظاهرة الإرهاب بين الدول.

النقطة الاولى هى العلاقة بين اجهزة الامن والتى تمثل السلطة المحلية واجهزة المخابرات والتى تهتم بالمعلومات خلال الدول وهى تتبع المؤسسة العسكرية والدبلوماسية. **ففى الولايات المتحدة الأمريكية** يقوم البنتاجون بوضع استراتيجية جديده له تقضي بزياده النشاط العسكري ليس فقط في

---

[٥] جريدة الاهرام، ٢٠٠٥/٧/٢١ ورد فى حديث سيادة اللواء حبيب العادلى وزير الداخلية المصرى عن دور الدول المجاوره للعراق في تامين حدوده والحفاظ علي الاستقرار الاقليمي.

[٦] جريدة الاهرام، ٢٠٠٥/٤/٣ فى تقرير عما توصلت اليه لجنه مكافحه الارهاب بالامم المتحده تتبني مشروع معاهده مكافحه الارهاب النووي.

الجو والبحر حيث تتولي القوات المسلحه حمايه البلاد منذ القدم ولكن ايضا علي الارض وفي العديد من المناطق الاخري التي تعاني مشاكل مثل تبادل المعلومات مع السلطات المدنيه. وهى المنطقة التى تثير قلق جماعات الحريات المدنيه (منظمات المجتمع المدنى) التي تحذر وتخشى دائما من ازاله الحواجز بين الرقابه العسكريه والعمليات المسلحه خاصة داخل الولايات المتحده.[٧] والتى تؤدى فى النهاية الى عسكرة المجتمع. كما اكد فريق من الخبراء الامريكيين ان مكتب التحقيقات الفيدراليه ووكاله المخابرات المركزيه الامريكيه مازالا يعانيان ثغرات في مجال تبادل المعلومات والتجنيد وقال ريتشارد تورنبورج وزير العدل الامريكي الاسبق ان مكتب التحقيقات الفيدراليه يواجه صعوبات في تطوير آليه عمل لفرض احترام او تشجيع تبادل المعلومات.[٨]

والنقطة الثانية هى ضرورة وضع استراتيجية للتنسيق بين الدول يدعمها تحديد آليات لتفعيل هذه الاستراتيجية ويتضح ذلك من خلال ما تم الاتفاق عليه بين الخبراء الامنيين الذين يمثلون ١٠ دول لغرب البحر المتوسط في ختام اجتماعاتهم بالجزائر[٩] حيث اكدوا على اهمية دور المعلومات فى مكافحة الإرهاب بصياغه بروتوكول لدعم التعاون الدولي في مجال تحديد هويه المفقودين وضحايا الكوارث الطبيعيه والجريمه المنظمه مع التاكيد على ضروره اعداد استراتيجيه عمل للتنسيق الامني والتعاون الفني لدعم الاجهزه المختصه في هذا المجال وتفعيل تبادل المعلومات والخبرات بين دول غرب المتوسط لمواجهه الارهاب والجريمه المنظمه والكوارث الطبيعيه.

والنقطة الثالثة هى الوقت ودقة المعلومات ويكون ذلك فى مرحلة الحصول على المعلومات من المنبع او تصديرها الى المستفيد وهنا تظهر كفاءة

---

[٧] جريدة الاهرام، ٢٠٠٥/٧/٧ حيث ورد عن وكلاء الانباء فى واشنطن بخصوص الضغوط التي تتعرض لها الولايات المتحدة الأمريكية في العراق ومكافحه الارهاب ان البنتاجون يعيد النظر في استراتيجيه الجيش لخوض حربين في ان واحد.
واشنطن بوست: سياسه امنيه جديده تدعو لمهام واسعه للقوات المسلحه بالداخل.

[٨] جريدة الاهرام، ٢٠٠٥/٦/٨

[٩] جريدة الاهرام، ٢٠٠٥/٦/١٦

الاجهزة المعلوماتية ووسائل الاتصال المستخدمة ويتضح ذلك من ما ذكره الرئيس بوتين رئيس روسيا بعد انتهاء زيارته لاسرائيل في ٢٠٠٥/٥/١ حيث **ذكر تمكنه من اقناع الاسرائيليين بمزايا التعاون الروسي الاسرائيلي في مجال مكافحه الارهاب حيث وقع البلدان بالفعل اتفاقا ينص علي تبادل المعلومات بمجرد الحصول عليها حول ايه تهديدات ارهابيه محتمله.**[١٠] وكما يتضح من التقارير التى اعدتها الولايات المتحدة الأمريكية داخليا فى سبيل تقييم اداء اجهزه المخابرات الامريكيه في الفتره السابقه لغزو العراق والتى تؤكد على اهميه وجود العناصر البشريه المدربه تدريبا فائق الجوده والعمل الميداني لضمان صحة ودقة المعلومة فى الوقت المناسب لصناع القرار، ومدى تاثير صناع القرار لتقبل معلومات تتيح لهم التوصل لنتائج مرغوب فيها مسبقا بصرف النظر عن دقة المعلومات، ودور محللي وكاله الاستخبارات فى ضوء عدم توفر معلومات كافيه للعمل بدقه. لانه وجد ان الخلل فى اداء المخابرات الأمريكية ادى الى ان الكثير من المعلومات التي وردت فى خطاب وزير الخارجيه السابق كولين باول امام مجلس الامن ثبت انها مغلوطه وغير حقيقيه. ان الدرس الذي تعلمته اجهزه المخابرات الامريكيه بعد احداث ١١ سبتمبر هو ان المعلومات ملك للحكومه وليس لاجهزه تعتمد السريه والحيطه في نقلها، وإنه يجب ان يتم تحسين وتطوير التكنولوجيا المستخدمه في تبادل المعلومات وايضا العناصر البشريه لمجتمع المخابرات الامريكيه لتطوير امانهم والاليات التي يقومون بها ووسائل التنسيق لتبادل المعلومات، والى وضع عدد كبير من التوصيات فيما يتعلق بانظمه التحليل المعلوماتي المتبعه وتحسين المخابرات الخاصه بالعاملين في المخابرات عبر التدريب، وضروره الاستماع الي محللي المعلومات.[١١]

النقطة الرابعة ان التوسع فى تبادل المعلومات لا يتناسب مع المحافظة على السرية ويساعد على اختراق الاجهزة المخابراتية والامنية وهو ما ورد عن

---

[10] جريدة الاهرام، ٢٠٠٥/٥/١

[11] جريدة الاهرام، ٢٠٠٥/٣/٣١ حيث ورد فى في تقرير اللجنه الرئاسيه حول انشطه المخابرات: المطالبه باقامه مركز قومي للمخابرات الامريكيه لحظر الانشطه النوويه.

رجال المخابرات الأمريكية، من جانبه ابدي جيمس وولس المدير السابق لوكاله المخابرات المركزيه انزعاجه من ان تبادل المعلومات علي نطاق واسع من البيت الابيض الي الشرطه المحليه قد يؤدي الي كشف مصادر سريه وطرق مخابراتيه لعملاء اجانب ويضر بقدرات المخابرات.[12] وقال ريدج **وزير الامن الداخلي الامريكي** ايضا انه عندما اقتضت الحاجه تم تبادل المعلومات مع دول اجنبيه حتي تقدم مساعدتها الي الولايات المتحده في مجال محاربه هذا التهديد الارهابي الا انه امتنع عن ذكر اسماء هذه الدول.[13] وذلك لاغراض السرية وهو ما يؤكد على اهمية عنصر توفير السرية لمصادر المعلومات الاستخبارتية وبالتالى التعارض مع التوسع فى التبادل والتداول لها بين الدول.

النقطة الخامسة هى حلقات تداول المعلومات بين الدول العربية والولايات المتحدة الأمريكية فهناك تداول للمعلومات على المستوى الثنائى وهناك تداول معلومات على المستوى الجماعى وهناك تداول المعلومات المباشر وغير المباشر. وتلجأ الولايات المتحدة الأمريكية لكل الطرق للحصول على المعلومات من الدول العربية اما بنفسها من خلال عملائها المنتشرين فى كل الدول العربية ومن خلال اختراقها لاجهزة الاستخبارات العربية او من خلال الاتفاقات الثنائية مع الدول العربية او من خلال طرف ثالث وهو الأسلوب الغير مباشر لتبادل المعلومات من خلال استخدام ادواتها الاستراتيجية المتعددة مثل الاعتماد على ما يعقده حلف الناتو من اتفاقيات امنية مشتركة مع الدول العربية او ما تعقده الولايات المتحدة الأمريكية من اتفاقات ثنائية مع الدول الغربية خاصة فى اوربا لتبادل المعلومات التى تحصل عليها الدول الاوربية بموجب اتفاقيتها الثنائية مع الدول العربية. اى ان الولايات المتحدة الأمريكية تستفيد من شبكة المعلومات التى يتم نسجها بين الدول وبعضها والتى تمثل هى فيها احدى نقاط الاتصال الهامة. ويتضح ذلك من الزيارة

[12] جريدة الاهرام، ٢٠٠٥/٣/٨

[13] جريدة الاهرام ٢٠٠٣/١٢/٢٣

التى قام بها كولين باول وزير الخارجيه الامريكيه السابق لاوروبا ودول المغرب العربي الثلاث والتى يدخل فى اطارها حمله مكافحه الإرهاب، حيث حضر فى هولندا مؤتمر وزاري لمنظمه الامن والتعاون في اوروبا التي تضم ٥٥ دوله ثم توجه بعد ذلك الي تونس والجزائر والمغرب قبل ان يزور بروكسل للمشاركه في اجتماع لوزراء خارجيه حلف شمال الاطلسي. واعلن باول "انه ستطغي على محادثاته قضايا مكافحه الارهاب في دول المغرب العربي واكد ان التعاون مع الدول الثلاث في مجال مكافحه الارهاب ممتاز. وان واشنطن تريد استطلاع فرص زياده تعزيزه عبر مهمات تدريب للشرطه او عبر تبادل المعلومات."[١٤]

بينما اكد وزير الداخليه المصرى فى **العاصمه التونسيه فى اطار اجتماعات الدوره الحاديه والعشرين لمجلس وزراء الداخليه العرب** على طرح مجموعه جديده من الاليات لاقرارها لتفعيل الاتفاقيه العربيه لمكافحه الارهاب **والتي وقعت بالقاهره عام ١٩٩٨** وهى تخصص مساحه زمنيه في اطار مؤتمر مسئولي مكافحه الارهاب لمناقشه آليات تبادل المعلومات بين الدول الاعضاء وقوائم العناصر الارهابيه الهاربه وتنظيم اجتماعات للجان مشتركه تضم رؤساء وخبراء مكافحه الارهاب في الدول العربيه مع نظرائهم بالمجالس الاخري وفي مقدمتها مجلس الجامعه العربيه ومجلس وزراء العدل والاعلام العرب وصياغه خطه عربيه موحده لمواجهه اتجاه التنظيمات الارهابيه الي استخدام التقنيات الحديثه في اجراء الاتصالات التنظيميه وتنفيذ العمليات الارهابيه وتحديد آليه للتنسيق بين مجلس وزراء الداخليه العرب واتحاد المصارف العربيه للخروج برؤيه موحده تستهدف قطع خطوط وقنوات تمويل التنظيمات الارهابيه العربيه وتجفيف مصادرها.[١٥]

[١٤] جريدة الاهرام ٢٠٠٣/١١/٣٠

[١٥] جريدة الاهرام، ٢٠٠٤/١/٤، ٢٠٠٤/١/٥

النقطة السادسة وهى مصداقية المعلومات ويتضح ذلك من القضية التى أثارتها تصريحات المسئولين الأمريكيين بخصوص عمليات مكافحة الإرهاب التى تقوم بها الحكومة اليمنية حيث اتهم وزير الخارجيه اليمنيه بعض المصادر الامريكيه بمحاوله التشكيك بخصوص اي نجاحات تحققها الحكومه اليمنيه في مكافحه الارهاب في اليمن. ورفض اي تشكيك في معلومات الحكومه اليمنيه او في جهودها في التعامل مع المتهمين في قضايا ارهابيه وقال في تصريحاته "ان الحكومه اعلنت القبض علي زعيم القاعده الاهدل بعد ساعات من العمليه مؤكدا ان الاجهزه الامنيه تعلن اولا باول عن احداث الارهاب حرصا علي الشفافيه في التعامل ولتحقيق النتائج المرجوه من جودة مكافحه الارهاب الذي اعتبره القربي مهدد لامن واستقرار كل مجتمع قبل ان يكون تهديدا لمصالح الدول الكبري" وكان مصدر امريكي قد شكك في المعلومات اليمنيه بشان العمليات ضد اهداف القاعده متحدثا عن وجود اسلحه باعتها وزاره الدفاع الامريكيه لليمن ووجدت مع ارهابيين في السعوديه[16]. وقد يكون ذلك بسبب ان التعاون العسكري والامني بين اليمن والولايات المتحده يمثل علاقات محدوده جدا وتنحصر في تبادل المعلومات حول مكافحه الارهاب مع عدم وجود قواعد عسكريه امريكيه.[17]

النقطة السابعة وهى ان عملية تبادل المعلومات فى اتجاه الولايات المتحدة الأمريكية هو اتجاه قصرى نظرا لمكانتها الحالية فى النظام الدولي باعتبارها القوى العظمى الاوحد ويتضح ذلك من مقولة صحيفه واشنطن بوست الامريكيه ان سوريا علي طريق التحول لتصبح حليفا قويا ضد الارهاب وذلك اثر زياده تبادل المعلومات الاستخباراتيه مع الولايات المتحده لتصل الي مستويات غير مسبوقه اصبحت تقترب من مستوي العلاقات الامنيه بين واشنطن وكل من مصر والاردن. حيث ان المعلومات التي قدمتها الحكومه السوريه منذ هجمات ١١ سبتمبر ادت لاحباط هجوم قبل تنفيذه في وقت

[16] جريدة الاهرام، ٢٠٠٣/١١/٢٩

[17] جريدة الاهرام ٢٠٠٣/٥/٢٠ ورد ضمن حديث للاهرام اجراه مسعود الحناوي مع السيد عبد ربه منصور هادي نائب الرئيس اليمني

سابق من العام الحالي ضد القوات الامريكيه المتمركزه في الخليج. كما ادت المعلومات السوريه الي اعتقال عضو بارز بتنظيم القاعده كان مسئولا عن تجنيد محمد عطا وغيره من عناصر خليه هامبورج.[18] وهو ما يتفق مع تصريحات الرئيس بوش بعد هجمات ١١ سبتمبر "من ليس معنا فهو ضدنا"، كما ذكر "ان التحالف الدولي الذي تشكل عقب احداث سبتمبر يعمل في اكثر من جهه بهدف اعتقال الارهابيين والحيلوله دون وصول الدعم المادي لهم وتكثيف تبادل المعلومات بشان الانشطه الارهابيه بين اجهزه المخابرات في جميع الدول".[19] وبرغم ذلك وقعت الولايات المتحدة الأمريكية العقوبات الاقتصادية على سوريا عام ٢٠٠٤ بسبب انها دولة راعية للارهاب وذلك بسبب ما تتعرض له قواتها الغازية من هجمات ارهابية فى العراق تعتقد ان مصدرها الحدود السورية سواء كان ذلك بشريا او لوجستيا.

ويؤكد ذلك ما ذكره وزير الخارجيه اليمني الدكتور ابو بكر القربي عن سير التحقيقات الخاصة بالمدمرة كول الأمريكية التى هوجمت فى اليمن "كول وضعت اليمن مباشره في مواجهه الولايات المتحده خلال التحقيقات في محاوله فهم اسبابها وربطها مع تفجير سفارتيها في شرق افريقيا. وكانت هناك بعض الاشكاليات في التحقيقات ليست ناتجه عن عدم رغبه اليمن في الوصول الي نتائج حقيقيه وانما لان التحقيقات كانت وكان المطلوب ان تكون من طرف واحد لا ان يكون هناك تبادل معلومات من الجانبين اليمني والامريكي وهذا ما شعرت به السفيره الامريكيه السابقه بان المحققين لم يكونوا يتعاملون بالشكل الصحيح مع اليمن".[20]

٢- تبادل الخبرات (Experiences exchange level)

خبرات الدول الامنية والمخابراتية هى نتيجة عملية تراكمية عبر الزمن يتم الاحتفاظ بها فى قواعد البيانات الوطنية وفى عقول البشر المسئولين وتنتقل

[18] جريدة الاهرام ٢٠٠٢/٧/٢٦

[19] جريدة الاهرام، ٢٠٠١/١٢/١٩

[20] جريدة الاهرام، ٢٠٠٢/١/١٢ فى حديث اجراه الاستاذ ابراهيم نافع مع وزير الخارجيه اليمني الدكتور ابو بكر القربى..

عبر الزمن من جيل الى آخر ويجب الاحتفاظ بها وتدوينها وتحديثها. وهى نتيجة للتجارب العملية والاحداث الفعلية التى قامت بها الاجهزة المسئولة لمواجهة المواقف المختلفة فى الدول. وتختلف الدول فى كم الخبرات المتراكمة لديها باختلاف طبيعة التهديدات التى تتعرض لها الدول ومصادرها وطرق المواجهة الفاعلة ومدى النجاح او الفشل فى المواجهة. وفى عالمنا المعاصر تتسع خبرات الدول وتقل حسب طموح الدول واهمية دورها فى النظام الدولي والنظام الاقليمى. كما تزداد الاهمية النسبية لخبرات الدول بالنسبة الى بعضها حسب الاهمية النسبية للدول بالنسبة الى بعضها. بمعنى أنه عندما اهتمت الولايات المتحدة الأمريكية بظاهرة الإرهاب القادم من دول الشرق الاوسط واعتبرته خطرا على امنها القومى وبدأت فى تهديد الدول بضرورة التعاون الامنى الاستراتيجى معها للقضاء على خطر الإرهاب بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية خاصة بعد احداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١، اصبح من مصلحة الولايات المتحدة الأمريكية امداد الدول الحليفة والصديقة فى المنطقة بخبراتها التكنولجية والعلمية والانسانية المتقدمة لزيادة خبرات الدول وتحديثها حتى تتمكن من مواجهة الظاهرة ومحاصرتها والقضاء عليها فى المنبع. كما اصبح عرض الدول لخبراتها المكتسبة فى مجال مكافحة ظاهرة الإرهاب ورقة رابحة فى يد الدول ضد الهجمة الأمريكية والغربية على كل ماهو عربى واسلامى فى منطقة الشرق الاوسط.

ان تطور الظاهرة الارهابية وتحولها الى العولمة وتهديدها لكل دول العالم سواء على المستوى السياسي او المدنى يتطلب احداث طفرة تكاملية فى خبرات الاجهزة الامنية والاستخبارتية لدول العالم بهدف التوقع والاستباق وتقليل الاضرار الممكنة وعدم الانتظار نظرا لما يحدثه الإرهاب من خسائر مادية وانسانية هائلة قد لا تتحملها الدول بمفردها.

ان تبادل الخبرات بين الدول يساعد على نجاح مواجهة ظاهرة الإرهاب وتختصر الكثير من الوقت للوصول الى النتائج النهائية ومن اهم الوسائل

التى تلجأ اليها الدول هى عقد المؤتمرات[٢١]، واللقاءات الدورية جيدة التنظيم والتى تتضمن الخبرات الانسانية والفنية المتخصصة وعقد الدورات التدريبية لنقل وبناء الخبرات لدى المتدربين، وما يطلق عليه ورش العمل[٢٢] حيث تتقدم فيها الدول بتقارير عن تجاربها السابقة وذلك لاستخلاص النتائج والدروس

[٢١] جريدة الاهرام، ٢٠٠٢/٩/١١ ويتضح ذلك مما ورد فى جريدة الاهرام بخصوص المؤتمر الذى عقد فى الجزائر والذى أفتتحه الرئيس عبدالعزيز بوتفليقه لاعمال المؤتمر الافريقي حول مكافحه الإرهاب الذي إستضافته العاصمه الجزائريه لمده ٤ ايام حيث اوضح عبدالقادر مساهل وزير الخارجيه للشئون المغاربيه والافريقيه "ان المؤتمر سيحضره اكثر من ١٦٠ مشاركا من بينهم ١٥ وزير خارجيه وداخليه وكبار المسئولين في الدول الافريقيه بالاضافه الي اعضاء السلك الدبلوماسي المعتمدين في الجزائر فضلا عن مراقبين يمثلون حكومات غربيه بينها الولايات المتحده الامريكيه وفرنسا وبريطانيا وتركيا والصين وروسيا وممثلو عده منظمات دوليه بينها الامم المتحده والاتحاد الاوروبي والانتربول الدولي ولجنه مجلس الامن ضد الإرهاب واكد مساهل في مؤتمر صحفي ان الاتحاد الافريقي يسعي من خلال تنظيم هذا الموتمر الاول من نوعه الي اقامه مشاركه اقليميه ودوليه في مجال مكافحه الإرهاب بالاعتماد علي تبادل الخبرات وتعزيز تعاون الدول الافريقيه في قطاعات العداله والجمارك وتبادل المعلومات ومراقبه الحدود ومكافحه الشبكات الارهابيه وتنقل الاشخاص واعرب مساهل عن امله في ان يتوج اللقاء بخطه عمل افريقيه موحده واوضح ان برنامج عمل المؤتمر يتضمن عده نقاشات وندوات لتبادل آراء المشاركين الافارقه وشركائهم المراقبين بالتركيز علي الرؤيه الافريقيه في مكافحه ظاهره الإرهاب. واشار الي ان تزامن تاريخ انعقاد المؤتمر مع الذكري الاولي لهجمات ١١ سبتمبر علي نيويورك وواشنطن يحمل معني رمزيا يؤكد حرص الاتحاد الافريقي علي المساهمه في الحمله الدوليه لمكافحه الإرهاب واوضح ان فكره تنظيم الموتمر سبقت احداث ١١ سبتمبر وترجع الي تاريخ انعقاد الدوره رقم ٣٥ لمنظمه الوحده الافريقيه التي احتضنتها الجزائر عام ١٩٩٩ وانتهت باتفاق مبدئي حول مكافحه الإرهاب، علي جانب آخر اكد الدكتور سليم فلاله استاذ العلوم السياسيه بجامعه الجزائر في تصريح للاهرام ان انعقاد هذا المؤتمر في بلاده يعكس موقفها تجاه هذه الظاهره بقدر ما يحمل الغرب مسئوليه انتشارها."

[٢٢] جريدة الاهرام، ٢٠٠١/٦/٢٨، حيث ورد عن المشير طنطاوى فى اكاديمية ناصر للعلوم العسكرية العليا"، واشار المشير الي دور اكاديميه ناصر العسكريه العليا في تاهيل القاده وتشكيل البناء الفكري لهم وتنميه قدراتهم لتولي الوظائف القياديه واصدر المشير طنطاوي تكليفاته للمسئولين عن الاكاديميه بالاهتمام بالابحاث المشتركه بين اكثر من دارس لانها فرصه للاستفاده من تبادل الخبرات بحيث يتم عمل ابحاث كامله عن كل دوله ياتي منها اي مبعوث ويشترك معه عدد من الدارسين للوصول الي ابحاث متكامله عن اي دوله تفيد في التعرف علي اي مشكلات او ازمات وكيفيه التوصل الي حلول لها. كما طالب بالتوسع في الدراسات التي تجري بالاكاديميه لتشمل كل ما يهم الامن القومي المصري والعربي للوصول الي التعرف علي بعض المشكلات مدنيه او عسكريه التي تحتاج الي قرارات لحلها مؤكدا ان البحث لابد ان يكون تطبيقيا وليس نظريا فقط. يستفيد منه صاحبه او مجموعه محدده من الدارسين فالهدف من الابحاث والدراسات هو تطبيق ما جاء في البحوث خاصه المفيده وذات فكر للاستفاده منها كبحوث تطبيقيه لخدمه المجتمع. فالعلم الذي لا ينفع الا صاحبه ليس علما فلابد ان يفيد العلم المجتمع المحيط به والا فلا فائده من البحوث ووضعها في كتب نظريه فقط. وطالب المشير طنطاوي بضروره الانفتاح علي العالم لتطوير وتحديث فكر القاده والضباط وضروره الاستفاده من اي رحلات بحثيه الي الخارج للاطلاع علي اساليب ونظم الدراسه في المعاهد المناظره للاستفاده منها، موضحا ان الدول المتقدمه تعتمد علي الدراسات والابحاث التي تقوم بها المراكز البحثيه لتصل توصياتها في النهايه الي صانعي القرار للتعرف علي المشكلات وايجاد طرق حلها وذلك للاستفاده منها لخدمه الدوله وحل ي ازمه او مشكله تواجهها."

من هذه التجارب في مجال تحسين اداء هذه الاجهزة المسئولة. ومثال على ذلك ما بادرت به مصر بإنشاء مركز اقليمي بالقاهره للتدريب ضد الجريمه المنظمه والارهاب والفساد تحت اشراف الامم المتحده ليعزز القدرات العربيه في مواجهه هذه الانشطه الاجراميه. حيث صرح المستشار محمود ابو الليل وزير العدل "بانه من المقرر افتتاح المركز قريبا ليؤدي رسالته في توفير الكوادر اللازمه والقادره علي التصدي للأنشطه الاجراميه مستندا الي بنيه تشريعيه وقضائيه تلبي متطلبات الوفاء بالالتزامات الناشئه عن الإتفاقات الدوليه والاقليميه المبرمه لمكافحه هذه الجرائم.

كما اشتركت مصر مع مكتب الامم المتحده الاقليمي لمكافحه الجريمه والمخدرات فى عقد ندوة لتبادل الخبرات في مجال مكافحه الارهاب وخلق منظومه تشريعيه وآليات غير تقليديه مبتكره لمواجهه الظواهر الاجراميه المستحدثه.[٢٣]

ان خبرات الدول فى النظام الدولي فى اطار مقاومة ظاهرة الإرهاب تتعدد صورها، فهناك الخبرات القانونية فمنذ عهد عصبه الامم عام ١٩٣٧ وحتي الان تم عقد نحو ثلاث عشره اتفاقيه دوليه كان اخرها اقرار الجمعيه العامه للامم المتحده عام ٢٠٠٠ للاتفاقيه الدوليه لمكافحه الارهاب التي وافق عليها مجلس الشعب المصري في فبراير عام ٢٠٠٥.[٢٤] وتهدف هذه الاتفاقيه الي اتخاذ كل ما يلزم من تدابير للقضاء علي الارهاب وتوضح ضروره مكافحه تمويل الارهاب بما يقتضيه ذلك من التعاون بين الدول الاطراف في هذه الاتفاقيه بالنظر للاثار الخطيره للارهاب علي حياه الانسان وحقوقه وحرياته وعلي استقرار الدول وامنها وعرقله مسار خططها التنمويه، وتخول الاتفاقيه الدول الاطراف الاختصاص القضائي بملاحقه جميع الانشطه الخاصه بالتمويل واتخاذ ما يلزم من التدابير المناسبه لتجريم الاعمال الوارده بالاتفاقيه وتتضمن الاتفاقيه تنظيما كاملا ودقيقا لمساءلة المجرمين مرتكبي

[23] ماجده حسنين، مركز اقليمي بالقاهره لتدريب الكوادر العربيه علي مكافحه الارهاب والفساد، جريدة الاهرام ٢٠٠٤/١٢/٢٢

[24] خالد محمد القاضي، المواجهه التشريعيه للارهاب، جريدة الاهرام ٢٠٠٥/٨/٧

الاعمال الارهابيه سواء فيما يتعلق بالالتزام بمبدا التسليم او المحاكمه وكيفيه تنفيذه ومبررات الخروج عليه وضوابط هذا الخروج واجراءات التسليم ومتطلباته. كما اعتمد مجلسا وزراء الداخليه والعدل العرب عام ١٩٩٨ الاتفاقيه العربيه لمكافحه الارهاب التي دعت الدول المتعاقده لاتخاذ ما يلزم من تدابير لتشديد عقوبات الجرائم الارهابيه والمعاقبه علي الشروع فيها بعقوبه الجريمه التامه وتجميد ومصادره الادوات والاموال المتحصله من الجرائم الارهابيه او المستعمله فيها او المتعلقه بها وكذلك تطبيق الاحكام الاكثر تحقيقا للتعاون القضائي والامني واغراض الاتفاقيه العربيه لمكافحه الإرهاب اذا تعارضت احكامها مع احكام اي اتفاقيه ثنائيه بين دولتين من الدول المتعاقده. وكان المشرع المصري قد اصدر عام ١٩٩٧ عده تعديلات جوهريه في قوانين العقوبات والاجراءات الجنائيه وسريه الحسابات في البنوك عرفت في الاوساط التشريعيه بقانون مكافحه الارهاب وتمويله كما صدر قانون مكافحه غسل الاموال عام ٢٠٠٢ وتم تعديل بعض احكامه عام ٢٠٠٣ الذي حظر ان يكون غسل الاموال متحصلا من جرائم الإرهاب. فهذه الادوات التشريعيه الدوليه والاقليميه والوطنيه تمثل فى جوهرها تراكما وتوثيقا لخبرات الامم فى التعامل مع ظاهرة الإرهاب ومحاولة القضاء عليها كما تعكس تعاونا دوليا واقليميا فى مواجهة الظاهرة وتعكس فكرة ضرورة التحديث للخبرات المتراكمة بما يستجد من نتائج نتيجة تطور الظاهرة وضرورة تطور وسائل المواجهة.

والخبرات الفنية فى مجال مكافحة الإرهاب وهو الجانب الذى يتناول جوانب جمع المعلومات وتخزينها وتحليلها واستخدامها فى صنع القرارات وعمليات التخطيط والتنفيذ وتدارك الاخطاء ونقاط الضعف والتكنولجيا المتقدمة فى الاتصالات وجمع المعلومات وتنفيذ العمليات والتكتيكات الحديثة المتطورة واستخدام الاجهزة والامكانات المتطورة فى المقاومة وتوفير الحماية. وخبرات التدريب اللازمة لتطوير عمليات التدريب حتى يمكن التعامل مع

النظم والوسائل الحديثة والمتطورة التى تستخدم فى التعامل مع ظاهرة الإرهاب سواء على مستوى الرصد او المقاومة والحماية.

ان تبادل الخبرات المصرفية فيما يخص مكافحة عمليات غسيل الاموال لتجفيف منابع تمويل العمليات الارهابية والتى يستغلها الارهابيون والتنظيمات الارهابية وتنظيمات الجريمة المنظمة فى العالم، ومثال على ذلك اللقاء بين المصرفيين المصريين ونظرائهم من مصرفي بنك جي بي مورجان ثاني اكبر بنك علي مستوي العالم والذى اشاد بالخطوات التي اتخذتها الحكومه المصريه لمكافحه غسل الاموال حيث يقدر حجم عمليات غسيل الاموال حول العالم بنحو سبعمائه مليار دولار، وطالبوا بضروره اتخاذ خطوات ايجابيه ووضع سياسه للقضاء علي هذه العمليات غير المشروعه. وقد عرضوا تجربه البنك في مكافحه غسيل الاموال لتستفيد البنوك المصريه منها استعدادا لاستقبال اللجنه الدوليه لغسل الأموال FATF للتفتيش علي اداء البنوك المصريه. وقد جاء ذلك علي هامش الدوره التدريبيه التي نظمها المعهد المصرفي للعاملين بالبنوك المصريه والاجنبيه والمؤسسات الماليه المختلفه وشارك فيها اكثر من ١٤٠ متدربا وعدد من خبراء البنوك العالميه. ان تبادل الخبرات المصرفية يساعد على توفير الحذر المطلوب في التعامل من جانب البنوك وذلك بزيادة كفاءه ووعى العاملين فى البنوك وتبادل الخبرات والتجارب والمعلومات الكافية بين البنوك العالمية والدول. وهذا يتطلب المبادرات الاقليمية لتجريم عمليات غسيل الاموال خاصه في ظل التوترات الدوليه وتصاعد موجات الارهاب في العديد من مناطق العالم واستخدام المنظمات الارهابيه لعمليات غسيل الاموال للتغطيه علي انشطتها ومصادر تمويلها. وتقوم البنوك الامريكيه باعداد قوائم للدول الغير متعاونة فى مجال مكافحة غسيل الاموال. وتسعى الدول الى رفع

اسمها من هذه القوائم لما لها من تاثيرات سلبية على حجم ونوع المعاملات والتحويلات المالية العالمية التى تتم من خلال بنوكها.[٢٥]

٣- تبادل التدريب المشترك The Training Level

ان تبادل التدريب المشترك بين الدول العربية والولايات المتحدة الأمريكية لمكافحة ظاهرة الإرهاب يهدف الى رفع كفأة الاجهزة المسئولة فى الدول العربية لتحقيق النجاحات فى مكافحة ظاهرة الإرهاب سواء من خلال التدريب واعداد العنصر البشرى لاستخدام المعدات والاجهزة الحديثة وقواعد البيانات فى مجال الاتصالات والمعلومات للرصد والمقاومة والحماية فى مراحل التخطيط والتنفيذ والمتابعة وذلك بما تتميز به الولايات المتحدة الأمريكية من تكنولجيا متقدمة وعلاقات وخبرات واسعة فى مجال الحرب على الإرهاب والتنظيمات الارهابية. ومن جهة الولايات المتحدة فإنها تستفيد بالتدريب المشترك بالتعرف على ارض الواقع ومن مسرح العمليات الفعلى بما يعدل من الخطط وتكتيكات المواجهة لظاهرة الإرهاب فى منطقة الشرق الاوسط. ان الخبرات التى تكتسبها الولايات المتحدة من التدريب المشترك مع الدول العربية تفيدها فى سبيل تنفيذها لخططها العالمية وفى منطقة الشرق الاوسط. وقد يثير التدريب المشترك بين الدول العربية والولايات المتحدة الأمريكية قضية اختراق السيادة الوطنية للدول العربية خاصة اذا صاحبها خلق وجود مادى للولايات المتحدة الأمريكية على اراضى الدول العربية على المستوى الشعبى والسياسي مثل انشاء معسكرات تدريب او قواعد عسكرية او مكاتب تتبع وكالة التحقيق الفدرالية الأمريكية او وكالة المخابرات الأمريكية CIA. ولذلك تتشكل استراتيجية التدريبات المشتركة من التدريبات الثنائية الى التدريبات المتعددة الجنسية وقد تكون فى اطار التعاون مع حلف شمال الاطلنطى. وتجدر الاشارة فى هذا المجال انه عندما ازدادت الهجمات الارهابية فى المملكة العربية السعودية ضد الوجود الامريكى قامت

[25] مها حسن، في ندوه بالمعهد المصرفي، تفتيش علي البنوك المصريه من اللجنه الدوليه لغسيل الاموال في فبراير المقبل، الاهرام ٢٠٠٣/١٢/٥

الولايات المتحدة الأمريكية بنقل قاعدتها العسكرية الرئيسية فى منطقة الخليج من المملكة العربية السعودية الى قطر.

وتؤكد الولايات المتحده انها تعمل علي تعزيز وجودها العسكري في افريقيا (ومن ضمنها مصر وجيبوتى ودول المغرب العربى). وسط مخاوف من وقوع هجمات ارهابيه في الوقت الحالي او في المستقبل. وهى تهدف الي جعل وجودها محسوسا من خلال التدريبات المشتركه ومبادرات التدريب وغيرها من سبل التبادل العسكري. وهى تدخل فى مفاوضات مع الدول بشان الحصول علي تصريح باستخدام مهابط الطائرات بها حتى يمكنها التزود بالوقود او انزال القوات او المعدات. وبالتالى السماح للقوات الامريكيه بنشر عدد محدود من القوات سواء لاغراض حفظ السلام او للتصدي لتهديد ارهابي محتمل، وبالتالى الاتفاق بشان اجراء مناورات مشتركه مثل مصر والجزائر وتونس والمغرب. مما سيؤدى الي تحسين كفاءه قوات الشرطه والجيش في افريقيا واقامه علاقات صداقه مع حكومات دول القاره وجيوشها.[٢٦]

٤- تبادل ادراكى مشترك للاحتياجات الامنية

تعكس المؤتمرات الاقليمية والعالمية لمواجهة ظاهرة الإرهاب التى تعقدها الدول وتنادى بها رغبة فى خلق ادراك مشترك لخطر الإرهاب ووجود ادراك مشترك للحاجة الى تحديد آليات امنية واستراتيجية لمواجهة هذا الخطر. ان الاشتراك فى هذا الادراك هو مطلب حتمى للحصول على مواجهة فعالة لظاهرة الإرهاب العالمية. ان ادراك الولايات المتحدة الأمريكية لخطر الإرهاب تصاعد وتعاظم مع ١١ سبتمبر ٢٠٠١ واعتبرته خصما يجب حشد قدرات العالم الاستراتيجية والامنية للقضاء عليه فى صورة ضربات استباقية واجهاضية للتنظيمات والمخططات الارهابية

[26] جريدة الاهرام، حيث ورد فى تصريحات الجنرال "تشارلز والد" نائب قائد القوات الامريكيه في اوروبا عن التوجه الامريكى لتعزيز وجودها العسكري في افريقيا لمواجهه التهديدات الارهابيه، ٢٠٠٤/٢/٢٩

وتصفية الارهابين. ان عدم وجود ادراك سياسى وامنى مشترك للتهديدات التى تتعرض لها الدول يضعف القدرة على المواجهة الجماعية ويفشل جهود الدول الأخرى التى تبذلها لمواجهة الإرهاب. ومن ضمن ذلك قيام الدول الغربية بابقاء العناصر الارهابية الهاربة من دولها والسماح لها بالاقامة وممارسة نشاطها فيها بل واستخدامها فى بعض الاحيان ضد الدول التى ينتمون اليها كوسيلة ضغط سياسي. مما يؤدى الى فشل واختراق جهود هذه الدول فى قدرتها على المواجهة الامنية لهذه العناصر الارهابية. وقد شعرت الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية مثل بريطانيا واسبانيا وايطاليا وفرنسا بخطر الاحتفاظ بهذه العناصر الارهابية على اراضيها بعد ان اصابتها الضربات الارهابية بشدة بدءً من ١١ سبتمبر ٢٠٠١. ولذلك نشطت الدول الغربية وعلى راسها الولايات المتحدة الأمريكية على مستوى دول الشرق الاوسط وعلى مستوى التنظيم الدولي فى توحيد الجهود وخلق ادراك عالمى لمواجهة ظاهرة الإرهاب العالمية. وحتى تتمكن الولايات المتحدة الأمريكية من خلق الادراك المشترك ودفع الدول العربية والاسلامية فى الشرق الاوسط للتعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية لمواجهة ظاهرة الإرهاب فقدت طرحت مبادرات لاصلاح دول الشرق الاوسط ولو باستخدام القوة وقامت قبل ذلك بممارسة ذلك فعليا فى افغانستان والعراق بتغيير النظام السياسي والعمل على خلق وزرع نظام سياسي جديد يناسب تحقيق مصالحها بالقوة العسكرية المدمرة منفردة او بمساعدة حلفائها من الدول الغربية والصديقة. ثم قامت من خلال الدول الغربية بتخفيف حدة طلب التغيير والاصلاح بالقوة بعد ان قابلت مقاومة سياسية وشعبية مضادة فى الدول العربية والاسلامية. وهذا التغيير لاكساب مبادرة الاصلاح مرونة فى العرض والتنفيذ ليتغير تكتيك التغيير ليكون من الداخل بدلا من الخارج. كما استخدمت الولايات المتحدة الأمريكية اسلحتها الاقتصادية والدبلوماسية والتهديد باستخدام القوة العسكرية لضرب اهداف محددة لشن مجموعات مخططة من الضغوط الشديدة على النظام السورى المتهم بدعم الهجمات الارهابية فى العراق ضد القوات الأمريكية وضد المسئولين السياسين

المعارضين للوجود السورى فى لبنان، وقد ساعدت الدول العربية والغربية فى نجاح الضغوط الأمريكية على سوريا خاصة بعد ان اخذت الصفة الدولية بصدور القرارات المتتالية من مجلس الامن ضد سوريا سواء بالاقناع او تشجيع الضغوط ورفض الاصغاء الى المقاومة السورية لهذه الضغوط الأمريكية مما نتج عنه انسحاب عسكرى ومخابراتى سريع من لبنان والخضوع لطلبات لجنة التحقيق الدولية فى مقتل الحريرى بما تتميز به من انتهاكات للسيادة الوطنية السورية ومازالت الضغوط مستمرة لاسقاط النظام السورى واخضاعه تماما للولايات المتحدة الأمريكية.

ثانيا: العلاقات التنظيمية (Organizational relations)

ان شبكة العلاقات الرسمية بين الدول تنشأ وتنظم وتدار من قبل القيادات السياسية والمؤسسات التى تقوم على تخطيط وصنع وتنفيذ السياسة الخارجية للدول بما يحافظ على المصالح القومية ويحقق هدف توفير الامن للدول من الاخطار والتهديدات التى تواجهها. وهذه مهمة مؤسسات السياسية الخارجية بالتعاون مع مؤسسات السياسة الدفاعية والمؤسسات الامنية الوطنية لهذه الدول. وبالتالى هناك قواعد قانونية ومحددات سياسية دولية تحكم تداول وشكل العلاقات بين الدول فى المجالات المختلفة بصفة عامة والمجالات الدفاعية والامنية بصفة خاصة ومصدرها مؤسسات التنظيم الدولي والاقليمى مثل الامم المتحدة والجامعة العربية والاتحاد الافريقى وهناك قواعد قانونية ومحددات سياسية وطنية مصدرها المؤسسات السياسية الوطنية للدول مثل مؤسسات السلطة التنفيذية والتشريعية[٢٧] والتى تعكس التوجهات السياسية للدولة وطموحاتها ومستوى ادراكها للتهديدات فى مقابل تحقيق هدف الامن والمحافظة على المصالح القومية.

[27] جريدة الاهرام، ٢٠٠٥/١٢/١٢ مثل فى مصر حيث "واقرت لجنه الشئون العربيه والخارجيه والامن القومي والثقافه والاعلام بمجلس الشورى بتعديل الاتفاقيه العربيه لمكافحه الارهاب لاعاده تعريف الجريمه الارهابيه بوصفها اي جريمه او شروع فيها يستهدف تنفيذ غرض ارهابي وكذلك التحريض علي الجرائم الارهابيه او الترويج لها وتمويلها".

ان ظاهرة الإرهاب بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية اصبحت بعد احداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ قضية امن قومى نظرا لانها مثلت اعتداء على ارض الولايات المتحدة الأمريكية نفسها وليس على مصالحها العالمية. ونظرا لانها مثلت اختراقا للاجهزة الامنية والدفاعية ولكل الاجراءات الموضوعة لحماية الامن الداخلى بالاضافة انها مثلت اعتداء من الغير على الوطن فتطلب ذلك من الادارة الأمريكية اعادة نظر فى النظام الامنى والدفاعى للولايات المتحدة الأمريكية واعادة تعريف امنها الاستراتيجى مع تغير الاستراتيجيات التى تتبعها لدرء الاخطار والتهديدات التى تتعرض لها. ولقد كانت هذه الانتفاضة الاستراتيجية امنيا ودفاعيا تشكل مجموعة من التغيرات السياسية الداخلية والتى ترتبط بتنظيم العلاقات بين اجهزة الامن الداخلى واجهزة الاستخبارات الأمريكية وطريقة العمل وتداول المعلومات ومراجعة شاملة للاداء البيروقراطى لها مما اعتبره البعض له انعكاساته على الحرية الفردية والشخصية للمواطن الامريكى وضد اصول وقواعد الديمقراطية الأمريكية وان كان هذا جدلا داخليا له انعكاساته السلبية على المجتمع الامريكى ذى الاصول العربية والاسلامية بالذات. اما بالنسبة للتغيرات الخارجية فقد تعاملت الولايات المتحدة الأمريكية مع العالم الخارجى من واقع الحليف والضد ولا يوجد بينهما ثالث مع توسيع دائرة الاشتباه والاتهام لتتعدى المنظمات الارهابية الى الدول سواء كانت صديقة او على النقيض وهى اما تكون الدول ذات نظم سياسية داعمة للارهاب (مثل افغانستان والسودان لإيوائها لعناصر تنظيم القاعدة) او نظرا للظروف السياسية التى تمر بها نتيجة تطورات النظام الدولى (مثل الصومال والتى تمثل اماكن للاختباء والهرب كمرحلة انتقالية فى حركة العناصر الارهابية) او لانها تمثل جزء من المجتمع (مثل مصر والمملكة العربية السعودية واليمن والمغرب والجزائر وبالتالى تمثل خلايا نائمة جاهزة للتشغيل ضد الاهداف والمصالح الأمريكية والغربية) او لدول مشجعة للارهاب ضد المصالح الأمريكية والغربية بصفة عامة (مثل ليبيا وسوريا وايران والعراق) او لدول مولدة للعناصر الارهابية وهى كل النظم الاستبدادية والسلطاوية والتى لا تتميز

بالديمقراطية الحقيقية ومنخفضة فى مؤشرات تنميتها البشرية وهى من الدول العربية والاسلامية[٢٨] على الخصوص والتى تحتاج لعمليات اصلاح سياسي وثقافى واقتصادى ولو باستخدام القوة (مثل العراق وسوريا وايران). وهى فى ذلك قامت بنفسها ببدأ احداث التغيرات اما باستخدام القوة العسكرية لاسقاط النظم مثل العراق او استخدام العقوبات والتهديد باستخدام القوة العسكرية مثل سوريا وايران او استخدام التهديد باستخدام العقوبات والضغوط الاقتصادية والسياسية[٢٩] مثل التهديد بقطع المعونة مثل ما يحدث مع مصر او الاشارة الى التاثير السلبى للعلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية مثل ماصدر من تصريحات من المسئولين الامريكيين عن التاثير السلبى الذى ستصاب به العلاقات المصرية الأمريكية من جراء صدور الحكم القضائى بالسجن على الدكتور ايمن نور المرشح السابق لرئاسة الجمهورية والعضو السابق فى مجلس الشعب المصرى وعدم الافراج عنه. ان الإرهاب اصبح من وجهة نظر الولايات المتحدة الأمريكية ظاهرة عالمية

[28] وحيث ورد في التقرير الذى قدمه فريق العمل المكون والمكلف من قبل كوفى انان امين عام الامم المتحدة بخصوص التهديدات التى تواجه دول العالم فى القرن الواحد والعشرين "وتلحق الجماعات الإرهابية الدولية الضرر بالدول الضعيفة التماسا للملاذ الآمن. وتساعد على تجنيد الإرهابيين المظالم التي يغذيها الفقر والاحتلال الأجنبي وعدم إعمال حقوق الإنسان والديمقراطية؛ والتعصب الديني وغيره من أشكال التعصب؛ والعنف المدني، وهو خليط مفزع ينتشر في تلك المناطق التي ترتبط فيها الحروب الأهلية بالصراع الإقليمي. وفي السنوات الأخيرة، ساعد الحصول على سلع أساسية قيِّمة من قبيل المخدرات في البلدان التي تكتنفها الحروب الأهلية الإرهابيين في تمويل أنشطتهم ونقل مبالغ كبيرة من النقدية. ولنضرب مثلا واحدا، تهديد الإرهاب النووي. يقدر الخبراء أن الإرهابيين الذين لديهم ٥٠ كيلو غراما من اليورانيوم العالي التخصيب، وهي كمية يمكن أن توضع في ست علب من الورق المقوى للحليب من عبوة لتر واحد، ولا يحتاج الإرهابيون إلا إلى تهريب تلك الكمية عبر الحدود بغية التحايل على إعداد جهاز نووي يمكن أن يسوي مدينة متوسطة بالأرض. ولن توفر الرقابة على الحدود دفاعا كافيا ضد هذا التهديد. ويتطلب التغلب على تهديد الإرهاب النووي تعاون الدول القوية والضعيفة للتخلص من مخزونات اليورانيوم العالي التخصيب، وتحسين حماية حاويات الشحن في الموانئ والاتفاق على قواعد جديدة تنظم تخصيب اليورانيوم. كما أن التعاون في تقاسم الدول لمعلومات الاستخبارات أساسي في كبح الإرهاب." "الدورة التاسعة والخمسون البند ٥٥ من جدول أعمال متابعة نتائج مؤتمر قمة الألفية، ٢٠٠٤/١٢/٢، موقع الامم المتحدة على الانترنت

[29] جريدة الاهرام ٢٠٠٥/١٢/٧ حيث ورد "ويناقش مجلس النواب الامريكي خلال ايام مشروع قانون اقره مجلس الشيوخ لتشديد العقوبات ضد السودان بذريعه الاوضاع في دارفور، تحرك الكونجرس جاء عقب مبادره واشنطن في الامم المتحده الشهر الماضي لتمديد العقوبات الدوليه المفروضه علي الخرطوم قبل نحو ست سنوات بدعوي رعايه الارهاب والسودان ثالث بلد عربي بعد ليبيا وعراق صدام حسين تمكنت السياسه الامريكيه مع نهايه عقد التسعينيات من اخضاعه لعقوبات دوليه بقرار من مجلس الامن."

تهدد امن الدول فى النظام الدولي وتستدعى حشد الجهود الدولية واعلان الحرب العالمية عليه.[٣٠]

وفى المقابل نجد ان الواقع الامنى للدول العربية هو واقع الجزر المنفصلة، فكلا له نظامه السياسي الذى يتميز بتوجهات قيادية سياسية تهتم بدرجة اولى فيما يخص مقاومة الظاهرة الارهابية بالمحافظة على امن النظام على اعتبار ان العمليات الارهابية التى تتم بها تهدف الى الاطاحة فى النهاية بالنظام لاسباب تتعلق بالعلاقة بين النظام والعناصر والتنظيمات الارهابية واختلاف وجهات النظر بينهما. مع ملاحظة ان مصر كانت من اكثر الدول العربية ادراكا لتحول ظاهرة الارهاب للعالمية وكان الرئيس محمد حسنى مبارك اول من نادى الى عقد مؤتمر دولى للتعامل مع هذه الظاهرة من منطلق العولمة،[٣١] الا ان الولايات المتحدة الأمريكية لم ترغب فى التعامل معها من هذا المنطلق حتى احداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١. وبالتالى كان الادراك الجماعى للدول العربية لمدى تطور الظاهرة الارهابية وتحولها الى العولمة غير موجود كما ان الادراك الجماعى لخطر الظاهرة على الامة العربية ووجودها لم يولد الا بعد احداث ١١ سبتمبر وذلك بسبب ما تولد عنه من موجات هجومية غربية واختراقات فعلية للامن القومى العربى بغزو العراق واحتلاله من قبل الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية الحليفة وبالتالى التواجد العسكرى المكثف لهذه الدول فى المنطقة العربية واستخدامها لتهديد الدول

[30] جريدة الاهرام، ٢٠٠٥/٩/١٥، حيث ورد عن الرئيس الامريكى بوش فى الامم المتحدة "انه استعرض الاعمال الارهابيه التي ارتكبت في انحاء مختلفه من العالم وقال: ان الارهاب الذي يغذيه الغضب والياس ضرب تونس واندونيسيا وكينيا وتنزانيا والمغرب واسرائيل والسعوديه والولايات المتحده وتركيا واسبانيا وروسيا ومصر والعراق والمملكه المتحده واضاف بوش ان الدرس واضح وهو انه لا يمكن ان يتوفر الامان ولا يمكن الحصول علي حياه هادئه باهمال المعاناه والاضطهاد الذين يرزح تحتهما الاخرون واكد الرئيس الامريكي ان الارهابيين يجب ان يعلموا ان العالم متحد ضدهم.".

[31] جريدة الاهرام ٢٠٠٥/٩/٢٣ حيث ورد "ان توقيع مصر علي معاهده منع الارهاب النووي يعكس رؤيتها القائمه علي ضروره مواجهه خطر الارهاب ضمن استراتيجيه عالميه شامله باعتباره خطرا يواجه البشريه جمعاء ولا تستطيع دوله بمفردها القضاء عليه وكانت دعوه الرئيس مبارك مبكرا الي اخلاء منطقه الشرق الاوسط من اسلحه الدمار الشامل اضافه الي عقد موتمر دولي للارهاب يضع تعريفا محددا له ويحدد آليات مواجهته ترجمه لادارك مصر بان امتلاك او انتشار الاسلحه النوويه لم يحقق الامن والاستقرار العالمي بل زادت درجه السباق العالمي نحو امتلاك تلك الاسلحه وزادت معه حاله عدم الاستقرار متزامنا معها انتشار الفقر والجوع في العالم.".

باجراء الاصلاحات السياسية ولو بالقوة، كما ان هذا الغزو الامريكى للعراق احدث فوضى سياسية فى المنطقة العربية كان لها تاثيرها على تنامى قوى المعارضة المدنية للنظم الحاكمة والتى واكبت تراجع القبضة الحديدية الامنية للحكومات قصرا امام التظاهرة العسكرية الأمريكية، وواكب ذلك تحول العراق فى قلب الدول العربية الى مركز لتوليد وتصدير الارهابين والنشاط الارهابى.[٣٢] مما انعكس على استقرار الدول العربية المجاورة والبعيدة واستفز الخلايا النائمة سواء للعمل ضد الاهداف الغربية فى الدول العربية او ضد النظم الحاكمة مثل المملكة العربية السعودية واليمن ومصر والمغرب والاردن.

ان هذا الادراك السياسي والامنى المتصاعد لدى الدول العربية والذى اصبح على نفس المستوى من التوتر ادى الى تحركات سياسية ودفاعية وامنية متشابهة فى الدول العربية لمواجهة الارهابيين واماكن تجمعاتهم[٣٣] والحد من حركاتهم وتسليمهم الى الولايات المتحدة الأمريكية وعقد الصفقات والاتفاقات الامنية مع الولايات المتحدة الأمريكية وتطورت الجهود العربية الى أعلى المستوى الثنائى[٣٤] وعقد والاشتراك فى المؤتمرات الجماعية المتتابعة

---

[32] جريدة الاهرام، ٢٠٠٥/٩/٢٧ ورد فى لقاء اجراه خالد داود مع مدير مركز الامن الدولي والسياسه الدفاعيه بمؤسسه راند الامريكيه والذى شغل عده وظائف مهمه وحساسه في البيت الابيض ووزاره الخارجيه كما تعامل مع ازمات دوليه دقيقه أثناء عمله كمبعوث خاص للرئيس السابق بيل كلينتون للصومال وهايتي والبوسنه وكوسوفو وكان اخر مناصبه الرسميه هو مبعوث الرئيس الحالي جورج بوش لدي افغانستان بعد هجمات الحادي عشر من سبتمبر وشارك في جهود تشكيل الحكومه الافغانيه الحاليه وهو يرأس احد اكبر مراكز الابحاث في الولايات المتحده التى تقدم استشاراتها وخدماتها المتعدده في مجالات السياسه والدفاع وكذلك التعليم لوزاره الدفاع الامريكيه والعديد من دول العالم بما في ذلك دول عربيه، ردا على السؤال هل العالم اكثر امنا الان بعد ان قام الرئيس بوش بشن حرب العراق وفي ظل حربه المتواصله ضد الارهاب؟ "لا اعتقد ذلك، اعتقد ان القاعده قد تضخمت من تنظيم قوي ولكنه محدود جغرافيا وتنظيميا الي حركه لوسع واقل وضوحا ولكنها في نفس الوقت اكثر تهديدا بعد ان اصبحت تضم متطرفين ينتشرون في عده مجتمعات، كما اعتقد ان العراق قد تحولت الي ميدان لتدريب وتفريخ الارهابيين واصبحت الولايات المتحده مكشوفه هناك ولذلك فانها تحولت الي هدف اكثر اغراء للارهابيين.".

[33] جريدة الاهرام، ٢٠٠٥/١٢/١ حيث ورد "لقي ١٦ متمردا علي الاقل من اتباع الداعيه الشيعي بدرالدين الحوثي اعضاء خليه صنعاء الارهابيه مصرعهم في اشتباكات جديده مع قوات الامن اليمنية في منطقه صعده شمال غرب اليمن".

[34] جريدة الاهرام، ٢٠٠٥/١١/٢٨ حيث ورد فى تصريحات لسفير اليمن الجديد فى القاهرة "وقال السفير اليمني ان المعركه مع الارهاب هي الهم المشترك لدي مصر واليمن والتنسيق والتعاون بين الاجهزه الامنيه والمعنيه ضروره حتميه وبدونها فالانعكاسات السلبيه خطيره

لمكافحة الإرهاب على مستوى الدوائر الاقليمية وتحت المسميات المختلفة[٣٥] وتنسيق الجهود والمواقف العربية[٣٦]. وهذا يتطلب ان يكون هناك تفاعلا

ومريره علي الطرفين فلا بناء ولا تقدم ولا استقرار لاي قطر مع وجود التهديد الارهابي في اي من البلدين والمعركه مع الارهاب بحاجه الي انتصار جماعي وليس انتصارا فرديا لقطر دون اخر.".

[35] جريدة الاهرام، ٢٠٠٥/١٢/٧ حيث ورد "يفتتح خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبدالعزيز عاهل السعوديه بمكه المكرمه اعمال الدوره الثالثه لمؤتمر القمه الاسلاميه الاستثنائيه لبحث التحديات التي تواجه الامه الاسلاميه وطرح رؤيه جديده لتعزيز العمل الاسلامي المشترك في جميع المجالات ..... وتتضمن الوثيقه الثالثه برنامج عمل للسنوات العشر المقبله .. ومن ضمن موضوعاتها مكافحه الارهاب ومواجهه العداء للاسلام وفض المنازعات وبناء السلم وتعزيز التعاون في مجالات الاقتصاد والتكنولوجيا ودعم التنميه". كما ورد فى الاهرام فى ٢٠٠٥/١٢/١ عن موافقة وزراء العدل العرب علي اتفاقيه عربيه لمكافحه الارهاب والفساد" ودعا الدول الي التوقيع والتصديق عليها واكد على اتفاقيه الامم المتحده لمكافحه الفساد ودعا الوزراء الدول العربيه التي لم تصادق بعد علي الاتفاقيه العربيه لمكافحه الارهاب الي التصديق عليها مع تاكيد اهميه التعاون العربي الثنائي والجماعي لتفعيل احكام الاتفاقيه وجدد مجلس وزراء العدل العرب ادانته للارهاب بجميع اشكاله وصوره ومهما كانت مبرراته ورفض الربط بين الارهاب والدين الاسلامي الحنيف الذي يدعو الي التسامح ونبذ الارهاب والتطرف". كما ورد فى الاهرام ٢٠٠٥/١١/١٦ فى مؤتمر قاده الشرطه والامن العرب فى الاردن " تم ادانة العمليات الارهابيه التي وقعت في الاردن واستهدفت المدنيين وشجب الارهاب بجميع اشكاله وصوره مهما كانت دوافعه ومبرراته ودعا الي ضروره معالجه جذوره ودعا الموتمر الي تشكيل لجان وطنيه لمكافحه الإرهاب". كما ورد فى الاهرام ٢٠٠٥/١١/١٢ عن عقد منتدي المستقبل الذي يبحث الاصلاحات الديمقراطيه والحريات وتعزيز الشفافيه وذلك بحضور وزيره الخارجيه الامريكيه كوندوليزا رايس ونظيرها البريطاني جاك سترو وعدد من وزراء الخارجيه والاقتصاد والاستثمار بدول مجموعه الثمانيه والشرق الاوسط وشمال افريقيا ووزير الخارجيه المصرى احمد ابو الغيط ووزير الاستثمار المصرى د.محمود محيي الدين والامين العام للجامعه العربيه عمرو موسي حيث يتناول القضايا السياسيه والاوضاع في المنطقه والعديد من القضايا المرتبطة بمواجهه الارهاب". كما ورد فى الاهرام ٢٠٠٥/٩/٢٢ ان الرئيس السوداني عمر البشير قد افتتح المؤتمر الثاني لمكافحه الارهاب لمنطقه دول شرق افريقيا" حيث اكد المؤتمر على ان الحوار الحر المباشر هو العماد الرئيسي لمكافحه الارهاب وضرورة وضع تعريف محدد للارهاب دون ازدواج في المعايير لمكافحته وتضافر الجهود المشتركه وتوظيف الموارد البشريه والتنسيق وتبادل المعلومات وتطوير وسائل مكافحه الارهاب للحفاظ علي استقرار المنطقه وقد شارك في المؤتمر رؤساء وقاده الاجهزه الامنيه في ١٦ دولة افريقيه لمناقشه موضوع الإرهاب وبمشاركه وفود من الامم المتحده والولايات المتحده وبريطانيا والسعوديه واليمن بصفه مراقبين". وورد فى الاهرام ٢٠٠٥/٦/١٩ عند عقد الموتمر العربي الثامن للمسئولين عن مكافحه الارهاب بالدول العربيه للتصدي للاعمال الارهابيه والعمل لدي مجلس الامن الدولي وهيئات الامم المتحده لمعالجه اسباب هذه الظاهره، ونادى المؤتمر باجراء التدريبات الميدانية المشتركة بين هذه الدول لمكافحة ظاهرة الإرهاب". كما ورد فى الاهرام فى ٢٠٠٥/٤/٤ عن عقد موتمر ومعرض الدفاع الدولي في ابوظبي والذى اكد على ان منطقه الخليج قد اصبحت من ضمن المناطق المستهدفه للاعمال الارهابيه وعن ضروره التعاون بين دول المنطقه لتقليل المخاطر الناجمه عن الاعمال الارهابيه وتثبيت الاستقرار والامن في منطقه الخليج لتقليل دور التدخلات الاجنبيه في المنطقه العربية"، كما ذكر فى الاهرام ٢٠٠٥/١/٢٠ انه تم عقد مؤتمر الامن في الخليج الذي نظمه المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجيه في لندن واستضافته مملكه البحرين.

[36] جريدة الاهرام، ٢٠٠٥/٩/١٢ حيث ورد انه "يعقد وزراء الخارجيه العرب اجتماعا يوم ٢٠ سبتمبر ٢٠٠٥ بنيويورك برئاسه الاردن علي هامش اجتماعات الجمعيه العامه للامم المتحده لتنسيق المواقف العربيه بالنسبه لكل القضايا المطروحه علي الجمعيه العامه خاصه القضيه الفلسطينيه والاوضاع العراقيه ومكافحه الارهاب واصلاح الامم المتحده وحقوق الانسان.". كما ورد فى جريدة الاهرام،

مؤسسيا بين الدول العربية وبعضها وبين الدول العربية والولايات المتحدة الأمريكية على المستوى الثنائى والمركب. وتتصاعد الجهود الدبلوماسية والدفاعية لتصل الى لقاءات على مستوى الرؤساء والوزراء والقيادات التنفيذية والتشريعية. وتحاول الدول العربية المحافظة على امنها الاستراتيجى وذلك بالمناداه ان تكون الانشطة الجماعية والاجراءات والتشريعات التى يتم الاتفاق عليها وتنفيذها فى اطار الشرعية الدولية[٣٧] وقواعد القانون الدولي[٣٨] وما تم الاتفاق عليه بين الدول فى الامم المتحدة[٣٩] وذلك حتى تتجنب

٢٠٠٥/٩/١٠ ان مجلس الجامعه العربيه علي المستوي الوزاري قام لاول مره باعتماد بند جديد بعنوان الارهاب الدولي وسبل مكافحته الذي مكن الوزراء العرب سعيا لبلوره موقف عربي واضح من مساله تعريف الارهاب خلال الدوره القادمه للجمعيه العامه للامم المتحده في نيويورك".

[37] جريدة الاهرام، ٢٠٠٥/٩/٢٢ حيث ورد عن ملك البحرين فى مناسبة اليوم العالمى للسلام "اكد عاهل البحرين الملك حمد بن عيسي آل خليفه ان ظاهره الارهاب تفرض علي المجتمع الدولي والامم المتحده صياغه خطه عمل مشترك واستراتيجيه دوليه للتصدي لهذه الظاهره واثارها ومرتكبيها موضحا ان دول مجلس التعاون الخليجي قد خطت في محيطها خطوات متقدمه في هذا المجال".

[38] ويعزز ذلك ما ورد في كتاب منظمة العفو الدولية التابعة للامم المتحدة حيث ورد فى حماية حقوق الإنسان أثناء مكافحة الإرهاب "ينبغي على الأمم المتحدة أن تواصل الإصرار على أنه، في الحرب على الإرهاب، لا يمكننا أن نعرض القيم الأساسية التي ذكرتها للخطر. وبوجه خاص، يجب دائماً احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون. والإرهاب كما أراه، يشكل بحد ذاته هجوماً مباشراً على حقوق الإنسان وسيادة القانون. فإذا ضحينا بهما في ردنا عليه، نقدم نصراً (مجانياً) للإرهابيين". مكتبة الامم المتحدة، رقم الوثيقة IOR 41/050/2005 ؛ بتاريخ ٢٠٠٥/٨/١١.

[39] وحيث ورد فى التقرير الذى قدمته اللجنة المقترحة والمكلفة من كوفى انان امين عام الامم المتحدة فيما يخص التهديدات التى تواجهها دول العالم فى القرن الواحد والعشرين فى التوصيات " – في كل المشاورات الإقليمية التي أجراها الفريق، أبدت له الحكومات ومنظمات المجتمع المدني قلقها من كون "الحرب على الإرهاب" الجارية حاليا قد أدت في بعض الحالات إلى تآكل ذات القيمتين اللتين يستهدف الإرهابيون النيل منهما، وهما: حقوق الإنسان وسيادة القانون. ولم يشكك معظم الذين أبدوا هذا القلق في خطورة التهديد الإرهابي وأقروا بأن الحق في الحياة هو الحق الأساسي الأول من حقوق الإنسان. إلا أنهم أبدوا مخاوف من كون النُهُج المتبعة في التعامل مع الإرهاب والتي تركز كليةً على التدابير العسكرية والمتعلقة بالشرطة والاستخبارات تهدد بتقويض الجهود الرامية إلى تعزيز الحكم الرشيد وحقوق الإنسان، وبإقصاء قطاعات كبيرة من سكان العالم، وبالتالي إضعاف إمكانية القيام بإجراءات جماعية لمكافحة الإرهاب. وهناك حاجة ماسة، فيما يتعلق بالدول الموجودة في المناطق التي ينطلق منها الإرهابيون، إلى ألا تقتصر المعالجة على قدرة هذه الدول على محاربة الإرهاب، بل يجب أن تشمل أيضا مدى توافر الإرادة لديها لمحاربته. وتتطلب تنمية هذه الإرادة، بحيث تتلقى الدول التأييد من شعوبها لا المعارضة، اتباع نهج يقوم على قاعدة أوسع. -- وقد أجمع كل الذين أبدوا هذا القلق على ضرورة وضع استراتيجية عالمية لمحاربة الإرهاب تعالج الأسباب الجذرية وتعزز الدول التي تتصرف بشعور بالمسؤولية، وتدعم سيادة القانون وحقوق الإنسان الأساسية. والمطلوب هو استراتيجية شاملة تتضمن تدابير قسرية ولكن لا تقتصر عليها. "الدورة التاسعة والخمسون البند ٥٥ من جدول الأعمال، متابعة نتائج مؤتمر قمة الألفية ٢٠٠٤/١٢/٢، موقع الامم المتحدة على الانترنت

الاختراقات الأمريكية والغربية لامنها وسيادتها. خاصة وان تحرك الولايات المتحدة الأمريكية ضد العناصر والتنظيمات والمخططات الارهابية اصبح يخضع لاستراتيجية الضربات الوقائية المسبقة المنفردة من ناحية او ان التحرك ضد الدول هو المدخل الملائم لتوفير الشرعية فى اطار التنظيم الدولي فى حالة النجاح فى توفير الاجماع الدولي على هذا التحرك.

ان المؤسسات الضالعة فى المواجهة مع الإرهاب والمشتركة فى مسئولية هذه المواجهة بين الدول العربية والولايات المتحدة من جهة وعناصر الظاهرة الارهابية من جهة اخرى هى المؤسسات الدبلوماسية والاستخبارتية. "فكل منهما يشترك فى مهمة جمع المعلومات وتحليلها ويختلفان فى الوسائل والادوات والمناهج المستخدمة"[٤٠] كما يتم ذلك فى اطار التنظيمات الدولية والاقليمية والاتفاقات القانونية الدولية متعددة الاطراف والخاصة بمكافحة الارهاب. ويتضح ذلك من واقع اللقاء الذى يعقده السفراء والقناصل العامين والمعينين للعمل بالخارج مع وزير الداخليه المصرى قبل توليهم مهام عملهم بالخارج والذى اشار خلاله السيد حبيب العادلي الي اهتمام وزاره الداخليه المصرية بتوسيع قاعده التعاون الثنائي والدولي مع اجهزه الامن بالدول الصديقه لتبادل المعلومات والخبرات وتتبع العناصر الارهابيه الفاره وقطع خطوط اتصالاتها ومصادر تمويلها.[٤١]

وفى هذا الاطار المؤسسي للعلاقة بين الامن الاستراتيجى العربى والولايات المتحدة الأمريكية من المهم التأكيد على عدة ممارسات تعكس شكل العلاقة ومحدداتها من خلال استعراض لواقع الاحداث والتفاعلات خلال عام ٢٠٠٥ على اساس انه عام يتميز بكثرة الاعمال والتهديدات الارهابية فى الدول العربية والغربية والولايات المتحدة الأمريكية، كما تتصاعد فيه توترات العنف فى العراق وانتقال تاثيرها الى الدول المجاورة

[٤٠] محمد نعمان جلال، تاملات دبلوماسي، رجل المخابرات والعمل الدبلوماسي، القاهرة، الجمهورية فبراير ٢٠٠٤

[٤١] جريدة الاهرام، ٢٠٠٥/٧/٨

فى شكل تهديدات ارهابية او ضغوط سياسية خارجية وداخلية على النظم السياسية.

فعلى **مستوى الامم المتحدة** ورد فى مذكرة كوفى انان امين عام الامم المتحدة انه:

"٢- طلبت إلى أناند بنيارانشون، رئيس الوزراء السابق لتايلند، أن يترأس الفريق الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير، الذي ضم الشخصيات البارزة التالية من جميع أنحاء العالم الذين يمثلون نطاقا عريضا من الخبرة والخبرة الفنية وهم: روبير بادنتير (فرنسا)، **خوانيو كليمنته باينيا سواريس** (البرازيل)، **غرو هارليم برونتلند** (النرويج)، **ماري تشينيري - هيس** (غانا)، **غاريث إيفنز** (أستراليا)، **ديفيد هاناي** (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية)، **إنريكه إيغليسياس** (أوروغواي)، **عمرو موسى** (مصر)، **ساتيش نامبيار** (الهند)، **ساداكو أوغاتا** (اليابان)، **إيفجيني بريماكوف** (الاتحاد الروسي)، **تشيان تشيتشن** (الصين)، **سالم أحمد سالم** (جمهورية تنزانيا المتحدة)، **نفيس صادق** (باكستان)، **برينت سكوكروفت** (الولايات المتحدة الأمريكية). وطلبت إلى الفريق الرفيع المستوى أن يقيم التهديدات التي يتعرض لها السلام والأمن الدوليان في الوقت الحالي وما أنجزته سياساتنا ومؤسساتنا القائمة في التصدي لتلك التهديدات، وأن يتقدم بتوصيات لتعزيز الأمم المتحدة كي يمكنها أن توفر الأمن الجماعي للجميع في القرن الحادي والعشرين. ويسرني كثيرا أن أتمكن الآن من أن أحيل إلى الدول الأعضاء تقرير الفريق الذي يقدم إطارا عريضا للأمن الجماعي في القرن الجديد. وهذا تقرير ذو نطاق واسع وعمق كبير، كما أنه ينظر بمنظور عريض إزاء الأمن. ولا يسعى التقرير إلى التصدي لتهديدات محددة فحسب بل يحدد سبلا جديدة لتفهم أوجه الارتباط بينها والآثار المترتبة عليها بالنسبة

للسياسات والمؤسسات التي يجب أن تتوافر لدينا."[42] ويتضح التواجد العربى الاسلامى والولايات المتحدة الأمريكية كنخب لاعداد التقرير الخاص بتحديد التهديدات التى تواجهها دول العالم ومن ضمنها الإرهاب وذلك فى اطار تحديد ما ستتخذه الامم المتحدة من اجراءات وخطوات ضد هذه الاخطار فى المستقبل.

ويطالب تقرير الامين العام[43] "الدول الأعضاء التي لم توقع وتصدق بعد على جميع الاتفاقيات الدولية الإثنتي عشرة لمكافحة الإرهاب[44] ولم تعتمد بعد

---

[42] من مذكرة كوفى انان الامين العام للامم المتحدة المقدمة بخصوص التقرير الذى تقدمت به اللجنة المشكلة بخصوص التهديدات التى تواجهها دول العالم فى القرن الحادى والعشرين، الدورة التاسعة والخمسون البند ٥٥ من جدول الأعمال متابعة نتائج مؤتمر قمة الألفية، ٢٠٠٤/١٢/٢، موقع الامم المتحدة الانترنت

[43] المرجع السابق

[44] وفيما يلى حصرا ندرج ١٩ معاهدة عالمية أو إقليمية تتعلق مباشرة بموضوع الإرهاب الدولي http://www.un.org/arabic/terrorism/A_57_273.doc من موقع الامم المتحدة على الانترنت

١ – اتفاقية منظمة الطيران المدني الدولي الخاصة بالجرائم وبعض الأفعال الأخرى المرتكبة على متن الطائرات، الموقَّعة في طوكيو في ١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٦٣. دخلت حيز النفاذ في ٤ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٩.

٢ – منظمة الطيران المدني الدولي، اتفاقية لمكافحة الاستيلاء غير المشروع على الطائرات، الموقَّعة في لاهاي في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٠. دخلت حيز النفاذ في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧١.

٣ – منظمة الطيران المدني الدولي، اتفاقية لقمع الأعمال غير المشروعة الموجهة ضد سلامة الطيران المدني، الموقَّعة في مونتريال، كندا في ٢٣ أيلول/سبتمبر ١٩٧١. دخلت حيز النفاذ في ٢٦ كانون الثاني/ يناير ١٩٧٣.

٤ – اتفاقية الأمم المتحدة لمنع الجرائم المرتكبة ضد الأشخاص المتمتعين بحماية دولية بمن فيهم الموظفون الدبلوماسيون والمعاقبة عليها، التي أقرتها الجمعية العامة في القرار ٣١٦٦ (د – ٢٨) المؤرخ ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٣. دخلت حيز النفاذ في ٢٠ شباط/فبراير ١٩٧٧. سلسلة معاهدات الأمم المتحدة، المجلد ١٠٣٥، الصفحة ١٦٧.

٥ – الاتفاقية الدولية لمناهضة أخذ الرهائن، التي أقرتها الجمعية العامة في القرار ١٤٦/٣٤ المؤرخ ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٩. دخلت حيز النفاذ في ٣ حزيران/ يونيه ١٩٨٣. سلسلة معاهدات الأمم المتحدة، المجلد ١٣١٦، الصفحة ٢٠٥.

٦ – اتفاقية الوكالة الدولية للطاقة الذرية للحماية المادية للمواد النووية، الموقَّعة في فيينا وفي نيويورك في ٣ آذار/مارس ١٩٨٠، والمعتمدة في فيينا في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٩. دخلت حيز النفاذ في ٨ شباط/فبراير ١٩٨٧.

٧ – بروتوكول منظمة الطيران المدني الدولي لقمع أعمال العنف غير المشروعة في المطارات التي تخدم الطيران المدني الدولي، الملحق باتفاقية قمع الأعمال غير المشروعة الموجهة ضد سلامة الطيران المدني، المبرمة في مونتريال في ٢٣ أيلول/سبتمبر ١٩٧١، والموقَّعة في مونتريال، كندا في ٢٤ شباط/ فبراير ١٩٨٨. دخلت حيز النفاذ في ٦ آب/أغسطس ١٩٨٩.

٨ – اتفاقية المنظمة البحرية الدولية لقمع الأعمال غير المشروعة الموجهة ضد سلامة الملاحة البحرية، المعتمدة في روما في ١٠ آذار/مارس ١٩٨٨. دخلت حيز النفاذ في ١ آذار/مارس ١٩٩٢.

التوصيات الخاصة الثماني المتعلقة بتمويل الإرهاب التي أصدرتها فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية المتعلقة بغسل الأموال التي تدعمها منظمة التعاون والتنمية والتى تساعد على تجفيف منابع تمويل الإرهاب. كما يقوم مجلس الأمن بدور مهم في سد الفجوات في استراتيجية مكافحة الإرهاب. فقد حاول مجلس الأمن منذ تسعينات القرن الماضي إضعاف دعم الدول للإرهاب وتعزيز مقاومتها له. وفرض مجلس الأمن منذ عام ١٩٩٢ فصاعدا جزاءات ضد الأفراد والدول التي كانت تدعم الإرهاب، ومنها أسامة بن لادن والقاعدة والطالبان في عامي ١٩٩٩ و٢٠٠٠. وكان الرد المبدئي لمجلس الأمن على

---

٩ - بروتوكول المنظمة البحرية الدولية لقمع الأعمال غير المشروعة الموجهة ضد سلامة المنشآت الثابتة الموجودة على الجرف القاري، المعتمد في روما في ١٠ آذار/مارس ١٩٨٨. دخل حيز النفاذ في ١ آذار/مارس ١٩٩٢.

١٠ - اتفاقية منظمة الطيران المدني الدولي لتمييز المتفجرات البلاستيكية بغرض كشفها، الموقّعة في مونتريال، كندا في ١ آذار/ مارس ١٩٩١. دخلت حيز النفاذ في ٢١ حزيران/يونيه ١٩٩٨.

١١ - اتفاقية الأمم المتحدة الدولية لقمع الهجمات الإرهابية بالقنابل، التي أقرتها الجمعية العامة في القرار ١٤٦/٥٢ المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧. دخلت حيز النفاذ في ٢٣ أيار/مايو ٢٠٠١.

١٢ - اتفاقية الأمم المتحدة الدولية لقمع تمويل الإرهاب، التي أقرتها الجمعية العامة في القرار ١٠٩/٥٤ المؤرخ ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩. دخلت حيز النفاذ في ١٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٢.

١٣ - اتفاقية جامعة الدول العربية لقمع الإرهاب، الموقّعة في القاهرة في ٢٢ نيسان/أبريل ١٩٩٨. دخلت حيز النفاذ في ٧ أيار/مايو ١٩٩٩.

١٤ - اتفاقية منظمة المؤتمر الإسلامي لمحاربة الإرهاب الدولي، التي أُقرت في أواغادوغو في ١ تموز/يوليه ١٩٩٩. لم تدخل حيز النفاذ حتى الآن.

١٥ - اتفاقية مجلس أوروبا لقمع الإرهاب. فتح باب التوقيع عليها في ستراسبورغ، فرنسا في ٢٧ كانون الثاني/يناير ١٩٧٧. دخلت حيز النفاذ في ٤ آب/أغسطس ١٩٧٨.

١٦ - اتفاقية منظمة الدول الأمريكية لمنع الأعمال الإرهابية التي تأخذ شكل جرائم ضد الأشخاص والابتزاز المتصل بها، التي لها أهمية دولية والمعاقبة عليها. الموقعة في واشنطن العاصمة في ٢ شباط/فبراير ١٩٧١. دخلت حيز النفاذ في ١٦ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٣.

١٧ - اتفاقية الاتحاد الأفريقي، منظمة الوحدة الأفريقية سابقا لمنع الإرهاب ومحاربته، التي أُقرت في الجزائر العاصمة في ١٤ تموز/يوليه ١٩٩٩. اتفاقية الاتحاد الأفريقي (منظمة الوحدة الأفريقية سابقا) لم تدخل حيز النفاذ حتى الآن.

١٨ -الاتفاقية الإقليمية لرابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي لقمع الإرهاب، الموقّعة في كتماندو في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧. دخلت حيز النفاذ في ٢٢ آب/أغسطس ١٩٨٨.

١٩ - معاهدة التعاون بين الدول الأعضاء في رابطة الدول المستقلة لمكافحة الإرهاب، المبرمة في منسك في ٤ حزيران/يونيه ١٩٩٩. دخلت حيز النفاذ بموجب ما تنص عليه المادة ٢٢ من نفس المعاهدة.

الهجمات الإرهابية التي وقعت في ١١ سبتمبر ٢٠٠١ سريعا ومؤثرا. فقد فرض المجلس في قراره ١٣٧٣ (٢٠٠١) واجبات موحدة وإلزامية في مجال مكافحة الإرهاب على جميع الدول وأنشأ لجنة لمكافحة الإرهاب لرصد الامتثال ولتيسير توفير المساعدة التقنية للدول. كما توجد قائمة للارهابين فى مجلس الامن تضاف اليها الكيانات أو الأفراد التى تتخذ ضدها الاجراءات والعقوبات المقررة. ولكن يجب تحديثها كل فترة حتى لا يؤدى اهمال ذلك إلى التعارض مع احتمال انتهاك القواعد والاتفاقيات الأساسية المتعلقة بحقوق الإنسان. وقد افلحت جهود مجلس الامن فى إنهاء دعم بعض الدول للإرهاب وفي حشد دول أخرى لمكافحته. مساعدة الدول في مكافحة الإرهاب: وتقدم الأمم المتحدة الدعم التقني للدول فى مجال مكافحة الإرهاب، لكن على الدول الطالبة للدعم التنفيذي في أنشطة مكافحة الإرهاب ان تطلب المساعدة الثنائية. ومن شأن قدرة الأمم المتحدة على تيسير هذه المساعدة أن تؤدي في بعض الحالات إلى تخفيف القيود السياسية الداخلية، ومن الممكن تحقيق ذلك عن طريق تمكين الإدارة التنفيذية لمكافحة الإرهاب من العمل كمركز لتبادل المساعدة فيما بين الدول في المجال العسكري ومجالي الشرطة ومراقبة الحدود من أجل تنمية القدرات المحلية على مكافحة الإرهاب. وينبغي لمجلس الأمن أن يوسِّع، بعد التشاور مع الدول المتأثرة، سلطة الإدارة التنفيذية لمكافحة الإرهاب لكي تؤدي هذه المهمة. وقد يحتاج مجلس الأمن، إذا واجهته دول لديها القدرة على النهوض بالتزاماتها ولكنها تنكص عن ذلك مرارا، إلى اتخاذ تدابير إضافية لضمان الامتثال، وينبغي له أن يضع قائمة بجزاءات محددة سلفا لعدم امتثال الدول. "واخيرا اعتمد رؤساء الدول الخمس عشره الاعضاء بمجلس الامن القرارين ١٦٢٤و ١٦٢٥ الدعوة لجميع الدول الاعضاء بالامم المتحده للانضمام وتاييد المعركه الدائره ضد الارهاب. [٤٥]

وعلى **مستوى الدول العربية** فهى تؤكد من خلال ممثلى مؤسساتها الرئاسية والخارجية ان الإرهاب هو غير المقاومة الشرعية للاحتلال الاجنبى

[٤٥] جريدة الاهرام، ٢٠٠٥/٩/١٦، تحت عنوان "قرار دولي يدعو العالم للانضمام الي الحرب ضد الارهاب"

للاراضى العربية وهى قضية هامة استغلتها اسرائيل بمساندة الولايات المتحدة الأمريكية للقضاء على المقاومة الفلسطينية وهى احدى تداعيات اعلان الحرب العالمية على الإرهاب وقد حاولت العديد من الدول الاستفادة من هذه الحالة بسبب عدم وجود تعريف دولى للارهاب ومتفق عليه مثل الهند فى كشمير وضد باكستان. ومن امثلة هذه الجهود العربية ما ورد عن سفير مصر فى المانيا "ورد السفير المصري علي اتهامات السفير الاسرائيلي للرئيس الفلسطيني محمود عباس ابومازن بانه لا يحارب الارهاب ولا يواجهه بشكل كاف وأن الارهاب ظاهره دوليه وان العالم ادرك الان متاخرا اهميه دعوه الرئيس المصري حسني مبارك في عام ١٩٩٦ لعقد مؤتمر دولي لمناقشه ظاهره الارهاب مشيرا الي ان دولا كثيره اعتبرت هذه المشكله انذاك مشكله مصريه داخليه ولم تهتم وقال العرابي ان مصر تصر علي التفرقه بين مفهوم المقاومه المشروعه للمحتل والارهاب....."[٤٦] كما ورد فى كلمة مصر فى اجتماع الدورة ال٦٠ بالامم المتحدة التى القاها وزير خارجية مصر احمد ابو الغيط "ان الارهاب خطر لا يميز بين الشعوب او الثقافات او الاديان وانما هو تهديد للحضاره الانسانيه يتطلب القضاء عليه ليس فقط من خلال اجراءات مكافحته وانما من خلال التعامل بقدر اكبر من الفاعليه مع الاسباب الكامنه وراء الارهاب. ومن هذا المنطلق فان مصر تتقدم بمبادره لعقد اجتماع رفيع المستوي للجمعيه العامه لاعتماد خطه عمل للتعامل مع الارهاب بهدف القضاء عليه دون ان يؤثر ذلك علي قدره الشعوب الواقعه تحت الاحتلال علي نيل استقلالها. وفقا لقواعد القانون الدولي المستقره."[٤٧] كما صرح ايضا" بان الربط بين الارهاب وحركات التحرر الوطنيه او محاوله التفرقه بينهما هو بمثابه اهانه كبري للحق المشروع لجميع الشعوب لنيل استقلالها فلا توجد علاقه البته بين الاثنين فالارهاب آفه تجرمها جميع الشرائع بينما حق مقاومه الاحتلال كما قلت حق مشروع ينص عليه وينظم اسسه القانون الدولي والقانون الدولي الانساني

[46] جريدة الاهرام، ٢٠٠٥/١٢/١٣

[47] جريدة الاهرام، ٢٠٠٥/٩/٢٢

ويجب الكف عن الربط بين المسألتين او محاوله التفرقه بينهما فلا يوجد تشابه يوجب التفرقه".[٤٨]

وجدير بالذكر ان الجهود الفردية والثنائية لمكافحة الظاهرة الارهابية على مستوى المؤسسات الرئاسية والخارجية والامنية والدفاعية بين الدول العربية والغربية والولايات المتحدة الأمريكية ازدادت كثافة وتواكبت مع الاحداث الفعلية للارهاب فى الدول العربية فنجد المباحثات المشتركه بين الاردن والعراق برئاسه وزير الداخليه الاردنيه عوني يرفاس ونظيره العراقي بيان جبر على اثر احدى العمليات الارهابية فى الاردن لبحث قضايا التنسيق الامني بين الدولتين خصوصا فيما يتعلق بتوثيق التعاون في ملف مكافحه الارهاب.[٤٩] وفى لقاء وزير الخارجيه الفرنسيه فيليب دوست بلازي مع الرئيس مبارك فى مصر اعرب عن رغبه بلاده في تطوير العلاقات بين مصر ... وعن دعم فرنسا لجهود مصر في مكافحه الارهاب خاصه بعد تفجيرات شرم الشيخ المروعه.[٥٠] حيث تعرضت منطقة شرم الشيخ لمجموعة من التفجيرات الارهابية التى ادت الى خسائر مادية وبشرية هائلة للمصريين والاجانب. وبعد ان قامت الولايات المتحدة الأمريكية باعتقال المواطنين من العرب فى افغانستان ومن انحاء العالم للاشتباه فى علاقاتهم بتنظيم القاعدة وحبسهم فى السجون الأمريكية فى انحاء العالم مثل سجن جوانتانامو فى كوبا، فهى تسعى حاليا لاعادتهم الى دولهم بعد استنفاذ اغراضها من التحقيق معهم. لذلك تقوم الاداره الامريكيه الان بمراجعه الملفات الامنيه للمحتجزين (ومنهم المصريين) للاتفاق علي القواعد المنظمه للتسليم في اطار قواعد واجراءات خاصه بالغه الدقه والتعقيد تخرج عن اطار التعامل التقليدي مع المحتجزين لذا يتم التعامل مع هذه الامور من خلال الجهات الامنيه المختصه في البلدين وليس وفقا للاجراءات القنصليه التقليديه حيث يقتصر دور الاجهزه القنصليه

[48] جريدة الاهرام، ٢٠٠٥/٩/١٩، حوار اجراه خالد داود مع وزير الخارجية المصرى احمد ابو الغيط على هامش اجتماعات الجمعية العامة بالامم المتحدة.

[49] جريدة الاهرام ٢٠٠٥/١٠/٢

[50] جريدة الاهرام، ٢٠٠٥/٩/٣٠

والسفارات علي الاتصالات السياسيه والقانونيه والمتابعه لضمان حقوق المحتجزين.[٥١] وبالنسبة للعلاقات المصرية الأمريكية فيتم توصيفها على انها علاقات شراكة استراتيجية تتناول العديد من القضايا التى تهم الدولتين ومن ضمنها الاتفاق على محاربة ظاهرة الإرهاب العالمى.[٥٢] ومن امثلة التعاون الاستخبارتى والامنى العربى والغربى ما ورد عن المعلومات الاستخبارتية التى وفرتها المملكة العربية السعودية للمملكة المتحدة والتى كانت تمثل تحذيرا من اعمال ارهابية متوقعة فى بريطانيا حدثت فعلا فى مترو الانفاق البريطانى وادت الى خسائر هائلة مادية وبشرية وأثرت على الحياة السياسية فى بريطانيا.[٥٣] ومن الدول العربية وثيقة التعاون الامنى بين المملكة العربية السعودية ومصر لما لهما من ثقل استراتيجى ودورا قياديا فعالا ومؤثرا فى المنطقة عربيا واسلاميا بالاضافة الى علاقاتهما المتميزة مع الولايات المتحدة الأمريكية[٥٤] حيث إتفق الجانبين المصري والسعودي علي تنسيق جهودهما في اطار جامعه الدول العربيه وكذلك الجمعيه العامه للامم المتحدة فيما

---

[51] جريدة الاهرام، ٢٠٠٥/٩/٥ وذلك من واقع الحوار الذى اجراه محمد عبد الهادى مع نبيل فهمي سفير مصر لدي الولايات المتحده الأمريكية.

[52] جريدة الاهرام، ٢٠٠٥/٩/٤ كما ورد فى تصريحات وزير الخارجية المصرى احمد ابو الغيط في ندوه بعنوان (مصر والولايات المتحده شركاء استراتيجيين في اوقات التحدي) والتى نظمها منتدي مصر الاقتصادي الدولي وشارك فيها عضوا الكونجرس داريل عيسي وتوم ديفيس وعدد من الوزراء ورؤساء منظمات الاعمال حيث" اكد على دور مصر المحوري في تحقيق الاستقرار والسلام بالشرق الاوسط واوضح ان مصر تقوم بدور بارز في النزاع الفلسطيني الاسرائيلي كما ان هناك تعاونا بينها وبين الولايات المتحده من اجل الاستقرار في العراق اضافه الي التعاون بين الدولتين في مجال محاربه الارهاب علي الصعيد العالمي.".

[53] جريدة الاهرام، ٢٠٠٥/٩/٣ حيث ورد "كشف مسئولون امنيون من عده دول ان السلطات السعوديه كانت قد حذرت الحكومتين البريطانيه والامريكيه من تهديدات تواجه لندن قبل الاعتداءات التي استهدفت وسائل النقل العام البريطانيه بسبعه اشهر واوضح المسئولون ان السلطات السعوديه ابلغت بريطانيا والولايات المتحده باعتقالها شابا سعوديا اعترف بقيامه بجمع اموال في دول الخليج لتمويل هجمات ارهابيه علي مناطق مزدحمه في العاصمه البريطانيه خلال هذا الصيف.".

[54] جريدة الاهرام، ٢٠٠٥/٨/١٠ حيث ورد عن ادم ايرلي المتحدث باسم الخارجيه الامريكيه بخصوص الدور الذى تلعبه المملكة العربية فى سبيل مكافحة ظاهرة الإرهاب "ان السلطات السعوديه تتعاون بشكل جيد في مجال مكافحه الارهاب وان المسئولين السعوديين يدركون خطر الارهاب واهميه التعاون من اجل التصدي له". كما ورد فى جريدة الاهرام ٢٠٠٥/٧/٢٧ بعد الحادث الارهابى فى شرم الشيخ ان السيد احمد ابو الغيط وزير الخارجيه اشاد بمبادره الرئيس الامريكي جورج بوش والسيده قرينته بزياره السفاره المصريه في واشنطن امس الاول لتقديم واجب العزاء في ضحايا حادث شرم الشيخ الارهابي ووصف هذه الخطوه بانها دعم حيوي كبير لمصر في مجال مكافحه الارهاب وان هذه الزياره تعكس عمق العلاقات المصريه الامريكيه.".

يخص سبل دعم اجراءات مكافحه الارهاب.".[55] واليمن من الدول العربية الحريصة على مكافحة ظاهرة الإرهاب خاصة، ويرجع ذلك الى اهتمام الولايات المتحدة باجتثاث جذور الإرهاب فى اليمن بسبب ان اليمن كانت تمثل محطة هامة فى حركة عناصر تنظيم القاعدة ويوجد بها مراكز وبؤر تتجمع فى الجبال وهذا يمثل خطرا محدقا على مصالح الولايات المتحدة من جهة والدول الغربية من جهة اخرى بسبب الموقع الاستراتيجى لليمن وتحكمها فى مدخل (باب المندب) الجنوبى للبحر الأحمر مع الطبيعة الجغرافية للبحر فى هذه المنطقة التى تسمح للارهابين بسهولة بتهديد الملاحة العالمية وكانت احدى عملياتهم المؤثرة هى تدمير المدمرة كول الأمريكية. ولذلك فإنها تشن الحملات الامنية ضد العناصر الارهابية فى الجبال للقبض عليهم والقضاء على خطرهم خاصة فى حالة توافر المعلومات الامنية المؤكدة. ونتيجة لذلك تمكنت من كشف مؤامرة لاغتيال السفير الامريكى فى اليمن وتفجير السفارة الأمريكية وتم اجهاضها فى الوقت المناسب.[56] كما وصف وزير الخارجيه اليمنيه ابو بكر القربي زياره الرئيس اليمني علي عبد الله صالح الي واشنطن بأنها خطوه لتعزيز العلاقات الثنائيه بين البلدين في مجال مكافحه الارهاب ودعم الاصلاح الاقتصادي في اليمن وان التعاون بين اليمن والولايات المتحده في مكافحه الارهاب ياتي من خلال تقديم الدعم اللوجستى وتبادل المعلومات الاستخباراتيه.[57]

ان للمؤسسات المصرفية العربية دورا هاما فى مكافحة ظاهرة الإرهاب من خلال الاشتراك فى الجهود العالمية لمكافحة عمليات غسيل الاموال ومنع عمليات تمويل الارهابين عبر المصارف العربية. حيث ورد فى المؤتمر السنوي لاتحاد المصارف العربيه "ان المصارف والبنوك هي المؤسسات

[55] جريدة الاهرام، ٢٠٠٥/٨/٣١ ، ورد فى رسالة تلقاها السيد احمد ابو الغيط وزير الخارجيه من الامير سعود الفيصل وزير خارجيه المملكه العربيه السعوديه يعرب فيها عن ادانه السعوديه للعمليات الارهابيه التي تعرضت لها مصر منذ عده اسابيع وتاييدها لكل الاجراءات التي اتخذتها السلطات المصريه في هذا الشان".

[56] جريدة الاهرام، ٢٠٠٥/٨/٣٠ تحت عنوان "اليمن يكشف مخططا لاغتيال السفير الامريكي من قبل اتباع الحوثي"

[57] جريدة الاهرام، ٢٠٠٥/٨/٩

التي تتركز فيها غالبيه المدخرات العربيه... انه من الاهمية تحسين قدراتها وامكاناتها في مجال اداره الازمات والمخاطر ومكافحه غسل الاموال ومكافحة تمويل الارهاب...."[58] كما تم عقد مؤتمر **دولي لمكافحه غسل الاموال فى مدينه شرم الشيخ** وذلك لتنسيق عملية التعاون الدولي والاقليمى لمواجهه ظاهره الارهاب وتمويلها بايجاد سياسات فعاله للتصدي لهذه الافة مما يسمح بالتصدي لتمويل الارهاب وتجفيف منابعه من خلال تفعيل التعاون الدولي بين وحدات التحريات الماليه علي مستوي العالم لمكافحه غسل الاموال سواء كان هذا التمويل من مصادر مشروعه او غير مشروعه.[59] وهذا يتسق مع ماتطلبه الولايات المتحدة الأمريكية من دول الشرق الاوسط حيث طالب ستيوارت ليفي وكيل وزاره الخزانه الامريكيه لشئون الارهاب دول الشرق الاوسط بضروره تعزيز جهود مكافحه تمويل الارهاب وحذر من ان واشنطن ستتخذ اجراءات لدفع دول المنطقه الي ذلك مالم تتحرك من تلقاء نفسها.[60]

بينما على **مستوى الولايات المتحدة الأمريكية** فهى تنتهك سيادة الدول حتى الحليفة وتخرق قواعد القانون الدولي وحقوق الانسان فى ممارسة مؤسساتها للحرب ضد الإرهاب ويتضح ذلك جليا من قضية سجون التعذيب الأمريكية التى تم الكشف اعلاميا عنها فى الدول الاوربية وبدون علمها حيث ورد لوزيرة الخارجية الأمريكية ومستشارة الامن القومى الامريكى سابقا كوندوليزا رايس فى جوله لها فى اوروبا انها "اكدت فيها بشكل واضح انها قد جاءت للدفاع المطلق عن حق الولايات المتحده في استخدام جميع الوسائل في حربها ضد الارهاب. وان فكره اعتقال ارهابيين خارج النظام القانوني

[58] جريدة الاهرام، ٢٠٠٥/١١/٢٦

[59] جريدة الاهرام، ٢٠٠٥/٩/٢ حيث ورد تحت عنوان " في مؤتمر دولي بشرم الشيخ طالبت الدول العربيه بتوفير آليه مشتركه واصدار القوانين لمكافحه تمويل الارهاب وانشاء وحدات خاصه داخل البنوك المصريه للسيطره الكامله علي انشطه غسل الاموال".

[60] جريدة الاهرام، ٢٠٠٥/٧/١٥

الامريكي طرحت عقب هجمات الحادي عشر من سبتمبر مباشره وذلك بانشاء عده سجون سريه بعد الحصول علي رخصة من البيت الابيض."[٦١]

ويقوم كذلك المسئولون الأمريكيون بزيارات واجراء اتصالات مستمرة مع الدول العربية لمناقشة والترويج للمسائل المختلفة الخاصة بظاهرة الإرهاب. حيث تتم اللقاءات والاجتماعات والمشاورات والتصريحات مع المسئولين العرب بدءً من مؤسسة الرئاسة والخارجية والدفاع والامن. **فنجد** ان السيناتور الامريكي الجمهوري تشاك هاجل رئيس اللجنه التنفيذيه النيابيه بالكونجرس الامريكي اكد بعد مقابلة مع الرئيس مبارك فى مصر ان امريكا تقدر العلاقات مع مصر ووصفها بانها مهمه للغايه لا سيما في هذه الفتره العصيبه التي تمر بها منطقه الشرق الاوسط وتتطلع الي العمل معها من اجل مواجهه تلك التحديات حيث ذكر "ان المباحثات مع الرئيس مبارك تناولت تطورات الوضع في العراق ومكافحه الارهاب والعديد من القضايا الاخري ذات الاهتمام المشترك بين مصر والولايات المتحده".[٦٢] كما تم عقد اجتماع للجنه السعوديه الامريكيه المشتركه في جده وترأس الجانب السعودي الامير سعود الفيصل وزير الخارجيه بينما تراست كوندوليزا رايس وزيره الخارجيه الجانب الامريكي بغرض التنسيق المشترك بين الدولتين ازاء عدد من القضايا المهمه التي تهمهما وعلي رأسها مكافحه الارهاب وعمليه السلام في الشرق الاوسط.....[٦٣] وفى اطار محاولات الولايات المتحدة الأمريكية لاحتواء الموقف المتفجر ضدها فى العراق تم عقد لقاء بين الرئيس مبارك ومستشار الامن القومى العراقى بغرض الاستفاده من الخبره المصريه في القضاء علي التطرف الديني والارهاب لاسيما انها تمتلك خبره متراكمه في هذا المجال لدي الاجهزه الامنيه المصريه.[٦٤] كما ورد عن نائب وزير الدفاع الامريكى جوردون انجيلاند فى زيارته للسفارة المصرية فى واشنطن ان

[61] جريدة الاهرام، ٢٠٠٥/١٢/١٢

[62] جريدة الاهرام، ٢٠٠٥/١٢/٥

[63] جريدة الاهرام ٢٠٠٥/١١/١٣

[64] جريدة الاهرام ٢٠٠٥/١١/١٤

"الولايات المتحده تعتبر مصر داعما قويا لها في الحرب ضد الإرهـاب".[٦٥] وتحاول الوساطه العربيه اقناع السنه العراقيين بالموافقـه علـي مـشروع الدستور العراقي استجابه لطلب الحكومتين العراقيه والامريكيه من عدد مـن الدول العربيه علي راسها السعوديه والاردن والامارات والعمل علي اقناعهم بالموافقه علي مشروع الدستور.[٦٦] وذلك فى محاولة لاستيعاب الطائفة السنية سياسيا وتقليل الاعتماد على ممارسة العنف فى الحـصول علـى مكاسـب سياسية وبالتالي محاصرة الاعمال الارهابية والارهـابين الـذين يـستغلون التوتر الطائفى وعدم الرضاء السياسي فى العراق. وفيما يخـص التـرويج للفكر الامريكى لمحاصرة ومكافحة ظاهرة الإرهاب واحتواء الغضب العربى والاسلامى على الولايات المتحدة الأمريكية صرح السفير ادوارد ديرجيـان موسس ورئيس معهد جيمس بيكر الامريكي للدبلوماسيه العامه "ان الولايات المتحده ستستمر في الدفع تجاه تحقيق اصلاحات سياسيه في جميـع بلـدان المنطقه خاصه ان ذلك يمثل اهميه قصوي في مصلحه امنها القومي وقال ان امريكا اكتشفت في الاعوام الاربعه الماضـيه اي بعـد هجمـات واشـنطن ونيويورك الارهابيه ان هناك قدرا كبيرا من الارضيه المشتركه والتشابه بين القيم الاسلاميه ومبادئ الحريه الفرديه والعدل وبقيه القيم الامريكيـه وشـدد علي ان الحضارتين الاسلاميه والامريكيه لا يمكن ان تكونا في حاله عـداء او تضاد ونفي ان يكون الاسلام قد اصبح العدو الحالي لبلاده وقـال علـي العكس من ذلك تماما فالاداره الامريكيه تري ان عـدوها الاساسـي هـو التطرف العلماني والديني علي حد سواء وان الارهاب ليس مقصورا علـي طائفه من الاصوليين الاسلاميين بل يشمل جميع انواع التطرف فـي بقيـه الديانات الاخري وان السياسه الخارجيه الامريكيه في الفتره المقبله سـوف تستهدف حصر المساعدات الماليه والفنيه الامريكيه وتقديمها للبلـدان التـي ستسير خطوات تجاه تحقيق الديمقراطيه واعلاء قيم القانون والمساواه بـين مواطنيها مشيرا الي ان هذا الاتجاه الامريكي يمثل نقطه تحول كبيـرة فـي

[65] جريدة الاهرام ٢٠٠٥/١٠/٩

[66] جريدة الاهرام ٢٠٠٥/١٠/٢

الدبلوماسيه الخارجيه لبلاده".[67] وتستعمل الولايات المتحدة الأمريكية اسلوب الترغيب فى بعض الاحيان مع الدول العربية حتى تتوافق معها فى اسلوب مكافحة الإرهاب فنجد كوندوليزا رايس وزيره الخارجيه الامريكيه تبلغ ليبيا ان الولايات المتحده ملتزمه بتوثيق العلاقات معها بشرط ان تواصل طرابلس جهودها لوقف الارهاب "فى بيان مشترك مع وزير الخارجيه الليبيه محمد عبدالرحمن شلقم فى نيويورك".[68]

ثالثا: العلاقات التنسيقية (Coordination Mechanism)

ينطلق الحديث عن العلاقات التنسيقية بين الدول على أساس أن العلاقات بين الدول هى تفاعل تبادلي بخصوص قضايا معينة ويتم أدارته بما يتفق ومصلحة الأطراف المتفاعلة نظرا لطبيعة النظام الدولي الذى يتميز بالفوضى لعدم وجود تحكم مركزي وعلوي قادر على ضبط التفاعلات بين الدول لتكون طبقا للقواعد الدولية المتفق عليها بكل مستويات النظام، وان هذا التفاعل بين الدول لا يعبر بالضرورة عن علاقات صراعية بحتة بل تفاعلات تبادلية تتراوح فى المسافة بين "أقسى أشكال الصراعات وهى الحروب"[69] "حيث تكون المساومة بديلا غير قابل للاستمرار"[70] وبين اقرب أشكال التعاون وهى التحالفات والتى تتراوح وظيفتها بين تحقيق التكامل بين الدول أو الاكتفاء بوظيفة تحقيق الأمن الجماعى[71] كنتيجة لعملية المساومة

---

[67] جريدة الاهرام، ٢٠٠٥/٩/٣٠

[68] جريدة الاهرام، ٢٠٠٥/٩/١٩

[69] جهاد عودة، ادارة الصراع الدولي، القاهرة، دار المحروسة، ٢٠٠١، ص ٩

[70] جهاد عودة، المرجع السابق، ص ١١

[71] السيد مصطفى احمد ابو الخير، النظرية العامة للأحلاف العسكرية، (ايتراك للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، الماظة، ٢٠٠٥)، ص ١٦٢: ١٦٥ حيث ورد "ان هناك معايير ثلاث للتفرقة بين التكتلات والأحلاف وهى درجة الاختيار ومدى اتساع الاختصاصات ودرجة التكافؤ، فالكتلة تتسم باتساع اختصاصها والتى تشمل الأشراف على السياسات الداخلية للدول والتى تعكس الوحدة الأيدلوجية بين الأعضاء، ومواثيقها غير قابلة للنقض أي إنها غير مؤقتة فهى تعمل وقت الحرب والسلم (سياسيا واقتصاديا وأيدلوجيا وعسكريا واجتماعيا وثقافيا وامنيا)، ويتميز بنيانها بالهرمية تعلوه القوة المهيمنة فالأصل عدم تكافؤ القوة بين الدول المتكتلة. بينما الحلف يتميز بالطابع الرضائى ويكون ميثاقه قابل للنقض ويقوم على تنظيم الدفاع الجماعى عن الأعضاء وتنسيق السياسات الخارجية ويميل الى التكافؤ بين الأعضاء. (اى ان الحلف هو التزام بين دولتين او اكثر بالمساعدة العسكرية وقت الحرب ضد عدو مشترك). إن اختيار دولة ما لطريق

بين الدول.[72] أن تكوين التحالفات هى عملية تنسيقية بين الدول، "تهدف بالدرجة الأولى الى تصحيح ميزان القدرات العسكرية بين الدول ومواجهة الأخطار كهدف تالى".[73]

ان تطور ظاهرة الإرهاب وتمددها من المستوى الأفقي الى المستوى الرأسي فى النظام الدولي ومن مستوى استهداف الرموز المدنية والسياسية الى مستوى استهداف تهديد الأمن القومى للدول والأهداف العسكرية والمدنية والسياسية للدولة وحلفائها فى كل إنحاء العالم أدى الى تطور جهود المواجهة من مستوى الدولة (وهى فى الأساس مواجهة أمنية) الى مستوى المواجهة العالمية الشاملة (وهى فى الأساس مواجهة مخابراتية أمنية). وهذه المواجهة العالمية الشاملة تتطلب جهودا تنسيقية بين الدول، مخابراتية وامنية وسياسية وقانونية واجتماعية وثقافية وتكنولوجية.

أن خطر الإرهاب ليس خطرا عسكريا نظاميا محدد المكان والزمان بل هو خطر تدميري لكل إشكال الحياة المدنية بكل الوسائل التدميرية المتاحة والمتوقعة فى أي مكان وأي زمان مخترقا لكل القواعد المنطقية للأمن العام والعسكرى. ولذلك وجدت الدول نفسها غير قادرة على المواجهة المنفردة، فالمعلومات ستكون اكثر تكاملا وتحديثا والجهود ستكون اكثر فاعلية وأسرع تحجيما وإجهاضا للعمليات الإرهابية فى ظل التنسيق العالمى لمكافحة الظاهرة. ان تشكيل التحالفات بين الدول للقضاء على خطر الإرهاب يجب ان يمثل حالة من الانسجام العام بين الدول سياسيا ومدنيا كشرط أساسى للقضاء على خطر الإرهاب.

وفى إطار هذه المفردات سيتم تقييم العملية التنسيقية بين الدول العربية وبين الولايات المتحدة الأمريكية لمكافحة ظاهرة الإرهاب.

التحالف ليس مبدأ وانما هى مسألة ملائمة فالدولة تستغني عن الأحلاف عندما تدرك إن قواتها تسمح لها بالمواجهة الناجحة المنفردة مع الأعداء.".

[72] جهاد عودة، المرجع السابق، ص ١١

[71] جهاد عودة، المرجع السابق، ص ٣٣

بدأت الولايات المتحدة الأمريكية تكوين التحالفات عالميا لمواجهة الإرهاب بإعلانها الحرب العالمية على الإرهاب بعد إصابتها بأحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ دفاعا عن أمنها القومى. حيث وجدت إنها غير قادرة بمفردها برغم قدراتها العسكرية المتنامية وإمكانيتها التكنولوجية المتطورة وامتداد نفوذها وتعدد حلفائها فى أرجاء العالم حماية نفسها من خطر الإرهاب والذى استهدف الأرض والأمن القومى الامريكى ولم يكتفي بتهديد المصالح الأمريكية فى أرجاء العالم.

وكان أول تحالف عقدته الولايات المتحدة الأمريكية موجها بصورة تقليدية الى إحدى الدول المتهمة بإيواء ورعاية وتصدير الإرهابيين ضد المصالح الأمريكية وهى أفغانستان كمرحلة أولى وعاجلة للمواجهة، لأنها مأوى ومستقر لتنظيم القاعدة الذى نسب إليه من قبل الولايات المتحدة الأمريكية المسئوليه عن أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١. وقد صحب ذلك الإعلان أن استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية هى توجيه ضربات إجهاضية الى أي مكان فى العالم يمثل خطرا على الولايات المتحدة الأمريكية.

ولذلك يمثل هذا الحلف عملية توافقية بين الدول لصالح الولايات المتحدة الأمريكية سواء من الدول الغربية المشتركة فى حلف شمال الأطلنطي (الكتلة الغربية) حيث ان ما حدث فى ١١ سبتمبر هو اعتداء على دولة حليفة ويجب الرد عليه بمنتهى القوة والحسم طبقا للاتفاق التعاقدي بين هذه الدول[74] أو من الدول التى تخشى بطش الولايات المتحدة الأمريكية وتسعى لعدم أدراجها على قائمة الدول الإرهابية والراعية للإرهاب والذى سيترتب عليه التعرض

[74] محمد اسامة عبد العزيز، الاستراتيجية الجديدة لحلف الناتو، الاهرام، مجلة السياسة الدولية، العدد اكتوبر ٢٠٠١، ص ٢١١ حيث ورد "لعل الكارثة التى لحقت بالولايات المتحدة الأمريكية يوم الثلاثاء ١١ سبتمبر قد جعلتها تطالب بتطبيق المادة رقم (٥) من معاهدة الحلف الخاصة بالتضامن المتبادل بين دوله والتى تنص ان اى هجوم على احدى الدول الاعضاء يشكل هجوما على الحلف بكامله، كما اكد وزير الخارجية الامريكى كولين باول انه تطبيقا لهذه المادة سيقوم باقامة تحالف دولى قوى يشمل دول الحلف وروسيا والصين والشرق الاوسط".

للعقاب الأمريكي المدمر (مثل باكستان[75]) أو سواء من الدول المتعاطفة مع الولايات المتحدة الأمريكية أو الدول التى ترغب فى خطب ود الولايات المتحدة الأمريكية (السودان[76]).

وقد اصطدمت الولايات المتحدة الأمريكية فى حربها ضد الإرهاب بحقيقة أن الدول العربية والإسلامية هى مصدر الموجات الحديثة من الإرهاب الموجه ضد الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها بسبب ممارساتها السياسية والعسكرية فى الصراع الممتد فى الشرق الأوسط وبما يخدم مصالحها الإمبراطورية فى المنطقة وبسبب ثقافتها الغربية المناقضة للأصولية والتعاليم الأساسية الإسلامية. والحقيقة الأخرى هى أن هذه الدول العربية والإسلامية يجب أن تكون جزء من التحالف الدولي العامل ضد الإرهاب، وبالتالي تكون الدول العربية والإسلامية هى المتهم والحارس فى نفس الوقت، مما أوجد الخلافات بين الولايات المتحدة والدول العربية والإسلامية حول مفهوم الإرهاب واستراتيجيات وتكتيكات المقاومة سواء على المستوى السياسي أو المدنى، خاصة مع استمرار وتصاعد القمع الإسرائيلي للفلسطينيين بتأييد كامل من الولايات المتحدة الأمريكية وبما يتعارض ويرفض كل القوانين

---

[75] ابو بكر الدسوقى، امريكا: الحدث والتداعيات، الاهرام، مجلة السياسة الدولية العدد اكتوبر ٢٠٠١، ص ١٠٤ حيث ورد "الواضح ان باكستان تعرضت لضغوط قسرية من قبل الولايات المتحدة الأمريكية للموافقة على تعاونها مع الجهود الأمريكية العسكرية لغزو أفغانستان..... وبعد مناقشات طويلة بين اركان الحكم الباكستاني والقوى السياسية اعلن الجنرال "برويز مشرف" حاكم باكستان موافقة بلاده على التعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية والاستجابة لبعض المطالب الأمريكية ومنها فتح المجال الجوى لباكستان ومطارتها امام الطيران الامريكي وتقديم معلومات مخابراتية عن اماكن وجود الافغان العرب خصوصا اسامة بن لادن وتنظيمه وزعيم حركة طالبان الملا محمد عمر. وقد برر حاكم باكستان موقفه الداعم للولايات المتحدة الأمريكية رغم المعارضة الاسلامية بالداخل بضرورات الحفاظ على امن باكستان الاستراتيجى وسيادتها وسمعتها الدولية وايضا لضرورات الحفاظ على المنشآت النووية الباكستانية خصوصا وان خصمى باكستان وهما اسرائيل والهند على استعداد تام للقيام باى ادوار لصالح الولايات المتحدة الأمريكية".

[76] هانى رسلان، ابعاد التغير في السياسة الأمريكية تجاه السودان، الاهرام، مجلة السياسة الدولية، العدد يوليو ٢٠٠٢، ص ١٣٤ حيث ورد "وقد وجدت الخرطوم فى احداث سبتمبر الفرصة المناسبة لاعطاء دفعة قوية لعلاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية والتاكيد الكامل على موقفها وسياساتها التعاونية فيما يتعلق بالموضوع الاهم بالنسبة لواشنطن وهو الموقف من الإرهاب واعمال العنف. فندد وزير الخارجية السودانى بالاعتداءات وإعتبرها عمل غير انسانى وغير اخلاقى واكد استعداد الخرطوم للتعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية الى اقصى الحدود..... وقام السودان على الصعيد العملى بتقديم كل مالديه من ملفات للوفود الامنية والاستخبارتية الأمريكية التى تتالت على الخرطوم.".

والقواعد والقرارات الدولية والاتفاقات السابق التوصل إليها بخصوص الصراع العربى الاسرائيلى الممتد، والخلط المتعمد بين مفهوم المقاومة الشرعية لقوات لاحتلال والغزو.

كما اصطدمت الولايات المتحدة الأمريكية باختلاف الثقافات والنظم السياسية للأنظمة الحاكمة للدول العربية والإسلامية فهى خليط من الرأسمالية والاشتراكية والبرلمانية والجمهورية والملكية والعصرية والتقليدية[77] والأصولية والعلمانية وتتفاوت درجات الحرية السياسية من أشباه الديمقراطية الى الحكم التسلطي الأوحد.

مما ترتب عليه الوقوع فى معضلة البحث عن النموذج الموحد لتطويع النظم السياسية العربية[78] للدخول فى منظومة العولمة السياسية والاقتصادية والثقافية الغربية للتوحد فى مواجهة ظاهرة الإرهاب وإيقاف العمليات العكسية ضد تحقيق مصالح الولايات الأمريكية فى الشرق الأوسط. كما اصطدمت الولايات المتحدة الأمريكية بعدم رغبتها فى توحد الدول العربية وتفعيلها لإجراءات تهدف الى تحقيق الأمن الجماعى[79] من خلال توحد

---

[77] حسن بكر احمد، إدارة الأزمة الدولية: نحو بناء نموذج عربي في القرن إلحادي والعشرين، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، عام ٢٠٠٥)، ص ١٠٤ حيث ورد فى مراجعة الأفكار السائدة فى العلاقات الدولية حول إدارة الصراع والأزمات فى الدول الواقعة خارج نطاق الغرب وبالذات الصراع الممتد فى الشرق الأوسط "انه يتم التعامل مع الشرق الأوسط ككتلة واحدة وكأنها دول قومية برغم أن الدول فى الشرق الأوسط تشكل إطارا له خصوصية ثقافية معينة خليطا من الرأسمالية والاشتراكية و..... مع وجود مظالم تاريخية ممتدة على المستوى الداخلى مدعومة من تأثيرات خارجية أوجدت امتدادا وارتباطا بين الصراع الاجتماعي الممتد فى الدول وبين الصراع القومى".

[78] احمد سيد احمد، دوافع وتداعيات اعادة انتشار القوات الأمريكية في الخارج، الاهرام، مجلة السياسة الدولية، العدد اكتوبر ٢٠٠٤، ص ١٦٠ حيث ورد "وتسعى الولايات المتحدة الأمريكية الى الاعتماد على كافة الوسائل بما فيها العسكرية للتعامل مع المنطقة فى اطار سعيها الى إعادة هيكلتها من جديد من خلال مبادرة الاصلاح بحيث تحقق الاصلاح السياسي والاقتصادى والثقافى والاجتماعي بعدما اصبحت مفرخا للارهاب والتطرف نتيجة لغياب الديمقراطية وحرية التعبير فى هذه الدول. وكما تدخلت الولايات المتحدة فى العراق عسكريا تحت زعم اسقاط النظام الديكتاتورى بزعامة صدام حسين واقامة عراق حر وديمقراطى ليكون نموذجا جيدا لباقى دول المنطقة، فإنه يمكن تطبيق هذا السيناريو فى دول اخرى اذا مافشلت الاساليب الأخرى كالعقوبات او الضغوط السياسية او الاقتصادية او حتى مبادرات الشراكة مع تلك الدول.".

[79] محمد خليل، الامن القومي العربي والمتغيرات الاقليمية والدولية الجديدة، الاهرام، مجلة السياسة الدولية، العدد اكتوبر ٢٠٠١، ص ٢١٥ حيث ورد "يتوقع بعض المحللين ان تتخذ السياسة الخارجية الأمريكية فى العقد القادم مسارا يقوم على تشجيع الانقسامات الاثنية

اتجاهاتها تجاه خطر واحد حتى ولو كان مكافحة ظاهرة الإرهاب لان توحد الدول العربية من ناحية المبدأ قد يؤدى الى عجلة متصاعدة من التوحد مستقبلا تشكل خطرا على الأمن الإسرائيلي. ولذلك تم تصنيف الدول العربية الى دول مارقة ودول إرهابية ودول داعمة للإرهاب ودول مولدة للإرهاب ودول تسلطية ودول غير ديمقراطية ودول صديقة ودول عدوة.

ان السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية تتبنى استراتيجية "الفوضى البناءة" والتى تهدف الى تغير الانظمة الحاكمة فى دول الشرق الاوسط لمواجهة التهديدات ضد المصالح الأمريكية سواء من الخارج باستخدام القوة العسكرية والتهديد باستخدامها (العراق) او الاحتواء واحداث التغير المتدرج اعتمادا على مجموعات متتالية من الضغوط السياسية والاقتصادية والعسكرية والاعلامية (ليبيا & سوريا & السودان).[80]

وقد كان للغزو الأمريكي للعراق هدفا بعيدا كعامل للردع والإذعان للنظم العربية الحاكمة بالتسليم والتنفيذ لمطالب التحالف الأمريكي العربى لمكافحة ظاهرة الإرهاب سواء بفرض التغيرات الإصلاحية السياسية الديمقراطية

والقومية لدى بعض الدول والتى ستسفر فى النهاية عن تذويب حدود الدولة وتشكيل حدود اقليمية ودولية جديدة ولاشك ان هذه السياسة الجديدة ستنعكس سلبا على الدول العربية ولتحقيق هدفها فى السيطرة على منطقة الشرق الاوسط. والاستراتيجيات المتوقعة هى: استغلال اسرائيل للضغط على الدول العربية، المحافظة على تفتت الامة العربية ومنعها ان تتوحد وضرب اى تحركات ترمى الى توحد الامة العربية، الهيمنة على تركيا ودعم التحالف التركى الاسرائيلى". وتعليقا على ذلك: نجده استقراء جيدا وصحيحا للواقع حيث قامت اسرائيل بزيادة ضغوطها على الدول العربية من خلال التصعيد العسكرى والامنى المدمر للفلسطينيين الذى اثار الراى العام العربى والاسلامى وشكل ضغوطا هائلة على القيادات والحكومات العربية وكشف مدى عجزها عن مواجهة وردع اسرائيل وتحالفها القوى مع الولايات المتحدة الأمريكية، كما انه سمح للولايات المتحدة الأمريكية بمساحة واسعة للمساومة السياسية والاقتصادية مع الدول العربية مقابل السعى لدى اسرائيل للتهدئة. كما انها نجحت فى تقويض اجتماعات جامعة الدول العربية وذلك بممارسة ضغوطها ومساومتها على القيادات والحكومات العربية بما يمنع الاتفاق على آليات او اجراءات رسمية موحدة ضد المصالح الأمريكية او الإسرائيلية فى المنطقة.

[80] محمد الرميحى، حتى لاتتحقق اهداف "الفوضى البناءة"، مؤسسة الفكر العربى، مجلة حوار العرب، نوفمبر ٢٠٠٥، ص ٦:٥

كما ورد فى نفس العدد محمد احمد النابلسي، قرأة تحليلية لسيرورات الفوضى البناءة، ص ٣٣ "ان الرئيس بوش قال للصحافة الأمريكية: من اراد ان يتعرف على السياسة الخارجية الأمريكية فما عليه الا ان يقرأ كتاب شارانسكى "القضية فى الشرق الاوسط" فهو الذى يشرح هذه السياسة بوضوح. وهو كاتب يهودى سوفيتي منشق عاش فى اسرائيل وكان احد اعمدة حكومة شارون وذكر فى كتابه ان على الولايات المتحدة أن تتبنى الطائفية فى تعاملها مع العالم العربى فى اطار استراتيجية الفوضى البناءة اى احداث تغيرات على اساس طائفى.".

والإصلاحات الاجتماعية والثقافية. وقد كان للتواجد الفعلى المسلح الامريكى فى قلب المنطقة العربية وتغيير النظام العراقى بالقوة المسلحة تداعياته بتعجيل مظاهر الإصلاح السياسي فى بعض الدول العربية الكبرى خاصة التى لها علاقات تاريخية سياسية واستراتيجية واقتصادية مع الولايات المتحدة الأمريكية مثل مصر أو بتغير الأمر الواقع فى المنطقة العربية خاصة لصالح إسرائيل مثل التعجيل بالانسحاب العسكرى والسياسي السورى من لبنان. وهى تراهن فى ذلك على دعم مؤسسات المجتمع المدنى والمعارضة وتقويتها ضد الحكومات والقيادات الرسمية للبلاد.

لكن الملاحظ إن التحالف الأمريكي مع الدول العربية فى مواجهة ظاهرة الإرهاب ليس تحالفا عسكريا بل تحالفا (تفاعلا) أمنيا ومخابراتيا يرتكز على تبادل المعلومات والخبرات والدعم التكنولوجي وتنسيق الجهود فى مجال تجفيف المنابع التمويلية للإرهاب عن طريق تفعيل آليات مكافحة عمليات غسيل الأموال ومحاصرة ومنع حركة الإرهابيين بمنع الهجرة الغير شرعية الى الدول الأخرى وخاصة الغربية فى أوربا وإنشاء قوائم بأسماء الإرهابيين وتحديثها[8] والقضاء على البؤر والجيوب الارهابية فى الدول العربية، ويتضح ذلك جاليا فى المملكة العربية السعودية واليمن. وهذا التفاعل الامنى المخابراتى يأتى فى سياق تطوير وتنفيذ استراتيجية السياسة الخارجية الأمريكية تجاه منطقة الشرق الاوسط لتحقيق وحماية المصالح الأمريكية.

إن العلاقة التحالفية بين الولايات المتحدة الأمريكية والدول العربية لمكافحة ظاهرة الإرهاب تأخذ شكل (واحد "الولايات المتحدة" الى الكل "الدول

[8] جريدة الاهرام، ٢٠٠٦/٠٢/١٠ حيث ورد "استقبل الرئيس حسني مبارك امس السيد روبرت موللر مدير مكتب التحقيقات الفيدراليه الامريكي اف. بي. اي. حيث تم بحث تعزيز العلاقات بين مصر والولايات المتحده وتبادل الخبرات بين البلدين في مجال مكافحه الجريمه المنظمه والارهاب والحد من حركه المجرمين عبر الحدود الدوليه ..... وتناول اللقاء الشق القانوني والتعاون الجنائي بين مصر والولايات المتحده". كما ورد فى جريدة الاهرام، ٢٠٠٥/٨/٩ "وصف وزير الخارجيه اليمنيه ابوبكر القربي ان زياره الرئيس اليمني علي عبد الله صالح المزمعه الي واشنطن بانها خطوه لتعزيز العلاقات الثنائيه بين البلدين في مجال مكافحه الارهاب ودعم الاصلاح الاقتصادي في اليمن وان تعاون بلاده والولايات المتحده في مكافحه الارهاب ياتي من خلال تقديم الدعم اللوجستى وتبادل المعلومات الاستخباراتيه".

العربية")[82] وذلك من وجهة نظر الولايات المتحدة الأمريكية، وهى تستعين على اقامة هذه العلاقة بكل ادوات المساومة والضغط الخاصة بها والدولية[83].

كما تاخذ العلاقة التحالفية بين الدول العربية والولايات المتحدة الأمريكية ظاهرة الإرهاب شكل (واحد الى واحد) من وجهة نظر الدول العربية.[84]

---

[82] جريدة الاهرام، ٢٠٠٦/٠٢/١٨ حيث ورد "مازالت كثير من اسرار الدهشه والحيره تثير فضول العديد من دول المغرب العربي في ضوء تزايد الزيارات المكوكيه لطرفي التحالف الامريكي البريطاني لمنطقه المغرب العربي فلاول مره منذ اكثر من ٥٠ عاما ومنذ بدايات الاستقلال الجزائري، يقوم وزير الدفاع الامريكي بزياره دول المنطقه وقبلها توالت عشره وفود امنيه واستخباراتيه امريكيه علي مدار العام. في زيارات ماراثونيه للجزائر والدول المغاربيه وكان العنوان الرئيسي لكل هذه الزيارات مطارده القاعده وفلول عناصرها الجديده في منطقه الساحل الافريقي". وبالامس القريب كانت زياره وزير الخارجيه البريطانيه جاك سترو وهي الاولي منذ ٢٣ عاما ولنفس المحطات المغاربيه التي زارها رامسفيلد الوزير الامريكي..... حيث كان العنوان الرئيسي لكل هذه الزيارات مطارده القاعده وفلول عناصرها الجديده في منطقه الساحل الافريقي..... ان جبهه التحرك الامريكيه الثانية هى التعامل والتعاون المباشر مع دول المغرب العربي وهذا ما نقله وطلبه صراحة وزير الدفاع الامريكي بضروره الاسراع بانشاء قوه عسكريه ثلاثيه لدول المغرب من الجزائر وتونس والمغرب كطرف واحد تعرض مواجهه تنظيم القاعده في المنطقه وضروره جعلها ميدانا واحدا من الان فصاعدا في مكافحه الارهاب".

كما ورد فى جريدة الاهرام ٢٠٠٥/٩/١٩ ان "ابلغت كوندوليزا رايس وزيره الخارجيه الامريكيه ليبيا، ان الولايات المتحده ملتزمه بتوثيق العلاقات معها بشرط ان تواصل طرابلس جهودها لوقف الارهاب".

كما ورد فى: نبيل فؤاد، الابعاد الامنية – العسكرية لاصلاح النظام العربي، الاهرام، مجلة السياسة الدولية، العدد يناير ٢٠٠٤ ص ٢٤٨ "تتبع الولايات المتحدة الأمريكية سياسة الادارة بالأزمة فى إدارتها لعلاقاتها مع دول الشرق الأوسط وذلك من منظور الرؤية الكلية للمنطقة وتحديد مصالحها بها (الحدين الاقصى والادنى) ثم افتعال الازمات اما للضغط بهدف تحقيق اهداف اضافية او للتغطية على مشكلة ما او تعثرها او محاولة احتواء مشكلة وتفكيكها مرحليا ثم العودة لها بعد اضعافها والامثلة واضحة فيما تفعله بين الحين والاخر مع العراق وليبيا وفلسطين والسعودية ومصر وسوريا لتطويع مواقفها المعارضة لتواجهها فى المنطقة".

[83] عبدالله الاشعل، تطور الجهود القانونية الدولية لمكافحة الإرهاب، الاهرام، مجلة السياسة الدولية، العدد يوليو ٢٠٠٢، ص ٦٢ حيث ورد" ففى اليوم التالى للهجوم اى ٢٠٠١/١١/١٢ صدر قرار مجلس الامن رقم ١٣٦٨ بالاجماع مؤكدا على تعاون كل الدول للقبض على كل من له صلة بالاحداث ويطالب المجتمع الدولي بمضاعفة جهوده لمنع وقمع العمليات الارهابية وتنفيذ كل الاتفاقات المناهضة للارهاب وقرارات المجلس بالموضوع. ثم صدر القرار رقم ١٣٧٣ الذى اكد على ان الإرهاب الدولي يعد تهديدا للسلم والامن الدوليين والحق الفردى والجماعى فى الدفاع عن النفس المقرر فى المادة (٥١) من الميثاق. وقد صدر القرار فى اطار الفصل السابع من الميثاق وتضمن عددا من الالتزامات على الدول الاعضاء تتعلق بتمويل ومنع العمليات الارهابية وحذر من منح الملجأ للارهابيين وعدم السماح لهم باستخدام اراض الدول لاغراض الإرهاب والمساعدة فى التحقيقات والاجراءات الجنائية وحظر تحرك الإرهاب والمجموعات الارهابية وتبادل المعلومات والتعاون لمنع الهجمات الارهابية.".

[84] جريدة الاهرام ، ٢٠٠٥/١١/١٣، حيث ورد انه تم عقد اللجنه السعوديه الامريكيه المشتركه في جده وترأس الجانب السعودي الامير سعود الفيصل وزير الخارجيه بينما ترأست كوندوليزا رايس وزيره الخارجيه الجانب الامريكي. حيث وضع الامير سعود الفيصل وكوندوليزا رايس آليات عمل اللجنه المستقبليه التي ستنبثق عنها لجان فرعيه.... وتم التأكيد ان العلاقات ما بين البلدين تشهد تطور

وهذا ينعكس على طبيعة الجهود والتنسيق بين الولايات المتحدة الأمريكية والدول العربية فهى تتعامل مع الدول العربية كل دولة على حدة لكن فى إطار الموقف الكلى. ويؤكد ذلك اعاده تسويق اسرائيل الدعوه لبناء تحالف أمني سياسي يضم الولايات المتحده واسرائيل ودولا عربية مستهدفة بالارهاب ، " حيث منحت التفجيرات الارهابية فى الاردن الى الاداره الامريكيه والحكومتين الاسرائيليه والعراقية هامشا اوسع للحركه وفرصا محتملة لانتقال من مجرد التنسيق الامني مع عواصم اقليمية الي تحالفات سياسيه أمنيه اكثر وضوحا وفاعليه."[85]

كما ان التحالفات الامنية الأمريكية مع الدول العربية تمر بالدول الاوربية[86] على اساس ان الظاهرة الارهابية ظاهرة شبكية عالمية وأمن الولايات

نوعيا وان هناك تنسيق مشترك ازاء عدد من القضايا المهمه التي تهم البلدين وعلي راسها مكافحه الارهاب وعمليه السلام في الشرق الاوسط...".

كما ورد فى جريدة الاهرام، ٢٠٠٥/٨/٥ انه "اعرب سعود الفيصل وزير الخارجيه السعوديه في موتمر صحفي بالرياض عقب مراسم مبايعه السعوديين للملك عبد الله عن استيائه من بعض اعضاء الكونجرس الامريكي الذين يرفضون تصديق ان بلاده تبذل قصاري جهدها لمحاربه الإرهاب".

كما ورد فى نبيل فؤاد، المرجع السابق، ص ٢٤٨ "ان الولايات المتحدة الأمريكية فى اطار توجهاتها الامنية فى المنطقة العربية تسعى لاستمرار تمديد وتطوير الاتفاقات الامنية فى الاطار الثنائى معها".

[84] كارم يحيي، حركه الاحداث: الاردن تفجيرات عابره للحدود، جريدة الاهرام، ١١/١٦/ ٢٠٠٥.

[85] محمد السعيد ادريس، سؤال غير سابق لاوانه: اى نظام عالمي بعد الحرب الأمريكية على افغانستان، جريدة الاهرام، ٢٠٠١/١١/١٦ حيث ورد "يبدو ان الولايات المتحده باتت مدركه للحقائق الجديده انها وحدها ستكون عاجزه عن تحقيق الانتصار في الحرب ضد الارهاب. حيث قال بوش امام الصحفيين فى باريس: الشريك في التحالف عليه ان يقوم بما هو اكثر من مجرد التعبير عن التعاطف الشريك في التحالف عليه ان يقوم بعمل. كل الدول عليها ان كانت تريد مكافحه الارهاب ان تفعل شيئا. .... فأمريكا باتت مدركه خصوصية المعركة ضد الإرهاب التي تفرض خوض معارك متنوعة عسكرية ومعلوماتية ومالية واستخباراتيه ولذلك فإنها مضطرة لمشاركة آخرين معها في خوض هذه المعارك ...".

كما ورد فى جريدة الاهرام فى ٢٠٠٦/٠٢/١٨ انه هناك تقرير امني امريكي صادر عن اجهزه الاستخبارات الامريكيه سلمته الولايات المتحده الامريكيه لدول المغرب العربي الثلاث الجزائر وتونس والمغرب تكشف فيه النقاب عن تمركز قيادات جديده لتنظيم القاعده ضمن شبكات تجعل من منطقه المغرب العربي والساحل الافريقي منطلقا جديدا لشن هجمات ارهابيه علي اهداف غربيه وامريكيه باوروبا. " كما ورد فى نفس الخبر" وبالامس القريب كانت زياره وزير الخارجيه البريطانيه جاك سترو وهي الاولي منذ ٢٣ عاما ولنفس المحطات المغاربيه التي زارها رامسفيلد الوزير الامريكي حيث كان العنوان الرئيسي لكل هذه الزيارات مطارده القاعده وفلول عناصرها الجديده في منطقه الساحل الافريقي ..... وتحاول الولايات المتحدة الأمريكية اقناع دول حلف الناتو بضم بعض دول المغرب

المتحدة يتأثر بالامن الاوربى الاقرب تهددا نظرا لموقعها المقارب للدول العربية وانتشار الجاليات العربية والاسلامية[87] وزيادة الهجرة الغير شرعية من المنطقة العربية الاسلامية الى المنطقة الاوربية.[88]

رابعاً- الهياكل التنظيمية القائمة على تنفيذ الاستراتيجيات

ان تنفيذ الاستراتيجية الدولية لمكافحة الإرهاب يتطلب التنسيق على المستوى الاقليمى والذى ينظم وينسق بدوره تنفيذ الاستراتيجيات على المستوى الوطنى داخل الاقليم. وحتى تنجح الاجهزة والتنظيمات الدولية والاقليمية فى اداء دورها بفاعلية فى مجال مكافحة ظاهرة الإرهاب عالميا يجب ان يتم التواصل الفكرى والتنفيذى فيما بينها ويتم ذلك من خلال التعديلات فى هياكلها التنظيمية والاجرائية لاستيعاب المتطلبات المستجدة والتحاور وتبادل المعلومات المستمر. ويتضح ذلك التواصل التنظيمى من خلال التعرف على دور وسلوك بعض التنظيمات الاقليمية والدولية الهامة التالية:-

أ - جامعة الدول العربية

ان مؤسسة العرب تتفاعل مع قضية مكافحة الإرهاب على عدة محاور اساسية.

العربي بشكل تدريجي لاجتماعات الحلف غير الرسميه ودعوه وزراء الدفاع والاجهزه الامنيه بها لحضور الاجتماعات والفعاليات العسكريه والامنيه، كما حدث في الاجتماع الاخير بجزيره صقليه والذى شاركت فيه الجزائر ودول مغاربيه الاسبوع الماضي. حيث تم الاتفاق علي تنظيم دوريات مشتركه مع قوات حلف الاطلسي في البحر المتوسط".

[87] جريدة الاهرام، ٢٠٠٥/٨/١٠، حيث ورد انه "اعلن توني بلير رئيس الوزراء البريطاني قبل ايام عن عده اجراءات ستتخذها حكومته ضد المتطرفين المقيمين في المملكه المتحده وذلك بعد مرور شهر علي التفجيرات المتتاليه التي ضربت العاصمه البريطانيه في شهر يوليو الماضي. لكن هل هذه الاجراءات ستشمل من حصلوا علي الجنسيه او منحوا اللجوء السياسي والاقامه من هذه العناصر او من يمجدون العمليات الارهابيه في اي مكان وهل سيتم تسليمهم الي دولهم في مصر والسعوديه والجزائر وتونس وليبيا واليمن والاردن ام كيف ستتعامل بريطانيا مع هولاء والذين سبق ان طالبت دولهم بتسليمهم اليها منذ سنوات وما مدي التعاون وتبادل المعلومات بين الدول العربيه والسلطات البريطانيه.".

[88] جريدة الاهرام، ٢٠٠٦/٠٢/٢٣ حيث "اشاد وزير الداخليه البريطاني بجهود وزاره الداخليه المصريه في تامين واستقرار البلاد فضلا عن تعاونها وجهودها في مجال مواجهه الارهاب الدولي وتناول تشارلز كلارك خطوره مشكله الهجره غير الشرعيه لما تمثله من سلبيات وتاثيرات امنيه واجتماعيه علي العديد من الدول التي تتعرض لهذه العمليات من الهجره غير الشرعيه".

المحور الاول التلاقى والجهود الدولية لمكافحة الإرهاب من واقع قرارات مجلس الامن والامم المتحدة، فهى تعمل وتنشد الالتزام وتطبيق قرارات الامم المتحدة ومجلس الامن فى مواجهة الإرهاب عالميا، كما انها تثرى المجتمع الدولي بالافكار والآليات المقترحة لمكافحة ظاهرة الإرهاب عالميا. ويتم ذلك بواسطة مجموعة من الخبراء العرب (ممثلين عن وزارات العدل والداخلية والخارجية العرب) المكلفين من قبل الامانة العامة للجامعة فى اطار تنفيذ قرار مجلس الجامعة على مستوى وزراء الخارجية لتنسيق التحرك العربي فيما يتعلق بمتابعة تنفيذ القرار ١٣٧٣ الصادر عن مجلس الامن في اعقاب احداث الحادي عشر من سبتمبر فيما يتعلق بمكافحة الارهاب الدولي.[89]

والمحور الثانى المشاركة فى المؤتمرات الدولية الهامة التى تتناول قضية مكافحة الإرهاب ومشكلاته عالميا من خلال مشاركة الامين العام للجامعة والوفود العربية وذلك تدعيما لمبدأ المشاركة الدولية فى العمل انطلاقا من ان الظاهرة لها ابعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعلمية والتكنولجية والاعلامية والامنية والقانونية والتربوية والدينية والتاريخية والمستقبلية اقليميا ودوليا ووطنيا ولها علاقة بالجريمة والجريمة المنظمة وغسيل الأموال والاتجار بالمخدرات وتهريب الأسلحة وهى كلها عوامل ومتغيرات يجب مراعاتها فى صياغة الاستراتيجيات وتحديد البدائل من الحلول والآليات والادوات المستخدمة وتحديد الادوار وتوزيع المهام على الدول والمنظمات الدولية والاقليمية. وتدافع الجامعة العربية عن الاسلام ضد جهود تشويه صورته عالميا بربطه بالعمليات الارهابية والارهابين (فلا يهاجم الإسلام باسم مهاجمة الإرهاب). وتقترح الجامعة تشكيل فريق من الخبراء الدوليين في مجال الإعلام يعمل تحت مظلة الأمم المتحدة وبمشاركة المنظمات الإقليمية، يكلف ببحث سبل التوعية الإعلامية المشتركة، وتحديد خطوات وبرامج عملية قابلة للتنفيذ في هذا الشأن بما يساعد الجهود الدولية

[89] اجتماع خبراء مكافحة الارهاب بالجامعة العربية (٢٠٠٣/١/٥)

في القضاء على هذه الظاهرة. وتدعو لعقد مؤتمر دولي تحت رعاية الأمم المتحدة لبحث ظاهرة الإرهاب والاتفاق على تعريف للإرهاب، ضمن اتفاقية دولية شاملة حول الإرهاب، تعقد وفقاً لمبادئ القانون الدولي. كما تمكنت جامعة الدول العربية من عقد الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب سنة ١٩٩٨، والتي دخلت حيز النفاذ سنة ١٩٩٩ وتعتبر من الأدوات الإقليمية لتعزيز التعاون الإقليمي والدولي لمكافحة الإرهاب. كما تتحاور وتتبادل المعلومات والخبرات والتجارب وتتعاون الدول العربية من خلال الجامعة مع لجنة مكافحة الإرهاب المشكلة بموجب قرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١) ومع المنظمات الدولية والإقليمية وشبه الإقليمية حول أفضل الوسائل لدعم جهودنا المشتركة في المعركة الدائرة مع الإرهاب، بما يعزز قدراتها على المواجهة.[90]

المحور الثالث تحقيق التعاون الإقليمي لمكافحة ظاهرة الإرهاب من خلال عقد الاتفاقيات الإقليمية لمكافحة الإرهاب، حيث تقدم جامعة الدول العربية نموذجا متكاملا في التعاون الإقليمي في مجال مكافحة الإرهاب. ويتم تنسيق التعاون الإقليمي في مجال مكافحة الإرهاب إما في إطار التعاون القائم بين المنظمات الإقليمية فيما بينها، او من خلال الاجتماعات الدورية (نصف سنوية) التي تعقدها لجنة مكافحة الإرهاب التابعة لمجلس الأمن مع المنظمات الدولية والإقليمية، أو عن طريق المكاتب الإقليمية لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ومن بينها مكتب القاهرة الذي يغطي منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وكذلك عن طريق المكاتب الاقليمية والفرعية التابعة للإنتربول، والمكتب الإقليمي الذي أنشئ حديثا في البحرين لمجموعة العمل الدولية للإجراءات المالية المعنية بمكافحة غسل الأموال وتمويل

[90] كلمة السيد عمرو موسى الأمين العام لجامعة الدول العربية، أمام المؤتمر الدولي حول مكافحة الإرهاب – الرياض ٥ فبراير ٢٠٠٥م

الإرهاب. ويتم التعاون بين الدول العربية على المستوى القضائي والأمني من واقع تنفيذ مجموعة من الاتفاقيات منها.[91]

الاتفاقية	سنة الاتفاقية
اتفاقيات تسليم المجرمين والانابات القضائية وتنفيذ الأحكام	عام ١٩٥٢
اتفاقية الرياض للتعاون القضائي	عام ١٩٨٣
الاتفاقية العربية لمكافحة الإتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية	عام ١٩٩٤
مدونة قواعد السلوك لمكافحة الإرهاب التي اعتمدها مجلس وزراء الداخلية العرب	عام ١٩٩٦
الاستراتيجية العربية لمكافحة الإرهاب التي اعتمدها مجلس وزراء الداخلية العرب	سنة ١٩٩٧
الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب	سنة ١٩٩٨

كما يتم التلاقى بين جامعة الدول العربية والمنظمات الاقليمية الأخرى من خلال التزام الدول العربية المنضمة الى هذه التنظيمات الاقليمية بقواعد الاتفاقات المبرمة ومن خلال التوافق بينها لتحقيق التكامل والتعاون من خلال ما يتم الاتفاق عليه من قواعد فى كل من هذه التنظيمات الاقليمية خاصة وانها تتم جميعا فى اطار ما تقرره الامم المتحدة ومجلس الامن. ومثال على ذلك اتفاقية منظمة المؤتمر الإسلامي لعام ١٩٩٩، واتفاقية الاتحاد الإفريقى لمنع الإرهاب ومكافحته لعام ١٩٩٩ واتفاقية مجلس التعاون الخليجى لمكافحة الإرهاب لعام ٢٠٠٤.

"والتأكيد على التعاون القائم بين جامعة الدول العربية ومنظمة الأمن والتعاون بأوروبا ودعوة هذه المنظمة إلى تقديم خبراتها إلى الجامعة بهدف تنفيذ المبادرات المشتركة لتفعيل الاتفا قيات الدولية المعنية بمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة وذلك من خلال المشاركة في المؤتمرات والندوات وورش

[91] مصدر بيانات الجدول (موقع الجامعة العربية على الانترنت)

العمل الإقليمية التي تتعلق بتنفيذ الصكوك القانونية الدولية في مجال مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة."[92]

المحور الرابع هو التنسيق القانوني بين الدول العربية في مجال مكافحة الإرهاب حيث انه تم في إطار جامعة الدول العربية وضع الاتفاقية الأمنية الثنائية النموذجية والقانون العربي النموذجي لمكافحة الإرهاب، والقانون العربي النموذجي الخاص بالأسلحة والذخائر والمتفجرات والمواد الخطرة والقانون العربي النموذجي بشان تسليم المجرمين والقانون العربي النموذجي لمكافحة الاتجار بالمخدرات، وتوجد قوانين نموذجية أخرى في طور الإنجاز تتعلق بالتعاون الجنائي الدولي ومكافحة بعض أنماط الجريمة المنظمة عبر الوطنية وتنفيذ الأحكام والمساعدة القضائية.

المحور الخامس هو وضع الآليات لتنسيق الجهود العربية في مجال مكافحة الإرهاب حيث توفر الجامعة العربية مجموعة من الأجهزة والآليات التي تتولى تنسيق الجهود العربية في مجال مكافحة الإرهاب. ومن أهمها مجلس وزراء الداخلية العرب وأجهزته ومؤتمراته المتخصصة (المكتب العربي للشرطة الجنائية – جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية – مكتب منع الجريمة – المؤتمر السنوي للمسؤولين عن مكافحة الإرهاب في الدول العربية – المؤتمر السنوي لشعب الاتصال في الدول العربية) ومجلس وزراء العدل العرب، ونقطة الاتصال في جامعة الدول العربية مع لجنة مكافحة الإرهاب التابعة لمجلس الأمن، وفريق الخبراء العرب المعني بمتابعة تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١) بشأن تدابير مكافحة الإرهاب الذي شكله الأمين العام لجامعة الدول العربية في أعقاب صدور القرار المذكور.[93]

---

[92] توصيات الندوة الإقليمية العربية حول مكافحة الإرهاب القاهرة ١٦-١٧ فبراير ٢٠٠٥

[93] م محمد رضوان بن خضراء، المستشار القانوني للأمين العام، مدير إدارة الشؤون القانونية ملخص لورقة العمل حول التعاون الدولي والإقليمي في مجال مكافحة الإرهاب المقدمة من جامعة الدول العربية إلى المؤتمر الدولي حول مكافحة الإرهاب الرياض ٥-٢٠٠٥/٢/٧

ب – الانتربول

تمثل منظمة الانتربول الدولية (البوليس الدولي او المنظمة الدولية للشرطة الجنائية) جهة أمنية دولية لتنفيذ القانون وتطبيق الإجراءات والآليات القانونية المتفق عليها بين الدول للتعامل مع الجرائم والمجرمين، وتعمل من أجل تعزيز التعاون بين أجهزة الأمن والشرطة في مختلف دول العالم في مجال مكافحة الجريمة في مقدمتها الإرهاب. وتعتبر الظاهرة الإرهابية ظاهرة إجرامية بالنظر الى عناصرها وأركانها من مجرم وجريمة وأدلة واتهام وشهود وجزاءات واجبة التطبيق.[94] وقد زاد اهتمام الانتربول بالجريمة الارهابية وملاحقة الارهابين بعد احداث ١١ سبتمبر.[95] فهي تعمل على

[94] جريدة الاهرام، ٢٠٠١/١٠/١٢ حيث ورد عن التعاون الشرطى الدولي من خلال منظمة الانتربول الدولي وحدوده حيث قال اللواء سراج الدين الروبي المدير السابق للانتربول المصري: "رغم ان منظمه الانتربول العالميه (الشرطه الجنائيه الدوليه ومقرها مدينه ليون الفرنسيه) هي المعنيه بتحقيق التعاون الدولي الشرطي بين مختلف الدول الاعضاء. والذين بلغوا الان ١٨٠ دولة، الا ان العامة قد يعتقدون ان دور المنظمة مترامي في الحدود التنفيذية الميدانية. اي ان ضباط الانتربول في الدولة يمتلكون الحق في التنقل الي الدول الاخري للقيام بالتحريات وضبط الجناه. الا ان واقع الحال خلاف ذلك فالتحريات وجمع المعلومات هو من اطلاقات السلطه الوطنيه في الدوله الموجود علي اراضيها مرتكبو الارهاب الهاربون. ويقتصر دور الشرطه في الدول التي ارتكبت فيها الجريمه علي مجرد اصدارنشره بطلب القبض عن طريق منظمه الانتربول التي تمتلك فحص هذا الطلب لكي تصدر هذه النشرة وليس معني اصدار النشره كما يعتقد البعض خطا ان الدوله الموجوده علي اراضيها الهارب ستلقي القبض عليه وتسلمه. ولكنها عمليه قانونيه معقدة فاصدار النشره لايتضمن التزام اي دوله بان تلقي القبض علي الشخص المطلوب. وحتي لو القت القبض عليه فان ذلك لا يعني الالتزام بتسليمه. كما ان دور المنظمة الدولية بعد اصدار النشرة الدولية يقتصر علي مجرد طرح المعلومات التي ترد اليها من الدولة الموجود الشخص المطلوب علي اراضيها الي الدوله التي طلبت القبض عليه. هناك مصلحه لبعض الدول التي يوجد علي اراضيها الهاربون في الاحتفاظ باولئك الاشخاص الخطرين وتتراوح هذه المصلحه ما بين المصالح السياسيه للدوله الآويه لاستخدامهم كاوراق ضاغطه علي الدوله الهاربين منها، ثم المصالح الاقتصادية. ومن هنا وجدنا دولا تمنح الهارب اقامه لمده خمس سنوات لمجرد انه اودع خمسمائه الف جنيه استرليني في احد البنوك. وليست هناك عقوبات يمكن توقيعها علي اي دوله ترفض تسليم هارب علي اراضيها لصالح دوله اخري. فضلا عن ان عمليه التسليم من دوله لاخري تخضع لمعايير قضائيه اولها : وجود الاتفاقيات القضائيه بين الدولتين. وثانيها: هي المعامله بالمثل. وثالثها: مصلحه الدوله محل الاعتبار. وغالبا ما يهرب الشخص الي دوله لا تتوافر فيها فرصه تسليمه الي الدوله الهارب منها. واضافه الي ذلك فان اولئك المتطرفين الارهابيين يحكم عليهم عاده بعقوبه الاعدام وهذه العقوبه لا وجود لها في بعض تشريعات الدول الهاربين اليها. وبالتالي يتوافر مانع من موانع التسليم. كما يعتبر حمل الارهابي لجنسيه الدول التي هرب اليها مانعا ايضا من موانع تسليمه. ونفس الاثر يحدث عندما يحصل الهارب علي حق اللجوء السياسي الذي تمنحه بعض الدول الاوروبيه تحت مقوله حق الانسان في التعبير عن ارائه.".

[95] جريدة الاهرام، ٢٠٠٢/١٠/٢٣ حيث ورد عن مؤتمر الانتربول فى الكاميرون انه فى سياق التعاون الدولي الواجب لمكافحة الإرهاب "انه تم اعداد صياغه جديده لامانه منظمه الانتربول لتصبح هناك استجابة سريعة من جميع الدول لملاحقه الإرهابيين في شتي بقاع

التصدي للتهديدات والمخاطر الأمنية التي تواجهها الدول الأعضاء، وتقدم خدماتها من خلال المكاتب الإقليمية والفرعية وشبكات للاتصال وتبادل المعلومات عبر العالم.

ان الانتربول (البوليس الدولي) يقوم بعمليات القبض على الافراد المتهمين من قبل دولهم اثناء تحركاتهم بين الدول الأخرى ثم ارسالهم إلى الدول الطالبة لهم طبقا لما هو متفق عليه قانونيا ودوليا. حيث يكون للانتربول الدولي فرعا فى كل دولة في وزارة داخليتها،[96] يمثل ذراعا امنيا للدولة عبر الحدود للقبض على المطلوبين والمتهمين الذين ارتكبوا اعمالا تقع تحت طائلة القانون الجنائي للدولة، ويتم ذلك من خلال الاجراءات الثنائية والعلاقات المؤسسية والصلات الوثيقة بين النظراء الامنيين في الدول، والتي تتم عبر الانتربول والتى تسمح للحكومة باستردادهم متى ما اكتملت الاجراءات القانونية. وكان الأمر في الماضي لا يتعدى الأعمال الجنائية العادية لكن التنسيق بين وزارات الداخلية في الدول العربية أوصلها لاتفاقية اقليمية لمكافحة الارهاب.[97]

العالم. بل وملاحقه وضبط جميع المجرمين الهاربين. وشدد علي ان المشكلات الثنائيه بين الدول لن تعوق مكافحه الارهاب عالميا. كما سوف يتم استخدام احدث وسائل التكنولوجيا للاتصال بين اجهزه الشرطه من خلال منظومه اتصالات عاجله حيث كانت قبل سبتمبر تحتاج النشره الحمراء من ٤ الي ٦ اشهر لتعميمها من خلال المنظمة. وبعد سبتمبر تم تنفيذ نظام الكتروني يمكن من خلاله اصدار النشره الحمراء في يوم واحد فقط لملاحقه المجرمين الهاربين. وانه خلال عشره اشهر تم اصدار ٩٦٨ نشره حمراء ٥٠% منها نشرت بالطريق الالكتروني. كما سجلت قاعده البيانات سرقه مليونين و ٧٥٠ الف سيارة. وخطر ذلك هو استخدام المجرمين لهذه السيارات في تنفيذ جرائمهم خاصه الاعتداء علي السائحين.".

كما ورد فى جريدة الاهرام، ٢٠٠١/٩/٢٧ "ذكرت مصادر الانتربول ان الدول الاعضاء البالغ عددها ١٧٩ دولة ستتعاون معا وبسرعة للقبض علي هذا القيادي الارهابي. مشيرة الي ان هذه الدول قررت انشاء وحدة خاصة لمحاربة الارهاب تحمل اسم (١١ سبتمبر) في اشارة الى تاريخ وقوع الهجمات ضد الاراضي الامريكية مهمتها التنسيق بين اجهزة الشرطة المختلفة في الدول الاعضاء المعنية بمكافحة الارهاب في العالم.".

[96] جريدة الاهرام، ٢٠٠٢/١١/١ حيث ورد بخصوص انضمام أفغانستان الى الدول المنضمة الى منظمة الانتربول الدولي فى حديث للسيد تاج محمد وردك وزير داخليه أفغانستان لجريدة الأهرام "إنها كانت إحدى الأمنيات لحكومة أفغانستان كما إنها أمنيه عزيزة علي نفسي شخصيا أن تصبح بلادي عضوا في أسرة الانتربول الدولية. وهي اكبر منظمه شرطيه دوليه وثاني منظمه بعد الأمم المتحدة. إنني اشعر بالفخر بعد حيازة ثقة المجتمع الدولي من خلال منظمه الانتربول وخبراء الشرطة والجريمة في العالم. فاليوم أصبحنا جزءً من العائلة الدولية للشرطة. فنحن لا نريد أن نسير كالمعوق أو الشخص الأعرج خلف العالم. بل نرغب في أن نكون شركاء لأعضاء هذه المنظمة.".

[97] عثمان ميرغني، الذراع الطويلة!.. ، موقع الحزب الاتحادى الديمقراطى على الانترنت، ٢٠٠٤/١٢/١١

كما يقوم الانتربول الدولي بدور تحذيري للدول من تحركات المطلوبين وذلك من خلال ما يصدره من نشرات دولية عن المطلوبين والتى يتم توزيعها فى مختلف دول العالم حتى يمكن محاصرة المطلوبين والحد من حركاتهم والقبض عليهم خاصة لو كانوا إرهابيين مطلوبين من دولهم[98] ويحذر من خطر الهجمات الارهابية عند توفر المعلومات بذلك.[99] ويساعد فى الجهود الرامية الى تجفيف المنابع التمويلية للارهابيين وعملياتهم.[100]

---

http://sudani.net/modules.php?name=Sections&op=viewarticle&artid=84

كما ورد فى جريدة الأهرام ٢٠٠٤/٣/٢٠ "اكد مصدر امني مسئول ان السلطات المصرية كانت قد أصدرت قبل نحو ٥ سنوات مذكرة من خلال الانتربول الدولي، للقبض علي ايمن الظواهري زعيم تنظيم الجهاد والرجل الثاني في تنظيم القاعدة. لصدور عده أحكام ضده لاشتراكه في التخطيط لعمليات إرهابية وقعت داخل مصر".

كما ورد فى جريدة الاهرام فى ٢٠٠٢/١٢/٦ عن السفارة السعودية في واشنطن "ان المملكة العربية السعودية طلبت من الانتربول اعتقال ٧٥٠ شخصا بينهم ٢١٤ سعوديا للاشتباه بهم في عمليات غسل الاموال وتجاره المخدرات ونشاطات ارهابيه."

كما ورد فى جريدة الاهرام ٢٠٠١/١٠/٧ "وافقت كندا والبوسنه واروجواي علي تسليم ارهابيين مطلوبين الي مصر. احدهما مسئول كبير في طلائع فتح التابعه لتنظيم الجهاد الي بلاده والذى ادانته المحكمه في مصر عام ١٩٩٩ بالسجن لمدة ١٥ عاما بتهمة الارهاب. واخر صدرت بحقه مذكرة توقيف من الانتربول لاتهامه بالارهاب. واخر متهم بتلقي تدريبات عسكريه في معسكر تابع لاسامه بن لادن في افغانستان وتلاحقه السلطات المصريه لضلوعه في حادث قتل ٥٨ سائحا في الاقصر عام ١٩٩٧.". وتعليقا علي الخبر نجد انه بعد ١١ سبتمبر ٢٠٠١ واعلان الحرب علي الإرهاب.

[98] جريدة الأهرام، ٢٠٠٦/٠٢/٢٧، حيث ورد "وكان الانتربول الدولي قد اصدر مذكرة حمراء تتضمن تحذيرا أمنيا عالميا بعد فرار ٢٣ سجينا بعضهم من ابرز أعضاء تنظيم القاعدة في اليمن ووصف الانتربول الهاربين بأنهم خطر واضح وقائم علي جميع الدول وقال التحذير أن من بين الهاربين جمال بدوي العقل المدبر لعمليه المدمرة الامريكية كول عام ٢٠٠٠.".

كما ورد فى جريدة الاهرام ٢٠٠٢/٢/١٨ عن صحيفه صنداي تايمز "ان الانتربول يبحث حاليا عن ضابط سابق في سلاح الجو الروسي يدعي فيكتور بوت كان يزود القاعده وحلفاء اسامة بن لادن في افغانستان بالاسلحه والذخائر. واضافت الصحيفة ان الضابط يدير واحدة من اكبر شبكات النقل الجوي منذ عهد الاتحاد السوفيتي. وان هذه الشركات متهمه بانتهاك الحظر الدولي الذي فرضته الامم المتحده ضد عده دول افريقية واسيوية. ويشتبه في انها زودت حركه طالبان والقاعده بالاسلحه ونقلت الي افغانستان اعضاء من تنظيم بن لادن قبل هجمات ١١ سبتمبر ٢٠٠١.".

كما ورد فى جريدة الاهرام، ٢٠٠٣/١٠/١١ "ومن ناحيه اخري طلبت الشرطة الدولية (الانتربول) من لبنان معلومات عن ٥ من رعاياها يشتبه بانهم يخططون لعمليات ارهابية في الكويت ردا علي الضربات العسكرية الامريكية لافغانستان ويعتقد انهم علي علاقة باسامة بن لادن.".

[99] جريدة الاهرام، ٢٠٠٥/٥/٢٧ حيث ورد "حذر جاك سيليبي رئيس منظمه الشرطه الدوليه انتربول من مخاطر وقوع هجوم ارهابي محتمل بمواد بيولوجيه مشيرا الي ان دول العالم ليست مستعده الي حد كبير لمواجهه هذا التهديد. اوضح سيليبي في موتمر اقليمي بقبرص ان بعض المكونات البيولوجيه بسيطه ويمكن تصنيعها منزليا. واشار الي ان جماعات متشدده وجهت اهتماما متزايدا الي هذا المجال. وتسعي لاستخدام المكونات البيولوجيه في هجوم ارهابي.".

[100] جريدة الاهرام، ٢٠٠١/١٢/١٣ حيث ورد عن التعاون الامريكى والشرطة الدولية فى محاصرة الارهابين ومكافحة الإرهاب "وفي تطور مهم اعلنت الشرطه الدوليه الانتربول ووزاره الخزانه الامريكيه انهما سيتعاونان للتصدي لشبكات تمويل المنظمات الارهابيه كما قام رئيس الانتربول الدولي بدعوة اعضاء الانتربول ال ١٧٩ الي تقديم جميع المعلومات المتوفرة لديهم لتحقيق هذا الهدف".

كما يقوم الانتربول الدولي بتقديم المساعدات الفنية للكشف عن ملابسات الحوادث الارهابية والتنظيمات والإرهابيين المتسببين فى هذه الحوادث، على اساس ان الاعتداء على اى دولة فى العالم هو اعتداء على كل دول العالم.[101]

كما يتعاون الانتربول الدولي مع جهود الامم المتحدة فى مكافحة الإرهاب والقبض على المتسببين فى الجرائم الارهابية وتقديمهم الى العدالة الدولية خاصة عندما يتعلق الامر بأطراف دولية تقف وراء هذه الجرائم الارهابية. مثل قضية اغتيال رفيق الحريرى فى لبنان حيث يقوم الانتربول بمساعده لجنه التحقيق الدوليه بناء على طلب الامم المتحدة.[102]

ويسعى المجتمع الدولي الى عقد مؤتمر دولي تحت مظلة منظمة الانتربول الدولية لرجال المكافحة المعنيين بالجرائم المعلوماتية ورجال القضاء والنيابة العامة لوضع تعريف لهذه الجريمة ومدي ملاءمة القوانين الوطنية المتاحة في المكافحة وازالة العقبات التي تعوق الجهود الدولية لهذه الجريمة نظرا لتطورها ولما لها من ارتباط بأنشطة الإرهابيين وتحركاتهم فى العالم، كما يطالب المجتمع الدولي الانتربول بتعزيز الجهود الدولية من خلال التدريب والمساعدة الفنية وإقامة شبكة دولية من معاهد التدريب والمدربين.[103] ويحرص المجتمع الدولي على وجود الانتربول فى سياق جهوده المتصلة

---

[101] جريدة الاهرام، ٢٠٠٥/٧/٨ حيث ورد "اعلنت منظمة الشرطة الدولية الانتربول امس انها عرضت إرسال فريق من المنظمة الي لندن للمساعدة في التحقيقات التي تجريها بريطانيا حول التفجيرات. وذكر بيان المنظمة ان الفريق علي اهبة الاستعداد ويبحث في الوقت الراهن في علاقة تفجيرات لندن بالعمليات الارهابية التي حدثت أخيرا حول العالم. واكد امين عام الانتربول رونالدو نوبل ان المنظمة وضعت كل امكاناتها في خدمة السلطة البريطانية. مؤكدا ان اعتداء علي دولة واحدة يمثل اعتداء علي جميع دول العالم وبالتالي فإن الاستجابة والمساعدة يجب ان تكون دولية.".

كما ورد فى جريدة الاهرام ٢٠٠٤/١٠/١١ بعد الأحداث الارهابية التى أدت الى تفجير فندق طابا فى مصر عام ٢٠٠٤ "عرضت منظمة الشرطة الجنائية الدولية الانتربول المساعدة علي السلطات المصرية من خلال إرسال فريق من المنظمة متخصص في عمليات رفع الانقاض والتعرف علي هوية الجثث المجهولة من خلال رفع البصمات وإجراء التحليلات بالحامض النووي D.N.A فضلا عن المساعدة في جهود الانقاذ".

[102] جريدة الاهرام، ٢٠٠٥/٧/٣، ٢٠٠٥/٧/٧

[103] جريدة الاهرام، ٢٠٠٥/٤/١٦

لمكافحة الإرهاب من خلال تواجده الفعال ومشاركته فى المؤتمرات الدولية لمكافحة الإرهاب.[104]

ج- اتحاد المصارف العربية

ان الدور الذى يمارسه اتحاد المصارف العربية لمكافحة ظاهرة الإرهاب يرتبط بهدف تجفيف منابع الإرهاب وذلك بتجفيف وتحجيم العملية التمويلية للعمليات الارهابية والارهابيين من خلال مقاومة ووقف عمليات غسيل الاموال التى تتم من خلال الاجهزة المصرفية فى الدول العربية. وهو دور يتم فى اطار التعاون الدولي لمكافحة الظاهرة سواء من خلال الاتفاقات الدولية فى الامم المتحدة او من خلال الاتفاقات الاقليمية بين الدول ومن خلال الاتفاقات الثنائية. ويمكن رصد هذا الدور من خلال المؤتمر الدولي الأول والذى مثل حوارا امريكيا شرق أوسطيا لمكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب وذلك بالتعاون مع وزارة الخزانة الأمريكية ومجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا وجمعية المصرفيين العرب فى شمال أمريكا وجمعية المصرفيين للتجارة والمال المنبثقة عن جمعية المصرفيين الامريكية. حيث استهدف المؤتمر فتح حوار مباشر بين القطاع الخاص الامريكى والقطاع الخاص فى دول الشرق الاوسط، لرفع مستوى الوعي والادراك حول عمليات تمويل الارهاب وغسل الاموال والنظر فى تطوير الاساليب والممارسات والبرامج المعمول بها لمكافحة هذه المخاطر. كما هدف المؤتمر الى تعزيز التطبيق الفعال لاجراءات مكافحة

[104] جريدة الاهرام، ٢٠٠٥/٢/٧ حيث ورد فيما يخص عقد المؤتمر الدولي لمكافحه الارهاب في الرياض "وخصصت الجلسه العامه لمناقشه موضوع التنظيمات الارهابيه وتشكيلاتها وشارك في المناقشه وفود فرنسا والهند والصين وشارك فيها دول الاردن واستراليا ومنظمه الانتربول واوزباكستان والبحرين وجنوب افريقيا وسريلانكا والعراق والفلبين والمغرب وهولندا واليونان. "كما ورد فى جريدة الاهرام ٢٠٠٤/٣/١٧ عن مؤتمر مكافحة الإرهاب فى استراليا "ان رونالد نوبل الامين العام للشرطه الجنائيه الدوليه الانتربول قد صرح فى المؤتمر: ان اهم مشكلة تواجه الشرطة حول العالم هو التهديد بقيام تنظيم القاعده الارهابى بشن هجمات متزامنه ضد اهداف متعدده لايقاع اكبر عدد من الضحايا. وقال ان التفجيرات التي وقعت الاسبوع الماضي في قطارات مدريد وضرب مركز التجاره العالمي في نيويورك، ومبني وزاره الدفاع الامريكيه (البنتاجون) في ١١ سبتمبر ٢٠٠١ كانت تهدف لاحداث عمليات قتل جماعي وان يكون لها تاثير عالمي خاصه مع سقوط ضحايا من بلدان عديده".

غسل الاموال وتمويل الارهاب. ومن أهم الموضوعات التى ناقشها المؤتمر مضمون تطوير وتطبيق مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب فى القطاع الخاص وأيضا تطوير ضوابط غسل الاموال المؤسسية للخدمات والمنتجات ذات المخاطر الاعلى وتطوير ضوابط تمويل الارهاب المؤسسية والمقومات الاساسية فى برنامج فعال لتطبيق مكافحة غسل الأموال وتقييم و إدارة المخاطر ومقومات وعناصر غسل الأموال وتمويل الإرهاب ودور المصارف الإسلامية في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وتتناسق هذه الجهود العربية مع إنشاء مجموعة العمل الدولية للإجراءات المالية المعنية بغسل الأموال (FATF)، وهي كيان حكومي دولي يضع المعايير ويحدد ويشجع السياسات الرامية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

د -المؤسسات البحثية الامريكية

تلعب المؤسسات البحثية الأمريكية دورا فعالا وهاما فى بلورة وتحديد وصياغة الاستراتيجيات الأمريكية فى مجالات السياسة الخارجية والدفاعية والامنية التى تتبناها الادارة الأمريكية بصفة رسمية، وهذه المراكز البحثية تمثل اتجاهات ذات جذور فكرية متعددة تتولد منها النخب السياسية التى تعمل فى الادارات الأمريكية المتعاقبة والكونجرس الامريكي بلجانه النوعية. وهى عناصر مؤثرة على القرار الامريكي الخارجى والداخلى، مما يعطى لهذه المراكز البحثية دورا فعالا وتاريخيا ولا يمكن تجاهله فى صياغة السياسية الأمريكية . وقد لعبت المراكز البحثية الأمريكية دورا هاما فى استيعاب الولايات المتحدة الأمريكية لواقعة اختفاء الاتحاد السوفيتى من ميزان وخريطة القوى العالمية والبحث عن المبررات الوطنية التى تدعم الاستمرار فى ممارسة دورا عالميا يتمحور فيما بين الراعى الرسمى لصناعة السلام والاستقرار العالمى وتبنى مبدأ الفوضى البناءة لتحقيق المصالح الأمريكية وخلق عدو او اعداء فى العالم يبرر استمرار عمل الدولاب الصناعى العسكرى الامريكي ويبرر محاولات السيطرة السياسية والاقتصادية على المناطق الاستراتيجية فى العالم، الغنية بالمواد الخام الاستراتيجية والهامة من

الناحية الجيبولتيكية لتحقيق الاستمرارية للسيطرة الكونية للولايات المتحدة الأمريكية امام القوى العظمى الصديقة او المعادية.

ومن امثلة هذه المؤسسات الأمريكية الفكرية البحثية مؤسسة راند " Rand Corporation" وهى من أبرز المؤسسات البحثية والاستراتيجية القريبة من مراكز صنع القرار في الولايات المتحدة، وقد تم تأسيسها في ١٤ مايو عام ١٩٤٨.[105] وتقوم المؤسسة باعداد الدراسات والأبحاث والتقارير الاستراتيجية في مختلف المجالات البحثية التالية: الشؤون الدولية، الأمن القومي، الإرهاب، العلوم والتكنولوجيا، التعليم، الصحة، البيئة، وغيرها من المجالات الأخرى. وتقوم المؤسسة في هذا الشأن بإصدار العديد من الرسائل الإخبارية (Newsletters) والنشرات الدورية (Reviews)، ولديها نخبة من الباحثين والخبراء الاستراتيجيين. وقد قامت هذه المؤسسة خلال الفترة الأخيرة بنشر عدد من الدراسات حول "الديمقراطية والإصلاح الإسلامي"، ففي عام ٢٠٠٣ قام أحد الخبراء الإستراتيجيين في المؤسسة "Cheryl Benard" بإعداد دراسة متعمقة بعنوان: إسلام مدني ديمقراطي: شركاء وموارد واستراتيجيات.

"Civil Democratic Islam: Partners, Resources, and Strategies" واستكمالاً لهذا العمل البحثي قام "Benard" في ربيع ٢٠٠٤ بنشر دراسة أخرى بعنوان: خمس دعائم للديمقراطية: كيف يتسنى للغرب دعم عملية الإصلاح الإسلامي. " Five Pillars of Democracy: How the West can Promote an Islamic Reformation".

وهناك قائمة طويلة من المراكز البحثية الاستراتيجية الأمريكية لدراسة الموضوعات الاستراتيجية وموضوعات الامن القومى الامريكي ومن ضمنها مكافحة ظاهرة الإرهاب، وهى اما مراكز تتبع مراكز صنع القرار السياسي الخارجى والدفاعى الامريكي اى تتبع الادارة الأمريكية وتعمل بصفة الإستشارية او مراكز تتبع الجامعات الأمريكية او مراكز تتبع النخب السياسية الأمريكية الرئيسية وهى الحزب الديمقراطى والحزب الجمهورى او

[105] موقع جامعة الدول العربية على الانترنت

تمثل تيارات فكرية سائدة فى المجتمع الامريكي مثل الفكر المحافظ. وترجع اهمية الافكار المنشورة والتى يتم ترويجها من خلال هذه المراكز إلى ان القائمين على صياغة تلك الافكار اما فى طريقهم الى السلطة او فى السلطة او ذوى علاقات مؤثرة على السلطة بحكم العلاقات التاريخية الشخصية او بحكم التوجهات السياسية المتوافقة. مثل مركز المعلومات التابع لوزارة الدفاع الأمريكية.[106] والذى يقوم بنشر قوائم التنظيمات الارهابية (FTO) فى كل انحاء العالم[107] وتحديثها بدءً منذ عام ١٩٩٧. وذلك مع الشرح وتوضيح للقدرات والنيات والوسائل التى تهدد بها الولايات المتحدة الأمريكية. سواء بواسطة مهاجمة المصالح الدبلوماسية او العسكرية او تهديد الامن القومى الامريكي او مهاجمة والاعتداء على الامريكيين فى انحاء العالم. مما يساعد الحكومة الأمريكية فى اتخاذ التدابير المالية والقانونية والمادية اللازمة للمحافظة على مواطنيها فى الخارج والداخل والمقيمين من الاجانب على اراضيها ومنع تسلل الارهابين الى البلاد. بالاضافة الى اجراء الدراسات والتحليلات الواقعية من واقع الاحداث الحاضرة والتاريخية التى ترتبط بتطور الظاهرة وشرح الاستراتيجية الامنية الأمريكية والسياسة الخارجية الأمريكية لمكافحة ظاهرة الإرهاب، وكيفية مواجهة خطر استخدام الارهابيين لاسلحة الدمار الشامل تجاه ارض الوطن (Nuclear Terrorism Convention)، كما يتناول فى ابحاثه الجوانب اللوجستية فى مكافحة الظاهرة من حيث توفير الامكانات اللازمة للمكافحة الناجحة ومراجعة الامكانات الحالية مع النتائج المتحققة ومن جهة اخرى الدعم الذى يتلقاه الارهابين من حيث النوع والمصدر والكم ومخاطر ذلك وكيفية مواجهته. وهناك مركز دراسات الامن القومى (**Center** for National Security **Studies**) ومركز الدراسات

---

[106] ***Mission Statement*** *(http://www.cdi.org/)* The Center for Defense Information is dedicated to strengthening security through: international cooperation; reduced reliance on unilateral military power to resolve conflict; reduced reliance on nuclear weapons; a transformed and reformed military establishment; and, prudent oversight of, and spending on, defense programs.CDI seeks to contribute alternative views on security to promote wide-ranging discourse and debate. CDI educates the public and informs policy-makers about issues of security policy, strategy, operations, weapon systems and defense budgeting, and pursues creative solutions to the problems of today and tomorrow.CDI is part of the World Security Institute, whose divisions include the Center for Defense Information, International Media, Azimuth Media and International Programs with offices in Brussels and Moscow, and projects in China

[107] list of Foreign Terrorist Organizations

الارهابية – (C21) وهو مركز يتطلع الى زيادة التعاون مع كل التنظيمات التى تتبع وزارة الدفاع الأمريكية والتى تضطلع بمهام التعليم او عمل الابحاث وذلك لافادتهم بالخبرات التى تزيد من القدرات الحربية والقدرة القتالية.

هـ – حلف الناتو

أعلن جورج بوش الرئيس الاميركي ان هدف حلف شمال الاطلسي لم يعد يتمثل في مكافحة الشيوعية بل في معركة ضد الإرهاب، إن العدو تغير وكذلك تغيرت طبيعة ميدان المعركة لكن مهمة الحلف الاطلسي ما زالت هي نفسها: الدفاع المشترك الا ان اهدافه يجب ان تتغير وان الاطلسي يجب ان ينتقل من حماية اوروبا الغربية من الشيوعية الى الحماية من الاخطار الارهابية كالتي شهدتها الولايات المتحدة في الحادي عشر من سبتمبر.[108]

ومن واقع تفعيل استراتيجية الناتو فى كوسوفو والبوسنة قبل ذلك يمكن رصد ثلاث ابعاد تمثل الاسس الجوهرية للتغيير الذى دفع الى احداث التغير المطلوب فى استراتيجية حلف الناتو فيما بعد انتهاء الحرب الباردة ويختص البعد الاول بحق الدفاع عن المصالح الامريكية والاوروبية في انحاء العالم، ويتعلق البعد الثاني بحق استخدام القوة العسكرية خارج اراضي الحلف، حتي في حالة تعارض ذلك مع الشرعية الدولية. اما البعد الثالث فهو تطوير قوة ردع نووية حديثة والاستعداد لاستخدامها عند الضرورة.[109]

ان الاستراتيجية التى تتبعها الولايات المتحدة الأمريكية فى تعاملها مع الناتو والتى يمكن رصدها من الاحداث التى مر بها النظام الدولي بعد انتهاء الحرب الباردة وانتهاء الخطر السوفيتى الشيوعى. حيث يتم استخدام الناتو لتفعيل الدور السياسي (المرحلة السياسية) من تطبيق النموذج الامريكى فى اجراء التغير الهيكلي لدول منطقة الشرق الاوسط لتكون طبقا للمتغيرات

[108] موقع جريدة البيان على الانترنت، ٢٠٠٢/٧/١٤
http://www.albayan.co.ae/albayan/2002/07/14/sya/32.htm

[109] طه المجدوب، استراتيجيه حلف شمال الاطلنطي (٨) وانتهاكات الشرعيه الدولية، جريدة الاهرام، ١٩٩٩/٨/١

والمتطلبات الأمريكية والغربية فى اطار المنظومة الغربية المتجانسة، وبما يخدم المصالح الأمريكية بصفة خاصة والغربية بصفة عامة ومنها بناء كيان موالٍ للولايات المتحدة الأمريكية ممتدا فى كل منطقة الشرق الاوسط وحتى اعتاب القوة الصاعدة فى شرق وجنوب شرق أسيا (الصين وكوريا الشمالية وفيتنام وروسيا وقد تنضم اليهم كوريا الجنوبية فى حالة التوحد مع جارتها الكورية وباكستان واندونسيا وماليزيا) ومكافحة ظاهرة الإرهاب التى تهدد الامن القومى الامريكي والتى يمثل الشرق الاوسط مصدرا مولدا (Source) ومصدرا (Exporter) وغيرها من الاهداف الاستراتيجية الأخرى المرتبطة بالموارد والكيان الاسرائيلى. وعليه فيتم الاستعانة بقوات الناتو لتغطية الجوانب الامنية على الارض المخترقة ثم التفاعل "كمنتدى سياسي يمكن من خلاله تبادل الافكار والآراء" [110] لحل مشكلة دول الشرق الاوسط على منوال ما يتم اتباعه من اجراءات تغيرية هيكلية لدول اوربا الشرقية حال ترشيحها للانضمام الى حلف الناتو او الاتحاد الاوربى. وتفعيلا لذلك عرض حلف شمال الاطلنطى فى "مبادرة اسطنبول فى ٢٨-٢٩ يونيو ٢٠٠٤" (قمة التوسع الجنوبى[111]) "الشراكة" على سبع دول "متوسطية" دخلت في حوار مع الحلف. كما عرضوا حواراً مع دول الخليج، للوصول الى شراكة تلبي رغبة تلك الدول، كل بحسب احتياجاتها.[112] وتراوحت "الخدمات" المعروضة بين التعاون لمكافحة الارهاب ومواجهة التسلح النووي الى الإفادة من خبرات الحلف في مواجهة الكوارث الطبيعية والبيئية ومكافحة تهريب الاسلحة الخفيفة والمخدرات، بما يشمل تقديم برامج تدريب وتأهيل للكفاءات المحلية وتخطيط مشترك. كما يتم التلويح بامكانية الالتجاء للوسائل العسكرية عند الضرورة لتحقيق الاهداف، وتنفيذ النموذج الى النهاية.

---

[110] موقع وزارة الخارجية لدولة قطر، دور تاناتو في امن الخليج، ٢٠٠٥/١١/٣٠:١

[111] عطية عبد العزيز، قمة اسطنبول: التوسع الجنوبي للناتو، الاهرام، مجلة السياسة الدولية، العدد ٢٠٠٤/١٠، ص ١٥٢

[112] عطية عبد العزيز، المرجع السابق، حيث ورد "تطوير الحوار الاطلنطى – المتوسطى بين ٧ دول من جنوب المتوسط هى: مصر، المغرب والجزائر وتونس والاردن واسرائيل وموريتانيا".

وهذه الاستراتيجية الجديدة لحلف الناتو تتوافق مع الاتجاه الدفاعى الاوربى المستقل النزعة وتتكامل معه حيث تسعى الدول الاوربية لتفعيل استراتيجية امنية جديدة لمواجهة التهديدات التى تتعرض لها اوربا من وجهة نظر الاوربين مثل مواجهة النشاط الارهابى المتوقع للشبكات الارهابية فى الدول الاوربية خاصة فى ايطاليا وفرنسا وبريطانيا واسبانيا وبلجيكا وخطر استخدام اسلحة الدمار الشامل ضد اهداف اوربية خاصة مع انتشار فوضى الصراعات العرقية والاثنية فى الجوار العربى والافريقى وداخل اوربا. ان هذه الاستراتيجية الجديدة تتبنى مواجهة الخطر والتهديد خارج القارة الاوربية بما يتوافق مع الاستراتيجية الأمريكية بصفة عامة واستراتيجية حلف الناتو، كما ان الاستراتيجية الامنية الاوربية تعتمد على الوسائل السياسية والقضائية بجانب الوسائل العسكرية لاحتواء الصراعات الاقليمية وإنهيار الدول واعادة البناء.[113]

ان التوافق الامريكى الاوربى فى طرح المبادرات والاعلان عن الاستراتيجيات يتم بالحوار والتفاوض وممارسة لعبة القوة والشركاء مرورا بحلف شمال الاطلنطى ويحتفظ كل جانب بقدر من الشخصية الاستراتيجية والتى تعمل مستقلة فى مرحلة ما من تطبيق النماذج الاستراتيجية لتحقيق المصالح الاستراتيجية لكل منهما ولكلاهما. وتعكس اجتماعات قمة الاتحاد الاوربى وقمة حلف الناتو وقمة الدول الثمانية الصناعية، وهى قمم متعاقبة على مدار العام وهى الادارة الكونية الفعالة للعالم والتى تتلقاها مفردات التنظيم الدولي من قوى وتنظيمات إقليمية رسمية وغير رسمية بالتأييد او الرفض والمقاومة فهى ادارة من القمة للصراع الدولي. وتمثل الولايات المتحدة الأمريكية القيمة المتطرفة او القدرة القصوى فى معادلة القوة سواء على مستوى الافكار او السياسات او التكتيكات وعلى مستوى التنفيذ وتقوم القيم الاوربية بموازنة هذا التطرف وتخفيفه من وجهة الدول العربية.

[113] ابراهيم غالى، الاتحاد الاوربى، استراتيجية للدفاع المشترك، الاهرام، مجلة السياسة الدولية، العدد ابريل ٢٠٠٤، ص ١٤٠

رقم الإيداع

٩٢٠٤ / ٢٠٠٩